وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر
- بوزريعة -

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية
قسم التاريخ
فرع: حديث معاصر

رسالة لنيل شهادة الماجستير

الأزمات الأوروبية الحادة ما بين 1936-1939 من خلال الوثائق الدبلوماسية الأوروبية

من إعداد الطالب:
عامر عنان

تحت إشراف الأستاذ:
د. جمال قنان

السنة الجامعية

2004 -2005

إهـــــــداء

إلى روح والدي و أخي

إلى ينبوع العطف و الحنان " أمي"

إلى كل إخوتي و أخواتي

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد و بالخصوص إلى مكاتب الإعلام الآلي

إلى كل الأحرار في العالم

أهدي عملي هذا المتواضع عربون مودة و إحترام

لقد عاشت القارة الأوربية، بعد الحرب العالمية الأولى، فترة من السلام المؤقت الذي أسست له اتفاقات مؤتمر الصلح في فرساي 1919. والذي أقل ما يقال على معاهدته أنها كانت غير عادلة بحسب رأي الدول المنهزمة، ورواء الكثير من الناس في الدول الحليفة أنها تفتقر إلى الرسوخ الأخلاقي منذ البداية، من أمثال الويد جورج، وحزب العمال الإنجليزي، ووصف الكثير من الأمريكيين تلك الإتفاقيات باللاأخلاقية ولا ضرورية، ومما لا شك فيه أن سلبيات هذه المعاهدات مجتمعة مع الظروف الإقتصادية الصعبة التي عرفتها القارة الأوربية في أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929، قد ساهمت بصورة فعالة في هدم السلام الذي كانت قد وجدت لضمانه و الحفاظ عليه.

تكمن أهمية هذا الموضوع في تعدد الوقائع المهمة المدروسة فيه، من حيث أنه يسمح لنا بإلقاء نظرة تفصيلية عن الترتيبات التي سنتها معاهدات السلام في اوروبا الوسطى ومدى أثر ذلك في تسهيل التفكك الداخلي للكيانات السياسية الناشئة في هذه المنطقة تحت تأثير الظروف الإقتصادية الصعبة، ونماء القوة السياسية والعسكرية والإقتصادية للرايخ الثالث ومطالبتها بمجالها الحيوي في هذا الجزء من القارة العجوز .

كما انه يسمح لنا بالبحث في طبيعة الصراعات المنفعية والإيديولوجية التي كانت قائمة بين الدول الأوربية العظمى سواء كان ذلك في شكل تكتلات مثلما هو الحال بين دول المحور، وتكتل الديمقراطيات الغربية أو بصفة فردية مثل العداء الألماني السوفيتي أو الإيطالي الفرنسي، أو الفرنسي-الألماني .

وسمح لنا هذا الموضوع كذلك بالتطرق إلى السلوك الدبلوماسي للقوى الأروبية حيال الأزمات التي هزت الإستقرار الأوربي وانتهت به في سنة 1939 إلى أتون حرب عالمية ثانية، لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية من حيث الخراب والدمار الذي لحق بالإنسان وحضارته. وذلك من خلال مواقف كل القوى المؤثرة آنذاك، وبناءا على تلك المواقف يمكننا تحديد مسؤوليات الأطراف الأوربية و الدولية الفاعلة حيال هذا الصراع العالمي، ولذلك فإننا نجد أن دراسة هذا الموضوع، تمثل بحثا في واحدة من اعقد فترات التاريخ المعاصر، وأشدها خطورة لما برز فيها من صراع أيديولوجي، ومصلحي بين القوى الأروبية العظمى فيما بينها .

لقد حاولنا تتبع مسار هذه الأزمات و النهاية التي انتهت إليها معتمدين أساسا على الوثائق الدبلوماسية التي نشرتها الأطراف الرئيسية في هذا الصراع.

إشكـالـيـة المـوضـوع:

لقد عاشت أوروبا في الفترة الممتدة بين 1936-1939 سلسلة من الأزمات الدولية الحادة هزت استقرار وأمن القارة، وانتهت حكومات الدول الأوروبية إلى السقوط في مستنقع حرب كونية ثانية، وعليه فإن إشكالية الموضوع تكمن في البحث عن الأسباب القريبة والبعيدة التي أدت إلى بروز هذه الأزمات ؟ ثم الكيفية التي تم تعامل بها من جانب الأطراف الأوروبية الفاعلة مع هذه المسائل الشائكة؟ وأخيرا الوقوف على النتائج التي انتهت إليها هذه الأزمات؟

وللرد على هذه التساؤلات ارتأينا بناء الموضوع وفق الهيكل المتقيد بالتسلسل الزمني للأحداث، وعليه جاءت خطة البحث على النحو التالي:

في البداية تمت التهيئة إلى الموضوع من خلال الفصل المدخلي والذي عنوناه بالمؤشرات الأزمات الأوربية الحادة، وتناولنا فيه الطابع الدولي للمسائل الثلاث: قضية الحرب الايطالية على الحبشة، والحرب الأهلية الإسبانية والحرب الصينية اليابانية، وتبيان اثر هذه الأحداث في رفع حالة التوتر السياسي العالمي.

وبعد ذلك انتقلنا إلى صلب الموضوع والذي قسمناه إلى ثلاثة أبواب، حيث خصصنا الباب الأول للأزمة النمساوية، والتي في فصلها الأول تطرقنا إلى وضعية الدولة النمساوية الجديدة الداخلية والخارجية في الفترة الممتدة ما بين سنة 1918- 1934، أما الفصل الثاني وتتبعنا فيه استمرارية الجمهورية النمساوية في المرحلة الثانية الممتدة بين 1934- 1938 وتفاصيل عملية الأنشلوس.

أما الباب الثاني والذي خصصناه للأزمة الشيكوسلوفاكية فإننا قسمناه إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول وكرسناه للتتبع البناء السياسي والإقتصادي والاجتماعي للكيان التشيكوسلوفاكي منذ التأسيس إلى غاية 1935 .

وفي الفصل الثاني تتبعنا التطور الداخلي و الخارجي لأزمة السوديت التي فجرها حزب ألمان السوديت، واستسلام الحكومتين البريطانية والفرنسية لإرادة هتلر في مؤتمر ميونيخ.

أما الفصل الثالث والمعنون بـ ابتلاع تشيكوسلوفاكيا، فقد تتبعنا من خلاله السياسة المنتهجة من قبل الحكومة النازية لإنهاء ما تبقى من هذا الكيان السياسي في 15 مارس 1939، وكيف أن هتلر ضرب بكل التزاماته التي تعهد بها في مؤتمر ميونيخ عرض الحائط، ومن جهة أخرى بينا بالتحليل مواقف الحكومتين الغربيتين من حيث البعدين الدبلوماسي و العسكري.

وفي الباب الثالث والأخير فإننا خصصناه للأزمة البولندية وهو بدوره مقسم إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول تناولنا فيه البناء الداخلي للدولة البولندية ابتداءا من سنة 1918 إلى 1930، ثم أبرزنا توجهات السياسة الخارجية لهذه الدولة بعد وصول العقيد باك إلى إدارة دبلوماسية بلاده مركزين اهتمامنا على تطورات هذه السياسة تجاه ألمانيا إلى غاية شهر أفريل 1939 وهو التاريخ الذي أنهى مرحلة الوفاق في علاقات البلدين وأرخ لمرحلة جديدة اتسمت بالتوتر و حرب الأعصاب .

أما الفصل الثاني والمعنون ببولندا بين نارين، تعرضنا فيه إلى انقسام القوى الأوربية العظمى إلى كتلتين عسكريتين مستعدتين لخوض حرب عامة رغم أن الكتلة الغربية ظلت تناشد السلام، ومستعدة للتفاوض بشأنه، رغم إضراره، ثم السباق الذي خاضته هذان الكتلتان بغية ربح ورقة الإتحاد السوفياتي كقوة استراتيجية لا يمكن التوجه من دونها إلى الحرب ، كما لا يمكن ضمان السلام من دون مشاركتها فيه .

وخصصنا الفصل الثالث للإحداث البولندية الداخلية أو بالأحرى تلك التي هزت استقرار المدينة الحرة ، بفعل حالة العصيان التي أعلنها مجلس شيوخ هذه المدينة والذي كان ذو أغلبية نازية، واستغلال ألمانيا تلك الأحداث لتغذية حرب الأعصاب التي كانت أعلنها ضد فرسوفيا، كما تطرقنا إلى القرارات الألمانية المتسرعة خلال الأسبوع الأخير من السلام، والمجهودات الدبلوماسية البريطانية لتجنب الحرب و فشلها، والتي اتبعت بإعلان الحرب .

لقد اعتمدنا في بحثنا على جملة من المصادر التي تصنف من الدرجة الأولى و المتمثلة في الوثائق الدبلوماسية لمختلف القوى الأوربية الفاعلة آنذاك بداية بالأرشيف السري للوزارة الخارجية الألمانية les archives secretes de Wilhelmstrasse بأجزائه الخمسة، والأرشيف البريطاني المنشور في الكتاب الأزرق رقم واحد والأرشيف الفرنسي المنشور في الكتاب الأصفر، وأرشيف الخارجية السوفياتية المنشور في الإتحاد السوفياتي في كفاحه من أجل السلام عشية الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1938 أوت 1939، يضاف إلى هذه الوثائق الدبلوماسية الصادرة عن كتابة الدولة للشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية المنشورة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1931 و1943. والكتاب المعنون ب " الحقيقة حول العلاقات الجرمانية السوفياتية"، والأرشيف الصادر عن وزارة الخارجية البولندية و الخاص بالعلاقات البولندية الألمانية و البولندية السوفياتية ما بين 1933 - 1939 .

إلى جانب هذا فإننا اعتمدنا على وثائق لا تقل أهمية عن سابقاتها، وتتمثل في مذكرات بعض السياسيين الأوربيين الذين مارسوا مهاما قيادية خلال الفترة المدروسة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مذكرات المستشار النمساوي شوشنيغ، ومذكرات وزير الخارجية الفرنسي جورج .بوني ووزير الخارجية البريطاني صامويل هور والإيطالي تشيانو.

إلى كل ذلك وبغية التخريج الملائم للموضوع اعتمدنا جملة من الدراسات المتخصصة وتأتي على رأسها الدراستين القيمتين لعميدي التاريخ الدبلوماسي الأستاذ بيار رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية، وتاريخ القرن العشرين، والأستاذ ج.ب ديروزال التاريخ الدبلوماسي من سنة 1919 إلى يومنا. ودراسة المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي، العالم في 15 مارس 1939، وكتاب تاريخ الديبلوماسية فلاديمير بوتمكين V.potemkine .

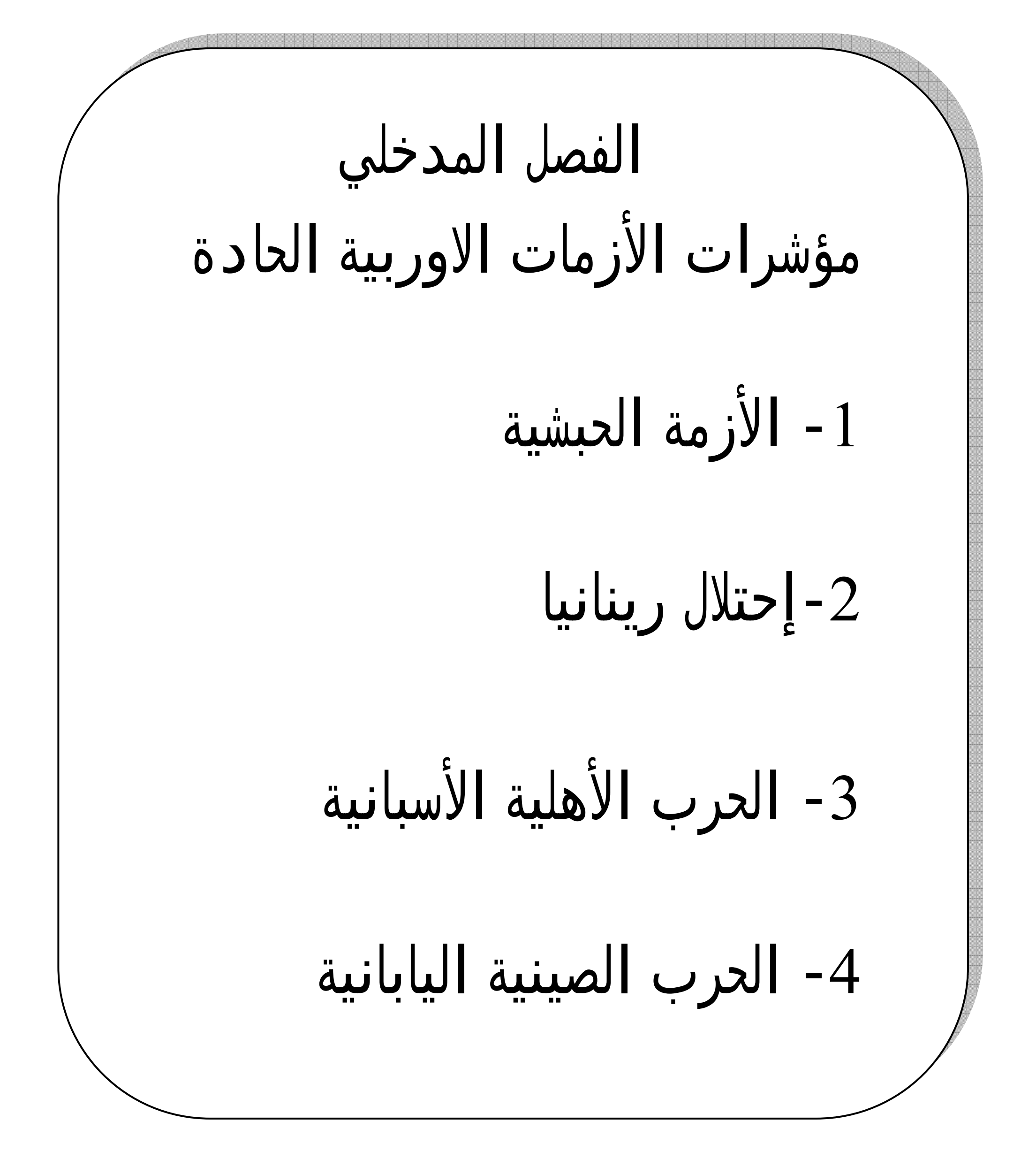
جدير بالذكر إن يقف المرء موقف إجلال وشكر لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع بداية بسيادة الأستاذ المشرف الدكتور جمال قنان الذي يعود إليه الفضل إلى توجهنا إلى هذا الموضوع، ثم سهره و متابعته لنا عن قرب خلال جميع مراحل البحث وكذا تزويدنا من مكتبته الشخصية بالنادر من الوثائق التي كانت

تشكل حجر الزاوية في البحث، وأمام ذلك فإنه لا يسعني أن أقول لكم حفظكم ا يا أستاذنا الكريم ودمت ذخرا للأمة و الوطن .

كما لا يفوتني كذلك إن انوه بالمساعدات القيمة التي وجدناها لدى كل عمال المكتبة الوطنية الجزائرية و كذا المكتبة الجامعية فجزاهم ا عنا كل خير.

وفي الأخير فإنه ككل باحث في وقائع التاريخ قد وجدنا صعوبات مختلفة لإنجاز هذا البحث المتواضع، كنقص بعض الوثائق المهمة على مستوى المكتبات ووجود فجوات في المتوفر منها، ومحدودية امكانياتنا المادية لاقتناء تلك الوثائق أو السفر إلى الخارج، والوقوف على تفاصيل الوقائع بصفة أدق، ثم إن طبيعة الموضوع وحساسيته وكثرة الكتابات حوله والمتشبعة بالروح الإيديولوجية والذاتية زادت في تعقيد مهمتنا في دراسته دراسة موضوعية بحتة.

غير أن ذلك لم يكن ينقص من إرادتنا في العمل بأقصى جهدنا للإلمام بأهم المعطيات التي تخص جوانب الموضوع، مع ذلك فإنه بوسعنا التأكيد على أننا لم نكن راضينا على ما أنجزنا البتتة والأمل في باحثين آخرين لإضافة لبينات أخرى تزيد من أثراء الموضوع وتزيح عنه مواقع الإبهام .



الفصل المدخلي

مؤشرات الأزمات الاوربية الحادة

1- الأزمة الحبشية

2-إحتلال رينانيا

3- الحرب الأهلية الأسبانية

4- الحرب الصينية اليابانية

1- الأزمة الحبشية

لم تكد تنجلي العشرية الأولى التي تلت توقيع معاهدة الصلح حتى بدأت ترتسم ملامح التوتر الدولي في الأفق، بعد أن كشفت الديكتاتورية الفاشية عن نواياها في ممارسة التوسع الإمبريالي. فمنذ خريف 1931، انفجرت أولى بؤر هذا التوتر في الشرق الأقصى عقب ممارسة اليابان لعدوان غير مبرر في منشوريا، على حساب الصين أمر الذي شجع الحكومة الفاشستية في إيطاليا بعد عامين على مباشرة عدوانها ضد الحبشة.

وبما أن العدوانيين تعرضا لعقبات فرضتها عضوية الضحيتين (الصين- الحبشة) في عصبة الأمم، ولكن دون ردع العدوان، فان ذلك قد الحق ضررا جسيما بقداسة مبدأ الأمن الجماعي وهيبة المنظمة الدولية وبدورها وجدت ألمانيا الهتلارية الطريق المناسب لتنفيذ برنامج "كفاحي" ولكن بالرغبة في تحاشي الصدام مع العصبة ولوظرفيا.

لقد شكلت الحبشة هدفا قديما للاستعمار الإيطالي وشاهدا على هزيمتهـــا فـــي موقعـــة عـــدوى ADOUA سنةّ 1896 (*). وبغية إقامة إمبراطورية إيطالية واسعة باشرت الحكومة الفاشستية منذ خريف 1923 عملية إعادة التنظيم الإداري الواسع في منطقة القرن الإفريقي. فزودت السلطات المحلية الصومالية بحاميات رغم أنها كانت لا تزال خارج مجال السيطرة الإيطالية وتزامنت هذه الخطوة بحصول روما على تنازل هام من جانب الحكومة البريطانية، بخصوص منطقة جوبالاند Jobaland واريتيريا، وتمكينها من بناء طريق خاص بالسيارات يربط ميناء عصب بالحدود الاثيوبية.

ومن خلال هاتين المستعمرتين كان باء مكان الحكومة الفاشية تحقيق توسعها الاقتصادي والسياسي تجاه الحبشة، والتمتع بالميزات التي كانت تتوفر عليها سواء تعلق الأمر بجلب المواد الأولية اللازمة للقيام بالمجهود الصناعي، أومنفذا لتصريف الفائض السكاني[1]، هذا علاوة على الميزة الإستراتجية التي أصبح باء مكان ايطاليا تبوؤها في حالة تمكنها

(*) مني الإيطاليون بهزيمة نكراء فقدوا خلالها أكثر من 3200 قتيل منهم 200 ظابط و2000 أسير دون حساب القتلى والحرس منهم مرتزقة الاسكاري وبذلك حطمت هذه المعركة كل محاولة إيطالية للسيطرة على إثيوبيا 40 سنة اللاحقة أنظر
Andry Davy ethiopie dhier et d'aujourd'hui 6 édition paris le livre africain1970. p. 106

(1) jean baptist duroselle. histoire diplomatique de 1919 a nos jour ed (paris dalloz 1953). p. 208

من بسط نفوذها في منطقة الشرق الإفريقي، بحصولها على مركز معزز بإحدى الطرق البحرية الهامة في العالم.

وبرهنت الدبلوماسية الإيطالية عن وعيها الكبير بالبعد العالمي الذي يمكن أن تجنيه بوضع يدها على تلك المنطقة من خلال توقيعها على معاهدة الصداقة في شهر سبتمبر 1926 مع إمام اليمن [1]، والتي التزمت من خلالها روما بتزويد اليمنيين بالتقنيين والآلات اللازمة للتحديث الاقتصادي.

ولجأت الحكومة الإيطالية من اجل توفير الغطاء القانوني لعدوانها. إلى إحياء اتفاقية 13 ديسمبر 1906 المبرمة من قبل ايطاليا، وبريطانيا،وفرنسا، والملزمة لهم باحترام سلامة الأراضي الإمبراطورية الاتيوبية، المحددة لمناطق نفوذ كل دولة. حيث كان باء مكان النفوذ الإيطالي أن يمتد من ارتيريا والى الغرب من اديسابابا.

الأمر الذي فسرته الدبلوماسية الإيطالية على انه اعتراف بريطاني، فرنسي ضمني لايطاليا بمصالح متفوقة في المنطقة منذ هذه الفترة[2].

ونظرا للأهمية التي يكتسيها بناء خط سكة حديد في المنطقة. سارعت الحكومة الإيطالية مباشرة بعد توقيعها على اتفاقية ديسمبر 1925 للإعلان عن نيتها في إنجاز هكذا مشروع دون مراعاة الرفض الفرنسي لتلك الخطوة، واكتفت بالموافقة البريطانية مقابل السماح لها بإقامة سد على بحيرة تانا TANA، الواقعة في نطاق النفوذ الإيطالي، والمزودة لنهر النيل الأزرق بالمياه[3] وبذلك وطأة القدم الاقتصادية الإيطالية الأراضي الحبشية، ولكن هل كانت الموافقة البريطانية هي العقبة الوحيدة التي كان على التوسع الاقتصادي الإيطالي في الحبشة اجتيازها ؟.

لقد ابد النجاشي معارضة شديدة لعقد امتياز السكة الحديدية، الذي نصت عليه الاتفاقية البريطانية الإيطالية، وجسد معارضته تلك بالإجراءات العملية التي أقدم عليها كتشجيع استراد المنتجات الصناعية اليابانية، طبقا لاتفاقية التجارة المبرمة سنة 1930 ومنح الأولوية لعروض رؤوس الأموال الأمريكية على العروض الإيطالية في عملية إنجاز الجزء الاتيوبي في الخط، وهوما أثار موجة احتجاجات الأوساط الاقتصادية

---

(1) بيار رونوفا ن : تاريخ العلاقات الدولية أزمات القرن 20 1914 1945 تعريب يحي جلال.(دار المعارف 1978). ص.458.
(2) Sir Samuel Ho are.Nuef années de crise tar d' Anglais André Cubzac , ed, (Paris le livre contemporain 1957). PP.110.111.
(3) André Davy.op cit.p. 122.

الإيطالية ضد موقف حكومة الحبشة والتي أكد إمبراطورها أحقيت حكومته المطلقة في إدارة المصالح الأثيوبية عامة بما فيها تلك المتعلقة بالحياة الاقتصادية.

وبعد الفشل الدبلوماسي في تليين هذا الموقف المتصلب للنجاشي، وجدت الحكومة الإيطالية نفسها أمام التفكير في خيار القوة، وهوالخيار الذي شرع الجنرال بونوBono وكان آنذاك وزير المستعمرات في حكومة الدوتشي(*)، في وضع ترتيباته ابتداءا من سنة 1932 والمتمثلة في بناء أرصفة الإنزال في الموانئ الارتيرية. وشق الطرق البرية والسكك الحديدية اللازمة لضمان التموين العادي للحملة التي كان عدد قواتها يصل إلى 120الف جندي[1] ،وفي خريف 1933 اقر الدوتشي الآجال الزمنية لتنفيذ تلك الحملة وفق المخطط الذي وضعه وزيره المكاف بالمستعمرات أي ثلاث سنوات.

ولكن لم يكن التحضير المادي والبشري وحده من وقف في وجه هذا المخطط الإيطالي فالإمبراطورية الحبشية كانت تتمتع منذ خريف 1923 بعضويتها داخل عصبة الأمم، بفضل الدعم الإيطالي.وهوما معناه أنها منذ هذا التاريخ فإنها مشمولة بالحصانة الصادرة عن المادة 10 من ميثاق العصبة الممنوحة لكل أعضاء هذه المنضمة، وكان التمتع بهذه الميزة هوالدافع الحقيقي وراء الاعتراضات البريطانية على هذه العضوية على خلفية عدم فرض حكومة النجاشي سيطرتها الفعلية علي جميع أنحاء الدولة، وكذا بخصوص مبدأ محاربتها لكل أشكال العبودية والرق. غير أن التعهد الذي أعلنه ممثل اتيوبيا من اجل العمل على احترام المبادئ التي وافقت عليها الأمم الأخرى على اتخاذها بشان محاربة الرق، أزال تلك الاعتراضات، وصوتت الجمعية العامة للعصبة بالإجماع على هذه العضوية[2].

ومنذ سنة 1926عمدت الحكومة الأثيوبية إلي توظيف مزايا انضمامها إلي المنظمة الدولية، فأعلنت عن معارضتها للاتفاق الإنجليزي الإيطالي.لما كان يمثله من تهديد على استقلالها وسلامة أراضيها، ودعت إلى تفعيل المادة العاشرة من هذا الميثاق.

(*) وهي تفيد الحاكم المطلق واستعملت للدلالة على شخصية الديكتاتور الإيطالي موسوليني

(1) J.B Duroselle. Op.cit. P.208.

(2) Sir Sameul.Hoare. Op.cit.P.112.113.

وعلى امتداد فترة التوتر التي اتسمت بها العلاقة بين روما واديسا بابا عرفت المناطق الحدودية الاثيوبية والمستعمرات الإيطالية سيلا من حوادث العنف أدرجتها الحكومة الإيطالية في خانة الاعتداءات الإثيوبية[1] على رعاياها ومصالحها في المنطقة.

ولعل ابرز تلك الحوادث كان ذلك الصدام الذي وقع بين أفراد من القوات الحبشية، وعناصر الحامية الإيطالية في أبار وال وال الواقعة على الحدود الفاصلة بين الصومال الإيطالي واثيوبيا يوم 5 ديسمبر 1934 [2] بعد أن رفضت الحكومة الحبشية الاعتراف للإيطاليين باحتلال المنطقة، وخلف الحادث ما يقرب من 30 قتيلا من الجنود الايطاليين.غيران أهمية هذا الحادث تكمن فيما أثاره من ردود فعل قوية وسريعة من جانب الدوتشي الذي طالب الإثيوبيين بتقديم الاعتذارات والتعويضات في حين اقترحت الحكومة الاثيوبية إخضاع الحادث إلي عملية التحكيم، طبقا لمعاهدة الصداقة المبرمة بينها وبين ايطاليا في 02 أوت 1928، من اجل تسوية وضعية المنطقة المتنازع عنها [3].

لم يترك الرد السياسي الإيطالي الصادر يوم15 ديسمبر على المبادرة الاثيوبية أمام النجاشي عدا إمكانية الاحتماء بالمنظمة الدولية. وهوالأمر الذي قابلته الحكومة الإيطالية بالرفض حينما أعلنت عدم اختصاص العصبة بالقضية، ولكنها تراجعت عن موقفها هذا وذلك رغبة في تحاشي حدوث حل دولي يزعج خططها، وقبلت عملية التحكيم. لكن هذه الأخيرة فشلت [*].

ومنذ حلول العام الجديد 1935 تضاعفت عوامل القلق وزادت حدة التوتر بفعل المناورات العسكرية الإيطالية المكثفة في اريتيريا، وتشديد الدوتشي على ضرورة تسوية الحادثة بما يرضي ايطاليا، وهو ما معناه إهمال توصيات وقرارات عصبة الأمم.

ومن ناحية أخرى ألم يكن المشروع الإيطالي يهدد بإحداث أزمة في العلاقات بين انجلترا وفرنسا من جهة وايطاليا من جهة أخرى ؟

لقد كان باء مكان تحقيق السيطرة الإيطالية على الحبشة أن يؤدي إلي بروز تهديد جدي على المصالح الفرنسية والبريطانية في المنطقة بدرجات متفاوتة تبعا لطبيعة مصالح

---

[1] Le Conflit Etalo –Ethiopien. Extrait du memerondum présenté a la société des Nation 1935 XIII. P.10

[2] A.H.M. jones , E Monroe. histoire de L' Abyssinie des origines a nos jours.ed. (Paris 1935). p. 236

[3] Sir Sameul Hoare. Op.cit. P. 112.

[*] نظرا لفشله في ايجاد الحل المناسب للنزاع خلص تقرير لجنة التحكيم إلى عدم تحميل أي من الطرفين مسؤولية الحادث الدامي، وذلك رغبا في تهدئة الوضع المتوتر أنظر.ibid. P .118

كل دولة. فالفرنسيون كانوا مهددين بفقدان مصالحهم المالية والاقتصادية بفعل تقليص دور القاعدة البحرية الفرنسية في جيبوتي التي كانت ستفرضه هذه السيطرة.وكذلك تسهيل التوغل الاقتصادي الإيطالي باستخدام خط السكة الحديد جيبوتي- اديسا بابا [1] .

أما البريطانيون والذين كانت مصالحهم إستراتيجية، فاء نهم كانوا مهددين بفقدان الازدهار الزراعي لمصر السفلى، والمعتمدة على نظام الري القائم جزئيا على حركة مياه نهر النيل الأزرق الذي تقع ينابيعه في الأراضي الحبشية. وعليه فإن فرض السيطرة الإيطالية على الحبشة كان يمكنه من تغيير منظومة الري هذه.[2]

ومنذ ذلك الحين احتلت مسالة بحيرة تانا TANA - منبع النيل الأزرق – صدارة اهتمامات الحكومة البريطانية وهوما عكسه تقرير لجنة الخبراء برئاسة سيرجون MAFFY.

كما كان بوسع هذه السيطرة الإيطالية خلق قلاقل أخرى بشان مستقبل السودان الإنجليزي المصري الواقع بين اثيوبيا وليبيا، والسيطرة على طريق الهند باحتلال على سائر البحر الأحمر[3] وأمام تزايد التهديدات الإيطالية ألم يكن باء مكان حكومتي باريس ولندن اتخاذ موقف دبلوماسي فعال ضد السيطرة الإيطالية علي الحبشة ؟.

لقد أملت تطورات الوضع في أوربا الوسطى، ولا سيما في أعقاب التدخل الغير مباشر لألمانيا في النمسا والذي انتهى باغتيال المستشار دال فوس [*] علي السياسة الخارجية الفرنسية الموجهة في هذه الفترة من قبل وزير الخارجية لفال العمل لكسب الورقة الإيطالية لدفاع عن استقلال النمسا، فلقد قبل الجانب الفرنسي الدخول في محادثات مع الحكومة الإيطالية على الرغم من علمه المسبق بالخطط الإيطالية بخصوص الحبشة، كما أملت الدبلوماسية الإيطالية من جانبها منذ خريف1934 في إمكانية اقتلاع قبول فرنسي صريح أوضمني لمشروعها الاستعماري في الحبشة مقابل تقديم الدعم الكافي للحفاظ عن الوضع القائم في الأقاليم الدانوبية[4].

---

(1) بيار رونوفا ن.تاريخ الأزمات الدولية. مرجع سابق. ص 462.

(2) Sir Sameul Hoare. op.cit. P. 113.

(3) بيار رونوفا ن : مرجع سابق ص 462

(*) تمت هذه العملية يوم 25 جويلية 1934، وسوف نعود إليها في الفصل اللاحق

(4) بيار رونوفا ن . مرجع نفسه. ص.462.

أما الحكومة البريطانية والتي كانت في غنا عن التقرب من السياسة الإيطالية بحكم عدم اهتمامها بمصير الاستقلال النمساوي، فإنها عجزت على وضع مشروع قوي معاكس للمشروع الإيطالي. وذلك نظرا لعدة عوامل، لعل أهمها الحالة السيئة التي كانت تعيشها المؤسسة العسكرية والتي عرفت شبه الإهمال التام منذ سنة 1919 أدى إلى تراجع الحمولة الكلية للبحرية بنسبة 40 % عما كانت عليه سنة 1914 [1]. ولم تكن القوات الجوية أحسن من القوات الإيطالية. فحفزت هذه الوضعية القادة الايطاليين على الاستغلال السياسي لحادث وال وال، قبل أن تعيد الحكومة البريطانية تسليحها [2].

كما أن عضوية الحكومة الاثيوبية في عصبة الأمم كانت نقطة محرجة للحكومة البريطانية التي لم تكن مستعدة للتعامل مع معضلة جديدة مماثلة للعدوان الياباني في منشوريا، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذه الحكومة كانت جد متأثرة بحركة الرأي العام المؤيد لعصبة الأمم وللأمن الجماعي، حيث كشفت عملية استطلاع الرأي العام الذي جرى يوم 27 جوان 1935 أن أكثر من 11 مليون ونصف صرحوا بوجوب بقاء انجلترا عضوا داخل المنظمة الدولية، وأكثر من 10 مليون أعلنوا عن تأييدهم لفكرة فرض العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا، في حين بلغ عدد المؤيدين للإجراءات العسكرية اقل من 7 مليون [3].

لقد أجبرت هذه المعطيات الساسة الإنجليز علي العمل لاسترضاء موسوليني ودعم نفوذ عصبة الأمم في أن واحد، ففي جوان 1935 توجه انطوني إيدانEDEN وكان يومها وزيرا مفوضا لبريطانيا في جنيف إلى روما حاملا معه مشروعا لتسوية المسالة الاثيوبية. وتمثل محتوى المشروع الإنجليزي في تنازل الحكومة الاثيوبية عن جزء هام من أقاليمها النائية في منطقة أوقادان ogadan لصالح الإيطاليين، ومقابل ذلك يمكنها الحصول على المنفذ البحري زيلع الواقع في الصومال البريطاني. يذكر أن المبعوث الإنجليزي إلى روما قد أرفق عرضه بالتشديد لتحذير المسؤولين الإيطاليين من مغبة خرقهم لميثاق العصبة. مباشرة بعد تلقيه للعرض أعلان موسوليني عن رفضه القاطع

---

(1) بيار رونوفا ن : تاريخ القرن العشرين تر.نور الدين حا طوم،(بيروت دار الفكر). ص.413.414.

(2) أ ج ب تيلور. أصول الحرب العالمية الثانية. تر. مصطفى كمال، م ر. محمد أنيس (المطبعة المصرية العامة للنشر القاهرة 1971). ص 116.

(3) Paul Vancher et Paul Henari. L'opinion britannique , la société des nations , et la guerre italo – éthiopienne. ed.(Paris centre d'étude de la politique 1936). p p 45. 48 .

للمبادرة الإنجليزية، غير أن هذا الرفض لم يثني عزيمة وآمال الحكومة البريطانية في إمكانية تسوية النزاع بطرق المساومات بالترتيب لاتفاقية تمكنها من الحفاظ على تماسك جبهة ستريزا Stresa [*] وتصون هيبة المنظمة الدولية [1].

لقد تزامن هذا الاسرار مع تغير هام حدث على مستوى السياسة الخارجية بانتقالها إلى قيادة أكثر صلابة وقوة.فقد خلف السير بالدوي **Baldwin** سلفه ماكدونالد في رئاسة الوزراء وعادت حقبته الخارجية المنزوعة من سيرجون سيمون تبعا لدوره السلبي في المسألة المنشورية إلى خليفته **صامويل هور Samuel Ho are** وكان هذا واعيا بما يمكن أن يجره نظام الأمن الجماعي من مخاطر للبريطانيين أكثر من غيرهم.

وخلال شهري سبتمبر وأكتوبر بلغت المعارضة البريطانية للسياسة الإيطالية في أثيوبيا قمتها. حيث ألقى الوزير هور خطابا في جنيف وصف بالقوي، أكد من خلاله على التزام بلاده القوى للدفاع عن مصالح الأمن الجماعي[2] وتأكيدا لهذا الالتزام قامت الحكومة البريطانية بحشد جزء هام من أسطولها في المتوسط. فجمعت ما يقارب 144 قطعة بحرية بحمولة قدرها 800000 طن أمام الإسكندرية. في حين لم تصل حمولة الأسطول الإيطالي إلى 500000 طن. الأمر الذي وفر للبريطانيين فرصتين لشل العملية العسكرية الإيطالية ضد أثيوبيا. وذلك من خلال قطع المواصلات الإيطالية عبر السويس بإقفال القناة أوبفرض الحصار البحري في عرض المتوسط. غير أن الحكومة البريطانية لم تفعل أيا من الإمكانيتين. فقرار غلق القناة اصطدم بوجهة نظر المستشارين القانونيين للتاج. والذين رأوا أن ذلك يتنافى نصا، وروحا مع بنود اتفاقية 1888 [3] وعليه اختارت الحكومة البريطانية رد فعلها على العدوان الإيطالي ضد أثيوبيا والذي بدا في 02 أكتوبر 1935 في إطار الأمن الجماعي.وتم التصويت على العقوبات يوم 07 أكتوبر 1935.لقد لقي هذا القرار تجاوبا واسعا من قبل أعضاء المنظمة. باستثناء الدول المقربة من روما (اليابان، والنمسا، والمجر) وشابا هذه العقوبات التي اقتصرت على منع تصدير

[*] عقد هذا المؤتمر ما بين 12 و14 أفريل 1935 وجمع ممثلتي الحكومات الفرنسية، البريطانية، والايطالية ردا على قرار ألمانيا القاضي بإعادة الخدمة العسكرية، وأكدت من خلاله الحكومات الثلاث عن تمسكها بالحفاظ على استقلال النمسا غير أن الصمت الرهيب الذي اكتنف نص الاتفاق حيال المسألة الأثيوبية جعل منه اتفاقا ميتا منذ ولادته أنظر
Luc Thanassecos. chronologie des relations internationales 1914 -1971.ed. (mouton 1973). p.195.

[1] .B.Duroselle. op.cit. P. 210
[2] Sir Samuel Hoare.op.cit.P. 129
[3] J.B.Duroselle. op. cit. P. 211

السلاح إلى إيطاليا وكذلك القروض المباشرة وغير المباشرة وحضر استيراد كل البضائع الإيطالية جملة من العيوب التي أضعفت من فاعليتها،من ذلك افتقار قرار المنع لآليات ، العمل الجدي مثل إجراءات الحصار وحق تفتيش السفن [1].

أما الحكومة الفرنسية والتي أصبحت منذ 07 جوان تحت رئاسة بيارلفال Pierre laval ، فقد سارت إلى جانب السياسة البريطانية ولكن بخطى بطيئة فبناء على تحفظات وزيرها للحربية ألغت مشاركة أسطولها في المناورات البحرية في شرق حوض المتوسط. ولكنها صوتت على العقوبات، وسعت من جانب آخر إلى التخفيف من حدتها، وأقرت استعداداتها لتقديم المساعدات إلى بريطانيا في حالة نشوب صراع مسلح بينها وبين إيطاليا. هدف من خلال تبنيه هذه المواقف المتناقضة إلى الاحتفاظ بإيطاليا والتقرب من بريطانيا في أن واحد، بغية الحفاظ على وحدة جبهة ستريزا، لكن محاولته في التخفيف من حدة العقوبات فجرت ضده زوبعة الانتقادات البريطانية من جهة، ومن جهة أخرى فان موسوليني الذي لم ترقه إسترضاءات لفال سارع إلى تأكيد عدم التزام شريكه الفرنسي بالتعهدات التي وقع عليها خلال محادثات جانفي 1934. والتي أفضت إلى اتفاق 07 جانفي 1935 [*] لقد شكل هذا فشلا ذريعا للسياسة الفرنسية التي رسمها لفال[2].

فشلت العقوبات الاقتصادية في إيقاف شبح الحرب التي كانت تدور بسرعة فاقت توقعات كل الخبراء العسكريين الغربيين. ولم يبقى أمام الحكومتين البريطانية والفرنسية من سبيل لمنع عملية الالتهام الإيطالي الكامل لأثيوبيا سوى جملة زيادة العقوبات مع كل ما تحمله تلك العملية من أخطار، أوالسعي لإنجاح عمل وساطة يأخذ في عين الاعتبار الإنجازات العسكرية الإيطالية حتى تقتلع القبول الإيطالي الضروري وبغية الوصول إلى هذا الهدف تبنت الحكومتان خطة مشتركة أطلق عليها خطة هور لفال وقدمت إلى موسوليني يوم 7 ديسمبر 1935 وتمثلت أهم بنودها في ضرورة وضع حد للعمليات العسكرية عن طريق التوقيع على معاهدة تسوية يحصل من خلالها الدوتشي على إقليم اوغادان Ogaden وجزء من التيغري Tigré وهوما يعادل 2/3 إجمالي المساحة

---

(1) أ ج ب تايلور. مرجع سابق. ص. 115

(*) لقد تنازلت الحكومة الفرنسية بموجب هذا الاتفاق لصالح إيطاليا عن 114000 كلم2 من الصحاري المحاذية لتونس و800 كلم2 في الصحاري الإرثيرية والجزيرة الاستراتيجية دومنياج في مضيق باب المندب، والحصول على بعض الأسهم في سكة حديد جيبوتي أديسابيبا أنظر Luc Thanassecos.op cit. p. 195

(2) بيار رونوفان. تاريخ الأزمات الدولية. مرجع سابق. ص. 490

الأثيوبية، مع التمتع بحق إبقاء المعمرين الإيطاليين في الثلث المتبقي. أما الطرف الإثيوبي فإنه كان بإمكانه بموجب هذه الخطة الحصول على شريط متواضع من أراضي الإيطالية في إرتريا مع ميناء عصب[1].

لم يكتب للمشروع الجديد النجاح هوالآخر فقد رفضه النجاشي نظرا لتناقضه مع مصالح الإمبراطورية الحبشية. كما أن الدوتشي الذي أفلت من عواقب زيادة العقوبات وإن المشروع يعرض عليه الشروط التي تضمن له التجسيد العملي التام لمخططه بضمه للجزء الشمالي والجزء الجنوبي من أثيوبيا والحق الكامل في ممارسة الاستعمار في المنطقة الجنوبية الغربية، وهي ميزات ما كان لفرنسا وبريطانيا أن تعرضها عليه قبل البدء في العمليات العسكرية مما زاد في ثقته بإمكانية تحقيق نصر شامل على أثيوبيا.

وجاءت الضربة القاضية لهذا المشروع من فرنسا، فما إن غادر هور باريس متوجهـا إلى جنيف لعرض مشروعه على أعضاء مجلس العصبة حتى نشرت الخطوط العريضة للمشـروع في أعمدة الصحـافة الفرنسيـة دون تحديد المصدر الصحفي لهذه المعلومات .

فكان لهذا الحادث مفعول القنبلة الموقوتة، فقد انفجر الرأي العام البريطاني، وشعر أنصار العصبة، والذين كانوا سببا في عودة الحكومة الوطنية بالإحباط. وتوالت انعكاسات الحادث داخل بريطانيا. فقد رفض مجلس العموم بعد أن انضمت أغلبية حزب المحافظين إلى المعارضة المكونة من العمال والأحرار واضطر سير هور إلي الاستقالة تاركا مكانه لخليفته أيدان يوم 22 ديسمبر 1935[2].

وفي فرنسا التي كان رد الفعل فيها أقل وقعا مما كان في بريطانيا. بحكم الانقسام الذي كان واقعا داخل الرأي العام، فقد أيدت الأوساط اليمينية بصفة عامة السياسة الفاشية وحصل لفال على الأغلبية في مجلس النواب غير أن حكومته لم تستمر لوقت طويل، وحلت مكانها وزارة جديدة بقيادة البار ساروAlbert Sarraut في 22 جانفي 1936 [3] لقد فرض هذا الوضع على الحكومتين البريطانية والفرنسية الراغبتين في تحاشي وقوع انهيار شامل للمقاومة الأثيوبية التوجه إلى توسيع مجال العقوبات لتصبح أكثر

(1) Sir Samuel Hoare. op.cit.P.131
(2) Ibid. P.132
(3) J.B.Duroselle. op.cit. P.213

تأثيرا. فتم إدراج البترول على قائمة السلع المحظور بيعها إلى إيطاليا، من أجل شل النشاطات البحرية والجوية والطيران والمدرعات الإيطالية والتي كانت تمثل سر الانتصارات العسكرية الإيطالية المبهرة. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي الممون الرئيسي لإيطاليا من هذه المادة فإن فعالية الإجراءات العقابية الجديدة كانت متوقفة على الموقف المتخذ من قبل الإدارة الأمريكية التي لم تكون عضوا في المنظمة الدولية. كما أنها كانت سنت قانون الحياد الذي صوت عليه الكونغرس الأمريكي بمناسبة اندلاع الحرب الإيطالية الأثيوبية بهدف التقليل من حجم المبادلات.مع طرفي الصراع [(1)]، وجعل صلاحية منع بعض السلع التي من ضمنها البترول، من اختصاص الرئيس روزفلت.غير أن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ أبعدت هذه الإمكانية منذ شهر ديسمبر 1935. الأمر الذي دفع بلجنة الخبراء المشتركة المكلفة بتطبيق العقوبات إلى حذف البترول من قائمة السلع المحظورة [(2)] وبذلك تخلصت إيطاليا من آخرالعقبات التي كانت تقف في طريقها، حيث ردت حكومتها يوم 28 ديسمبر 1935 على قرار تطبيق العقوبات بنقض الاتفاقيات الفرنسية الإيطالية الموقعة في 07 جانفي 1935 وألغت ما تعهدت به من التزامات في إطار مؤتمر ستريزا. وأعطى الدوتشي أوامره لقائد أركان جيشه المار يشال Badoglio لإتمام العمليات العسكرية في أثيوبيا بسرعة وهوالأمر الذي تم تنفيذه في ظرف قياسي وأجبر النجاشي على طلب السلام يوم 05 ماي 1936، بعد انتصار الإيطاليين في بحيرة أشيانغا Achianga [(*)].

ورغم إعلان الدوتشي عن نيته في التفاوض، إلا أن نقض ألمانيا لمعاهدة لوكا رنوأفقد القضية الأثيوبية ذلك الاهتمام الدولي الذي كانت تشغله. الأمر الذي حفز الديكتاتور الإيطالي لإتمام العمل الذي بدأه منذ سنوات. وأصدر يوم 09 ماي 1936

---

(1) Département of Thé state. paix et guerre, la politique étrangère des Etats -unis 1931.1943. ed, (Washington imprimerie du gouvernement d'Etats unis 1943). PP.36.37

(2) André Davy op.cit. P. P 134.136

(*) خلال هذه المعركة التي وقعت يوم 1 مارس 1936 والتي كانت تمثل الفرصة الأخيرة للإمبراطور الحبشي لمواجهة الهزيمة الشاملة منية القوات الموالية له بهزيمة فادحة حيث بلغ عدد القتلى حوالي 8000 جندي أثيوبي في حين قدرت الخسائر الإيطالية بفقدان 68 ظابط و332 جندي إيطالي و873 جندي أرتيري. أنظر Le maréchal.Badoglio.commentaire sur la compagne d'Ethiopie Tra Juliette Bertround. ed (Paris.Grasset 1937). P. P.189.204

قرارا ألحق بموجبه الأراضي الأثيوبية بالتاج الإيطالي وحمل الملك الإيطالي لقب إمبراطور إثيوبيا [(1)].

لقد أفضى العدوان الإيطالي على أثيوبيا إلى نتائج وخيمة على الصعيد الدولي. ففشل أسلوب مواجهة العدوان بواسطة العقوبات الاقتصادية الذي كشف عن درجة ضعف المنظمة الدولية وأفقدها هيبتها واحترام ميثاقها. كما أن الحرب على أثيوبيا مثلت سابقة خطيرة في الحياة الدولية، شجعت على إرتكاب عمليات عدوانية جديدة ضد البلدان الصغرى المنضوية تحت راية العصبة، سيما بعد تخلي القوتان العظمتان المسيرتان لمناقشات مجلس المنظمة الدولية بطريقة مخجلة عن إستقلال أثيوبيا.

2- مسألة احتلال مقاطعة رينانيا

منذ اندلاع الصراع الإيطالي الأثيوبي راقب هتلر الوضع عن كثب.أملا في حدوث شرخ في الصرح الذي بناه ميثاق ستريزا، بفصل إيطاليا عن حليفتيها الغربيتين. فقطعت الحكومة الألمانية تجارتها بصفة كلية مع إيطاليا رغم عدم إلزاميتها بذلك كونها ليست عضوا في العصبة. وفي شهر ديسمبر 1935 عرض الفهرر فكرة عودة ألمانيا المشروطة إلى المنظمة الدولية، وكان الدافع الحقيقي وراء هذه الدعوة هوالرغبة في تحطيم مشروع هور.لفال الذي ولد ميتا، ولما شرعت القوات الإيطالية في تحقيق انتصاراتها الأخيرة قرر المستشار الألماني استغلال تفكك جبهة ستريزا فأعلن في خطابه يوم 21 ماي 1935، أمام البرلمان الألماني رايخستاغ " إن التحالف الفرنسي ـ السوفياتي المبرم يوم 2 ماي 1935 يشكل انتهاكا لمعاهدة لوكا رنولكن ألمانيا لا تزال تحترم هذه المعاهدة "[(2)] ويوم 1 جوان 1935 وجهت الخارجية الألمانية مذكرة إلى الحكومة الفرنسية، ضمنتها مجموعة النقاط التي كانت تتناقض فيها الاتفاقية الفرنسية السوفياتية مع اتفاقية سنة 1925 التي احتوت على ميثاق عدم الاعتداء ما بين باريس وبرلين بالإضافة إلى إمكانية التدخل الفرنسي في حالة حدوث عدوان ألماني غير مبرر ضد بولندا وضد تشيكوسلوفاكيا [(3)].

---
(1) Andre Davy. op.cit. P.139
(2) J.B.Duroselle op.cit P.215
(3) Ibid. P.215

ردت الحكومة الفرنسية يوم 25 جوان برفض المذكرة الألمانية وبقيت هذه المسألة متوقفة عند هذا الحد. وإن كان هتلر رأى أن نقض لوكا رنولا يعادلها سوى عملية إعادة احتلال منطقة رينا نيا عسكريا فانه لم يغامر بإنجاز هذا الهدف قبل التأكد من طبيعة رد الفعل الفرنسي. كما أن الجيش الألماني الجديد فارمخت Werhmacht والذي حل محل الجيش السابق "رايشوار Reichwer " كان بعيدا عن خوض أي عمل عسكري بهذا الحجم وذلك طبقا لنصائح قادته العسكريين [1].

وأمام استمرار الاعتراض الألماني كشفت الحكومة الفرنسية عن عزمها لتقديم نص الاتفاق الفرنسي ـ السوفييتي إلى مجلس النواب للمصادقة عليه. ففي اللقاء الذي جمع فرانصوبونصى ـ سفير فرنسا في برلين بالفهرر.يوم 21 نوفمبر 1935 أكد السفير الفرنسي عزم بلاده للوصول إلى هذه المصادقة الأمر الذي دفع الفهرر للإعلان أن ذلك سيكون خطأ كبيرا في السياسة الفرنسية، كونه سوف يشجع على قيام حكومة شيوعية في فرنسا وعندها ستشكل هذه الأخيرة تهديدا لألمانيا [2]، منذ ذلك الحين نبه السفير الفرنسي حكومته إلى وجود نوايا حقيقية لدا هتلر للمرور من مستوى القول إلى الفعل. واقترح وجوب اتخاذ بعض التدابير لاحتوائه على الطريقة الإنجليزية بخصوص الاتفاق البحري. بالإضافة إلى ضرورة بناء بعض الثكنات في رينانيا دون تشديد أي تحصينات، وفي حالة فشل هذه السياسة فانه يتوجب على الحكومة الفرنسية اتخاذ موقف رسمي حازم اتجاه الحكومة الألمانية تعارض من خلاله بالقوة إعادة احتلال منطقة رينانيا، ولكن حكومة لفال بقيت عاجزة على اتخاذ أي قرار حاسم وبعد استقالتها في شهر جانفي أعلن وزير الخارجية في حكومة ساروالسيد فلندن Flandin يوم 25 فيفري 1936 أمام البرلمان عدم وجود أي تناقض بين معاهدة لوكا رنوونص الاتفاق الفرنسي ـ السوفييتي وللبرهنة على حسن نية حكومته عرض على هتلر فكرة طرح القضية أمام المحكمة الدولية في لاهاي. ويوم 28 فيفري أقر البرلمان الفرنسي الإتفاق الفرنسي - السوفياتي ب 353 صوت مقابل 164 ضد الاتفاق كما حضي بمواقف لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ يوم 05 مارس 1936 [3].

---

[1] Raymond poidevin , Jacques bariety les relation franco-allemandes 1815 – 1975.ed. (Paris armond colin 1977). P 295

[2] Otto abetze. histoire d'une politique franco-allemande 1930 – 1950. ed.(paris stock 1953). P.P 74.75

[3] Raymond poidevin Jacques bariety. op. cit.P.296

لقد استغل الفهرر هذه المصادقة ذريعة لإعطاء الأوامر لقواته يوم 06 مارس 1936 للتوجه نحورينانيا رغم معارضة جنرالاته له خوفا من رؤية تدخل فرنسي قوي.

لم يبالي هتلر باعتراضات مساعديه ولم تراوده شكوك بصدق حدسه في عدم مواجهته لرد فعل فرنسي عسكري. ومع ذلك فانه ترك لنفسه هامشا للتحرك بوضعه لإمكانية سحب قواته بسرعة في حالة مواجهته لرد فعل فرنسي عسكري فعال[1]. وبعد مصادقة الرايخستاغ على قرار نقض معاهدة لوكا رنو. اطلع وزير الخارجية الألمانية فون نبراث Von Neurath ممثلي الدول الغربية الموقعة على هذه المعاهدة بهذا القرار وللمناورة ومحاولة امتصاص غضب الفرنسيين عرضت الحكومة الألمانية فكرة إبرام ميثاق عدم اعتداء لمدة 25 سنة على كل من فرنسا وبلجيكا، كما اقترح هتلر على جيرانه الشرقيين توقيع معاهدات مماثلة للميثاق الجرماني البولندي لسنة 1934، وأخيرا اشترط لعودة بلاده إلى عصبة الامم لإصلاح هذه الأخيرة إصلاحا جذريا [2].

لقد كان رد الحكومة الفرنسية في البداية صارما حين صرح رئسي مجلس الوزراء ساروخلال اجتماع الحكومة يوم 07 مارس والذي حضرته قيادة أركان الأسلاك الثلاث للقوات المسلحة الفرنسية " إننا لسنا مستعدون لترك ستراسبورغ عرضة لنيران المدفعية الألمانية "[3] رغم إعلان الجنرال جاملان Gamelin قائد أركان الجيش الفرنسي عن استعداد قواته للتحرك ألا أنه أماط اللثام عن جملة المصاعب التي كانت تتخبط فيها المؤسسة العسكرية، وضرورة انفاق مبالغ مالية كبيرة لتحسين فعاليتها، وذكر أن ألمانيا قد عبئت حوالي مليون رجل تحت السلاح منهم 300 ألف رجل يوجدون فعلا على أراضي رينانيا. وهوما يضع فرنسا في حاجة إلى دعوة الاحتياطيين. وفي حالة اصطدامه بمقاومة ألمانية، فإن ذلك كفيل بتغيير مجرى الصراع الى حرب استنزاف طويلة الأمد. وهوما لم تكن فرنسا مستعدة لتحمله [4].

بناء على هذا التقرير المثبط من جانب قيادة الأركان، تبنت الحكومة الفرنسية سياسة التنازل. وفي الاجتماع الذي انعقد يوم 10 مارس 1936 بلندن وجمع ممثلي

---

(1) Raymond poidevin Jacques bariety.op.cit. P. 297
(2) J.B.Duroselle op.cit P.P.217 -218

(3)J. Otto abetze. op.cit.P.76
(4) Raymond poidevin Jacques bariety. op. cit.P. 295

الدول الموقعة على معاهدة لوكارنوسعى أنتونى ايدان إلى التقليل من مخاوف الفرنسيين بخصوص الغزوالعسكري وأكدت الحكومة البولندية التزامها بتنفيذ تعهداتها المحددة في الاتفاق الفرنسي - البولندي لسنة 1921. ولكن هذا الاتفاق كان ذوطابع دفاعي محض، فالبولنديون كانوا يلزمون أنفسهم بالتدخل إلى جانب فرنسا في حالة تعرضها لهجوم ألماني غير مبرر، ومن ناحية اخرى امتنع الممثل البولندي عن التصويت ضد ألمانيا عندما عرض الموضوع أمام مجلس العصبة. والتزم البلجيكيون بالصمت ذاته. رغم تقربهم من فرنسا منذ سنة 1919 بأمل زيادة أمنهم [(1)].

على ضوء هذه المواقف للحكومات الموقعة على اتفاقية لوكا رنو، اتفق الجميع على تقديم القضية مباشرة إلى مجلس العصبة، الذي عقد اجتماعه يوم 14 مارس في لندن وأعلن رسميا عن عدم وفاء ألمانيا بتعهداتها الدولية. ويوم 19 مارس اقترحت دول لوكا رنوتقديم مشكلة التوافق بين معاهدة لوكا رنووالاتفاق الفرنسي السوفياتي إلى المحكمة الدولية، وطالبومن ألمانيا تحديد قواتها في رينا نيا، وانتظرت إجراء مفاوضات على قاعدة المذكرة الألمانية لتثبيت المنطقة المحايدة ل 20 كلم والتي يتم إخضاعها لمراقبة القوى الدولية [(2)].

من ناحية أخرى وعلاوة على تراجع حكومة بلدوين على تقديم المساعدة العسكرية للفرنسيين فإنه ساد شبه إجماع عام في بريطانيا على اعتبار الانتهاك الألماني للوضعية القانونية لمنطقة رينا نيا عملية تحريرية لأراضيها [(*)]. وتقدم مهم للسياسة الخارجية البريطانية التي لم تتوانى منذ أمد بعيد على تقديم النصح للحكومة الفرنسية، بضرورة تبني سياسة دفاعية دقيقة تتجنب من خلالها الانزلاق الآلي في الحرب على خلفية الدفاع عن النظام القائم في أوربا الوسطى والشرقية. وكلما حافظت رينا نيا على صفة الحياد التي أنشأتها لها معاهدة فرساي، استمرت إمكانية التهديد الفرنسي لا من ألمانيا. وعليه فإن اكبر ما كان تخشاه الحكومة البريطانية هوتكرار موقف سنة 1914. عندما اعتبرت أنها انجرت إلى الحرب من أجل روسيا.

[(1)] Pierre oridioni. Le pouvoir militaire en France de la commune de paris a la libération. Ed.(paris albatros 1981). P.344.

[(2)] J.B. Duroselle.op.cit.P.219

[(*)] كنبت Daily mail في عددها الصادر يوم 14 مارس مقالا جاء فيها (لقد اوظحت الظربة المانية الاخيرة الاجواء مثل النسيم القادم من قمم الجبال فازال الضباب واوضح الطريق. من الواضح انه من المستحيل حرمان الأمة المانية نهائيا من سيداتها على جزء من ارضها) انظر

Pierre oridioni.op.cit.p.344.

لم تسفر المداولات التي جرت داخل مجالس العصبة عن آية نتيجة تذكر. لقد تمكنت ألمانيا من فرض الأمر الواقع باستعادة سيادتها على أراضيها. في الوقت الذي انشغلت فيه فرنسا بالمشاكل الاجتماعية التي تصدرت واجهة الاهتمامات لدى حكومة الجبهة الشعبية.

3- الحرب الأهلية الأسبانية

لم تكد تخمد نار الحرب التي التهمت سيادة واستقلال الحبشة وما خلفته من انعكاسات سلبية على الحياة الدولية، حتى وجد الأمن والاستقرار الأوربي نفسه مهددا، بنار الحرب المرعبة التي اندلعت في شبه الجزيرة الأيبيرية.

وتعود أسباب هذه المعضلة الدولية إلى الظروف الإسبانية الداخلية المحضة، فبسبب عدم مشاركتها في الحرب عاشت إسبانيا منذ سنة 1918 سنوات صعبة، عجزت حكومة الديكتاتور بريمودي ريفيرا primo de Rivera المشكلة سنة 1923 في تخطي تلك المصاعب السياسية والاقتصادية. وسقطت في سنة 1930 وبعد مرور سنة عن هذا السقوط، أجبرت انتخابات 14 أفريل 1931 الملك الفونس الثالث عشر Alphons على التخلي على العرش فاسحا المجال أمام قيام الجمهورية الثانية لإسبانيا. غير أن هذه الأخيرة ظهرت عليها مؤشرات الضعف ووقوعها تحت طائل التهديد المتنامي الذي كانت تمثله الدوائر المعارضة المشكلة من كبار ضباط الجيش، والقسم الغالب من رجال الدين الكاثوليك، وكبار ملاك الأراضي [1].

واثر النجاح الذي حققه تكتل الاشتراكيين،والشيوعيين، والفوضويين، والراديكاليون البورجوازيين في انتخابات 1936. تكونت الجبهة الشعبية والتي كان من ابرز سيمات برنامجها السياسي مناصبة العداء لسلطة رجال الدين. الأمر الذي استغله قادة المعارضة من الفاشيستين في مجموعات الفلانج(*) Phalange والملكيين في حركة التجديد الإسباني(** Renovation Espano) لتهييج الشارع واستخدام العنف الذي اشتد وقعه في النصف الأول من سنة 1936 (***).

---

[1] Jacques chaslenet. vingt ans d'histoire diplomatique 1919-1939.ed.(geneve du millien des monde 1945). P.129

(*) أنشئ هذا التنظيم السياسي من قبل بريمودي سنة 1933، ذوبرنامج سياسي مستلهم من الفاشية الإيطالية لقد لعب هذا التنظيم دورا في تمرد 1937. ونظرا لازدياد أعضائه أعلنه فرا نكوحزبا وحيد لإسبانيا أنظر le petit robert 2Ed (paris 7eme 1981)p1434

(**) أسسه مجموعة من الشخصيات التي طالبت بإعادة الملكية إلى الحكم بعد سقوط ألفونس 13 من ابرز قياداته كالفوسيوقيو.انظر Le grand larousse encyclopédique T2

(***) لقد أحصت الشرطة الإسبانية في هذه الفترة أزيد من 146 اعتداء بالقنابل. وسقوط ما لا يقل عن 269 قتيل و1287 جريح وحذف عشرات من الكنائس ودور العبادة انظر Robert Brasillach histoire de la guerre d'espagne .suivi de leam dégrelle et l'avenir de rex.ed.(paris plon 1969). P. 12

لقد كان حادث اغتيال النائب الملكي كالفودي ستلو Calvo de Steloيوم 13 جويلية 1936 بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع الحرب الأهلية، ففي 17 جويلية نشبت حركة التمرد العسكري في منطقة المغرب الإسباني بقيادة الجنرال فرانكو.Franco الذي تولى القيادة خلفا للجنرال سان خيرخو San Jurgo الذي مات اثر تحطم الطائرة التي كان يستغلها. وفي اليوم الثاني امتدت حركة التمرد لتشمل بقية الأراضي الأسبانية. ولم يكد يمر الشهران حتى أظهر المتمردون تفوقهم على الأراض. بإخضاعهم لما يقارب نصف مساحة البلاد تحت سيطرتهم. وبقيت الحكومة الجمهورية مسيطرة على القسم الشرقي من إسبانيا وبعض القطاعات من الأراضي الباسكية والاستير. غير أن عملية الاكتساح الشامل الذي حاولت قوات فرانكوتنفيذها. عرفت حالة من الركود اثر فشل عملية احتلال مدريد في شهر نوفمبر1936[1]. وسمح ذلك للجمهوريين بإعادة تنظيم أنفسهم. الذين حتى بعد انتقالهم إلى برشلونة أواخر سنة 1938 بقوا يديرون 1/3 الأراضي وبينما توقع المراقبون الأجانب استمرار الحرب لأمد طويل. استطاع المتمردون وبفضل تفوقهم الجوي تكذيب هذه التوقعات بعد أن سيطروا على منطقة كتلونيا، واجبروا الحكومة الجمهورية في شهر مارس 1939 على الاستسلام بعد قرابة ثلاث سنوات من المقاومة [2].(أنظر الملحق رقم 01)

لم يقتصر تأثيرات الحرب الأهلية الأسبانية على الحدود الأسبانية وحسب، إنما شكلت حدثا خطيرا في الحياة الدولية. بالنظر أولا للمكانة الجيوإستراتيجية لإسبانيا في البحر الأبيض المتوسط، وإثر ذلك على حركة المواصلات البحرية في هذا الحوض في حالة نشوب صراع عام بين القوى الغربية والفاشية الإيطالية والنازية الألمانية. أما البعد الدولي الثاني لهذه الحرب فكان بسبب اعتماد طرفي الصراع جيش الجمهوريين وجيش الوطنيين على الدعم اللوجستيكي، والخبراء والمتطوعين للأجانب. الأمر الذي ورط أربع دول أوربيـــة للمشـــــاركة بمجهودات متفاوتـــة في الحرب الأهليـــة الأسبـانية، وهوما كـــان ينذر

(1) Bartolomé Bennassar. Histoire des espagnoles XVIII.XX siècle ed. paris. armond colin 1985.P. 312

(2) بنار دونوفان الأزمات الدولية مرجع سابق ص 510

بإمكانية تطور الصراع إلى حرب عامة بين هذه الدول ولا يمكن فهم هذا التدخل الأجنبي إلا على ضوء البحث عن مصالح هذه الدول أثناء اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية.

لقد أجمع جل المؤرخين، على أن الأزمة الإسبانية مثلت شكلا من أشكال الصراع الأيديولوجي الذي كان قائما بين مختلف النظم السياسية الأوربية في تلك الفترة – صراع والشيوعيين والديمقراطيين، كما أنه كان مظهرا من مظاهر التنافس على المواقع الاستراتيجية كالإشراف على الطرق البحرية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والمرور عبر مضيق جبل طارق، كما أن الاعتبارات الاقتصادية كانت حاضرة بقوة نظرا لما كان بوسع إسبانيا أن توفره لهذه الدول من مواد أولية، تستغلها في تذليل مصاعب تنفيذ برامج إعادة التسلح التي كانت مقدمة عليها [1].

لقد تصدرت إيطاليا قائمة الدول المهتمة بالشأن الإسباني. وبررت انشغالها هذا باقامة التوازن في البحر المتوسط، بقطع الطريق أمام نجاح الجبهة الشعبية في إسبانيا على خلفية توجهاتها الماركسية. وتكتمت عن دوافعها الاستراتيجية السياسية من وراء دعمها لتيار الوطنيين الفاشستيين. كتمتع بحق إنشاء قواعد بحرية وجوية لها في جزر البليار والتأثير على السيطرة الإنجليزية في جبل طارق. وربما حتى الرغبة في إعادة فتح المسألة المغربية عن طريق وضع أقدامها في الشطر الاسباني من التراب المغربي [2] ولهذا نجدها دخلت في اتصال حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية – مع حركة الملكيين الفاشستيين التي كانت تستعد لتفجير الثورة. ففي يوم 23 مارس 1934 التقى الدوتشي بقادة حركة التجديد الإسبانية. وتعهد بالاعتراف بالحكومة الملكية في إسبانيا بمجرد استعادة وضعها السابق. وبالمقابل تلتزم هذه الأخيرة بمنح إيطاليا امتيازات تجارية خاصة حال فرضها لسيطرتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط [3] ووعد الدوتشي ضيوفه شفهيا هذا وذلك طبقا لما نقله المندوب الأسباني في محضره بتقديم المسـاعدات المختلفة من إرســال سلاح ومساعدات ماليــة، على أن يتم توسع فيهــا كلمــــا تطلب الأمر ذلك

[1] hugh thomson. la guerre d'Espagne juillet 1936 – mars 1939. Tra. jacques brosse. ed.(paris robert laffond 1985). P.P. 274.275

[2] بياررونوفان. الأزمات الدولية.ص.512

[3] المرجع نفسه.ص.511.

كما أبرمت روما اتفاقا مماثلا مع الجنرال مولا MOLA.أحد قادة الحركة الفاشستية، وعليه فإن الموقف الإيطالي حيال المسألة الإسبانية قد تحدد منذ أمد بعيد. وأيدت الحكومة الهتلارية، التمرد العسكري، نظرا لجملة من العوامل ولعل أبرزها تقارب وجهات النظر السياسية. ولكن بصفة خاصة الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية. ففي حالة نشوب صراع عام في أوربا كان بإمكان ألمانيا أن تضع فرنسا بين طرفي كماشة. نظرا للتهديد الذي تمارسه إسبانيا الوطنية على الحدود الفرنسية في منطقة البرانس، وكانت هذه فكرة بسمارك في حزبه ضد فرنسا [(1)]،وباهتمام أكبر عملت الحكومة الألمانية المقبلة على برنامج كبير لإعادة تسلحها. على الحصول على حق الأفضلية لشراء حديد بلباوومنغنيز هلفا ومعادن أخرى لا يمكن للمجهود الصناعي الحربي الاستغناء عنها، وعليه باشر المكتب السياسي للحزب الوطني الاشتراكي عمله بفتح الاتصال مع رؤساء الحركة الوطنية قبيل اندلاع الحرب الأهلية والذين حصلوا منها على التعهد بتقديم المساعدات، ولا سيما التكفل بنقل الوحدات العسكرية المتمردة من المغرب الأسباني إلى شبه الجزيرة الايبيرية عبر جسر جوي ألماني[(2)].أما الديمقراطيات الغربية، وبغض النظر عن الميزات المتعددة التي حصلت كل بريطانيا وفرنسا طوال القرنين 18- 19 بفعل انحطاط الإمبراطورية الأسبانية. الذي فتح أمامها حرية واسعة للملاحة في عرض المتوسط، فإن الحكومتين احتفظت باهتمامات متشابهة. فالحكومة الفرنسية التي صارت منذ شهر جوان 1936 حكومة الجهة الشعبية بقيادة ليون بلوم أبدت قلقا متزايدا على امن طرق مواصلاتها البحرية بين مستعمراتها الشمال الإفريقية والوطن الأم. في حين كانت حكومة المحافظين متخوفة جدا من إمكانية قيام تعاون أسباني إيطالي ينتهي بوضع جزر البليار تحت نفوذ الإيطاليين، بالإضافة إلى عدم تجاهل إمكانية مطالبة الأسبان باسترجاع سيادتهم على جبل طارق وكذا الأهمية التي تحتلها جزر الكناري بالنسبة للطرق البحرية المؤديــة إلى رأس الرجاء الصالح [3] بالأجمال فإن دوافع الحكومتين الغربيتين كانت ثانوية في اندلاع الحرب.

---

(1) بيارروнوفان تاريخ الأزمات الدولية المرجع سابق. ص 512.

(2)Hugh Thomson. op.cit.P.P 277. 278

(3) بياررونوفان. المرجع السابق. ص. 513

بدورها الحكومة السوفيتية وبحكم عقيدتها السياسية فإنها كانت ترغب في هزيمة الفاشيين، وربما كانت لديها انشغالات استراتيجية بشبه الجزيرة الايبيرية. فنجاح الحزب الشيوعي في إسبانيا كان سيفتح أمام السوفيت أفاقا واسعة لإقامة قواعد عمل قوية في الحوض

الغربي للمتوسط، والمحيط الأطلسي. وهي غاية كان يصعب على الحزب الشيوعي بلوغها في ظل تكتل الجبهة الشعبية نظرا للعداء الكبير الذي كان الفوضويين يكنونه للماركسية[1].

تبعا لهذه المصالح المتداخلة للدول الأوربية العظمى. اضطرت كل واحدة منها إلى اتخاذ مواقف معينة منذ الأيام الأولى للحرب الأهلية. فبينما باشرت الحكومة الإيطالية والألمانية تنفيذ التزاماتهم السالفة الذكر. بنقل وحدات المتمردين، من الغرب إلى الأندلس ابتداء من يوم 18 جويلية 1936 بواسطة السفن والطائرات [2] فإن المساعدات الموجهة إلى حكومة الجمهورية كانت موضوع اهتمام رئيس مجلس الوزراء الفرنسي الذي استطاع أن يجمع معلومات مستفيضة عن التدخل الإيطالي الألماني لصالح فرا نكو. إلا أنها اصطدمت بمعارضة شديدة من جانب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية الذين قدروا إمكانية تحول الحرب الأهلية الإسبانية إلى حرب عامة بفعل تدخل القوى المتنافسة، وهي الحرب التي لم تكن فرنسا مستعدة لخوضها[3] ووجد نفس الطرح لدا الحكومة البريطانية.

وعليه ففي أول أوت اضطرت الحكومة الفرنسية إلى رفع شعار "عدم التدخل"، وإعلانها رسميا بالامتناع عن تزويد الجمهورية الإسبانية بالسلاح، والمتطوعين وكل دعم آخر. شريطة أن تتبنى كل الدول الأخرى نفس التعهد. لقيت هذه المبادرة الفرنسية استجابة لدى الألمان والإيطاليين في الفترة الممتدة بين 17 و28 آوت.غير أن ما قطع من التزام كان محل خروقات متكررة من قبل جميع الأطراف. الأمر الذي حاولت اللجنة الدولية المكلفة بتطبيق مبدأ عدم التدخل صيانته بإدخال إجراءات جديدة. لكنها بقيت بدون

[1] بياروروننوفان. الازمات الدولية مرجع سابق ص 514
[2] F.G.Bruguera.Histoire Contemporaine d’Espagne.1789- 1950 ed.(Ophrys 1953). P.427
[3] Albert Mousset.Histoire d’Espagne.ed.(Paris le Monde et l’histoire 1947). P.585

جدوى نظرا لاستمرار تدفق المساعدات والمتطوعين من الخارج على الجيش الإسباني وإن كان ذلك بصفة متفاوتة [1].

فعلاوة على الوعود المقدمة لهم قبل اندلاع الحرب استفاد أنصار فرانكومن تعهد جديد للادوتشي ابتداء من 1936 بإعطائهم تأييده من أجل مساعدتهم على إعادة النظام الاجتماعي، والسياسي في إسبانيا. وحصل نظير ذلك على وعد بتعاون اقتصادي نسبي في الحوض الغربي

للمتوسط، والحياد الإسباني في حالة نشوب صراع عام. ولم تتطرق الاتفاقية إلى مسألة التنازل عن الأراضي أومنح قواعد بحرية وجوية لإيطاليا، رغم أنها قامت في الشهر السابق بالاحتلال الفعلي لجزر البليار. [2]

لقد أخذت المساعدات الإيطالية أشكالا مختلفة كإرسال الأسلحة والتي قدرت بحوالي 10 آلاف مدفع رشاش ومائتين وأربعين ألف بندقية وألف وتسعمائة وثلاثون مدفع. ودخول حوالي 44 ألف متطوع إلى التراب الأسباني. وعلى الجبهة البحرية فقد أوكل العمل إلى أسطول يتألف من حوالي 90 سفينة حربية[3] شكلت فيها الغواصات الأداة الفعالة.حيث استطاعت أن تشل عملية التمويل الموجهة إلى أسبانيا الجمهورية باعتراض سبيل السفن التجارية المتوجهة إلى هذه الأخيرة عند طريق التوربيدات، واحتفلت الصحافة الإيطالية بانتصارات المتمردين في بليار، وفي جوان 1937، وسبتمبر 1937 في سانتدار معتبرة إياها انتصارات إيطالية [4].

أما أشكال المساعدة الألمانية فإنها هي الأخرى كانت متنوعة، فعلاوة على المهمات الحربية، عمدت الحكومة الألمانية إلى إرسال طيارين، ورجال المدفعية، وفرقة الكندور التي ضمت حوالي 3800 آلاف فردا تحت إمرة قائد برتبة جنرال[5]. وإن كانت القطع البحرية الألمانية التي احتفظت بها في البحر المتوسط في إطار الدوريات البحرية لمراقبة

---

[1] بيار رونوفان.تاريخ الأزمات الدولية المرجع السابق.ص. 514

[2] F.G.Bruguera.op.cit.P431

[3] J.B Durselle op.cit.P.222

[4] Hygch Thomson op.cit. P. 280

[5] Ibid.PP.362.363

السواحل الغربية لإسبانيا تنفيذا لمبدأ عدم التدخل. فإنه إثر تعرض الباخرة داتشلند deutchland للقنبلة من قبل طيران الجمهوريين. رد الأسطول الألماني بقصف ميناء الماريا Al maria جوان 1937.

وعلى خلاف التدخل المتحمس للإيطاليين فان الألمان كانوا يرغبون في تمديد عمر الحرب على أمل جلب أكبر عدد من الإيطاليين إلى أسبانيا لأن ذلك من شأنه دفع موسوليني إلى تقليص حجم قواته في برنار Brenner [1] ولم تصل الاتفاقية المبرمة بين برليـــن وفـــرانكوفي 20 مارس 1937 في شقها السياسي إلى أكثر من التعهد بالحياد والوعد

بالتشاور[2] ومادام أن الاعتبارات الاقتصادية كانت المحرك الأساسي للتدخل الألماني فان برلين حصلت مقابل مساعداتها العسكرية على تموينات من المواد الأولية والغذائية أوكلت مهمة إدارتها إلى شركة Hisma (الشركة الأسبانية المغربية للنقل) في أسبانيا ورواك في ألمانيا. فلما وضع فرا نكويده على انتاج نحاس رييوتنتوعادة نسبة 60 من إنتاجه إلى شركة هيسما [3].

لقد تلقت ألمانيا من أسبانيا والمغرب الأسباني خلال سنة 1937 حوالي 1.620000 طن من خامات الحديد 959.000 طن من البراند وراقبت هيسما حوالي 75% تنازلا منجميا ووافقت حكومة فرانكوفي شهر جوان 1938 على منح المصارف الألمانية 35% من رأسمال خمس شركات منجمية إسبانية كبرى مقابل استلامها من ألمانيا لآلات ضرورية لمباشرة استغلال تلك المناجم على أن تصدر خاماتها ولمدة 5 سنوات إلى ألمانيا. لقد شكلت هذه الامتيازات انتصارا كبيرا لألمانيا على انجلترا وكذلك على ايطاليا التي لم تظفر بأية ميزة رغم دعمها الواسع[4].

أما الحكومة السوفيتية فان مساعدتها للجمهوريين كانت بعيدة أن تقارن بتلك التي نفذتها الحكومتين الإيطالية والألمانية لصالح الوطنيين. وتمثلت في إرسال الطائرات

---

(1) J.B Daroselle op.cit. P.222

(2) Les archives secrètes de la wilhelmstrasse T3. L'Allemagne et la guerre civile Espagnol 1936-1939.Trad jean R Weiland ed.(paris plon 1952). Doct N. 155. salamonque le 20 mars 1937.

(3) F.G.Bruguera.op. cit.P.440

(4) Ibid..P440

والطيارين وهوما أكدته شهادات المراقبين منذ شهر سبتمبر1936(*). وفي شهر نوفمبر لوحظ دخول متطوعين سوفيات إلى التراب الأسباني قدر عددهم بحوالي ألفين رجل واتفقت الأوساط المراقبة إلى نهاية سنة 1936 بوصف المساعدات السوفيتية بالضعيفة (**).

لقد عجزت الحكومة الفرنسية عن تبني سياسة واضحة ومحددة تجاه الحرب الإسبانية نتيجة تأثرها بحالة التشرذم التي اتسم بها الرأي العام الفرنسي فبينما طالب الشيوعيون من الحكومة ضرورة تقديم المساعدات العسكرية للجمهوريين والتخلي عن سياسة عدم التدخل، التي اعتبروها تشجيعا صريحا لفرا نكوعلى خنق الشعب الأسباني. أبدت الأوساط اليمينية في غالبيتها تأييدا للفاشيين نظرا لعوامل سياسية، وبدرجة خاصة اقتصادية وماليـة كـالـ ـرغبة في الاحتفاظ بمصالح معتبرة في إسبانيا في حالة انتصار فرا نكو، وبالتالي عدم إخلاء المجال للنفوذ الإيطالي الألماني. وكذلك الرغبة في إنقاذ رؤوس الأموال الفرنسية التي كانت تشغل 60% من إجمالي الأموال الأجنبية العاملة في الاستثمارات المنجمية في إسبانيا. من المخاطر التي كانت تهددها في حال انتصار الجبهة الشعبية في إسبانيا [1]، وبين أقصى اليمين وأقصى اليسار كان يوجد الراديكاليون الاشتراكيون الذين كانوا يشكلون جزء من الأغلبية البرلمانية. كان موقفهم يتراوح بين ضرورة العمــل على التقليل من مخاطر تطور الصراع الإسباني إلى حرب أوربية عامة (***). وعدم الانفصال عن السير العام للسياسة البريطانية. وأمام تباين مواقف مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في الساحة الفرنسية وجدت حكومة ليون بلوم نفسها مجبرة عن تبني سياسة عدم التدخل من جهة، ومن جهة أخرى فإنها سمحت بمرور المتطوعين الغربيين والعتاد الحربي عبر حدود البرانس أوعبر البحر لما تأكدت من تكرر الخرقات الألمانية والإيطالية لمبدأ عدم التدخل [2].

(*) في بداية شهر أكتوبر كتب المكلف بالاعمال الألماني في اسبانيا هنس هارمن فولكز إلى حكومته ليبلغها على وصول كميات هامة من العتاد الروسي إلى أنصار الحكومة أنظر Les archives secrètes de la wilhelmstrasse T 3. doc. N.59. octobre 1936

(**) حسب مصدر سوفياتي رسمي في سنة 1972 قيم تلك المساعدات ب772 طيار، 351 قائد دبابة، 222 مستشار حربي ومدرب، 77 بحار، 100 مختص في المدفعية 130 مهندس في الطيران أنظر Pierre Brone staline et la révolution, le cas Espagnol 1936 1939 Ed.(France fayrd).p.97.

(***) في لقائه ببلوم يوم 14 جويلية قال كاميل شوتان: أنه لا يوجد احد يفهم الأسباب نحن نسير نحوخطر الحرب الأهلية الإسبانية بينما لم نفعل ذلك بخصوص ريتانيا أنظر. H. Thomson.op.cit.p.272

[1] بيار رونوفان.الأزمات الدولية. مرجع سابق. ص. 517

[2] المرجع نفسه. ص. 517.

أما الحكومة البريطانية فقد اعتبرت سياسة عدم التدخل بمثابة صمام الأمان الوحيد القادر على عزل الحرب الأهلية الإسبانية داخل حدودها الجغرافية وبالتالي تجنب القارة الأوربية من ويلات حرب عامة في حال استمرار تدفق المساعدات الأجنبية على طرفي الصراع في شبه الجزيرة الايبيرية، وعليه كانت البلد الوحيد الذي لم يرتكب أي مخالفة حيال مبدأ عدم التدخل. وتعود أسباب نجاح الحكومة البريطانية في مسعاها هذا إلى التأييد الواسع الذي لقيته من جانب الرأي العام الذي لم يكن منقسما على نفسه [1] ففي الوقت الذي أبدى فيه بعض المحافظين تفضيلهم للوطنيين رأى قطاع أخر منهم وعلى رأسهم ونستون تشرشل.أن الجمهوريين لا يستحقون معاملة أفضل من تلك المطبقة على خصومهم، كونهم لا يمثلون كامل تطلعات الشعب الإسباني. أما المعارضة العمالية، وإن كانت انتقدت فكرة التفضيل وأبدت تأييدا مثاليا للجمهوريين فإنها أحجمت عن مطالبة الحكومة بتقديم الدعم المادي والمعنوي لصالح الحكومة الجمهورية [2]، وإذا كانت المراقبة التي التزمت بها الدول الأوربية الأربعة بريطانيا، إيطاليا،

فرنسا، ألمانيا، في إطار تنفيذ مبدأ عدم التدخل قد فشلت. فانه ينبغي تسليط الضوء على دور التدخلات الأجنبية في تحديد مصير الحرب الأهلية الإسبانية. وبالغة الأرقام فان تعداد القوات الأجنبية التي دخلت التراب الإسباني في سنة 1938، كانت حوالي 120 ألف متطوع. منها 80 ألف كانت موالية لقوات فرانكو وأربعون ألف شكلت القوات الموالية للجمهوريين والتي كانت تعرف بالكتائب الدولية. وإجمالا فإن القوات الأجنبية لم تكن تشكل سوى 13% من القوى المشكلة للجيشين الإسبانيين الذين دخلوا في معارك حاسمة خلال سنة 1938. مهدت الطريق لفرا نكو لتحقيق نصر كامل على خصومه. مستفيدا من التفوق العددي لقواته البرية ولكن بصفة خاصة تفوقه الجوي الواضح بفعل ما تلاقاه من مساعدات ألمانية قدرت بحوالي 700 طائرة من نوع جونكر janker. وهوما أثبت الطرح القائل بان سياسة عدم التدخل كانت من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الانتصار للمتمردين. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في أعقاب هذا الانتصار هو" إلى أي

[1] بياررونوفان تاريخ الأزمات الدولية المرجع سابق .ص. 518.
[2] المرجع نفسه. ص. 517.

مدى حققت إيطاليا وألمانيا المكاسب التي كانت تصبوإليها من وراء دعمها لجيش فرا نكو؟"

لقد أبدت الحكومة الفاشستية منذ أمد طويل اهتماماتها بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق المطالبة بضرورة إيجاد توازن في الحق يجمعها في هذا البحر بتلك التي كانت تتمتع بها الحكومة البريطانية. وهوالأمر الذي عبر عنه الدوتشي في خطابه الذي ألقاه في ميلانويوم 1 نوفمبر1936. والذي تنبأ فيه بإمكانية حدوث صدام مسلح بين إيطاليا وبريطانيا في حال استمرار هذه الأخيرة في تجاهلها للحقوق الإيطالية في هذا البحر [1] ويبدوأن اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية وما حققه فرا نكوالمدعوم بإيطاليا من انتصارات منحت الحكومة الإيطالية وسائل ضغط هامة لم يتأخر الدوتشي في استغلالها في تعامله مع الحكومة البريطانية التي وبعد أن وقعت على اتفاق 2 خانفي 1937 أجبرت على إبرام اتفاق ثاني يوم 16 أفريل 1938 حصلت بموجبه الحكومة الإيطالية مقابل تعهدها بعدم الاحتفاظ بنقاط ارتكاز بحرية وجوية في جزر البيليار. على الاعتراف البريطاني بسيادتها على الأراضي الأثيوبية. وضمان حرية مرور سفنها عبر قناة السويس في كل الأوقات وكذا حرية تحرك أساطيل المحور في البحر الأبيض المتوسط.

لقد راهنت الحكومة البريطانية التي تحولت رئاستها في هذه الآونة إلى نيفيل شمبرلان N. chamberlaine الذي خلف بلدوين المستقيل على خلفية أزمة الاسرة الملكية*.هدفت من وراء هذا التنازل الخطير عن سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط. إلى دفع موسوليني إلى سحب المتطوعين الإيطاليين من الأراضي الإسبانية.وهوما جاب لها مصاعب داخلية بدأت بجملة الانتقادات الواسعة التي قادتها المعارضة العمالية، وانتهت باستقالة وزير الخارجية أنتوني ايدان، قبل توقيع الاتفاق البريطاني الإيطالي الثاني تعبيرا عن رفضه للتوجهات الجديدة في السياسة الخارجية البريطانية التي باشرها شمبرلان [2].

[1] بياررونوفان تاريخ الأزمات الدولية مرجع سابق.ص.517.

* تعود أسباب هذه الأزمة إلى الزواج الذي أقدم عليه الملك ادوارد الثامن من المطلقة الأمريكية مس يمسون الامر الذي كان يتنافى مع تقاليد الاسرة الملكية. مما تسبب في حدوث أزمة دستورية فضل من خلالها الملك ادورد الثامن التنحي عن العرش والتمسك بزوجته أنظر
Roland Max. histoire de l'angleterre. ed (paris fayard 1993). P.

[2] Les archives secrètes de lowwil hmastrasse de nevrath à Ribenrop.Tome (Paris.Rlon 1950) Document 79 Londre 21 Fève 1938

ورغم توقيع حكومة فرانكويوم 27 مارس 1939 على ميثاق المعادي للكومنتارن ويوم 31 مارس من نفس السنة على معاهدة الصداقة والتي شددت على ضرورة التعامل الديبلوماسي بين إسبانيا ودول المحور في حال نشوب صراع أوربي في المستقبل القريب. للأنها استطاعت ضمان حيادها في هذا الصراع والذي كان ضروريا لمحوالآثار السلبية للحرب الأهلية وبذلك يكون فرانكو، وبعد عدم تمكينه للإيطاليين والألمانيين بإقامة قواعد جوية أوبحرية في إسبانيا، قد جنب نفسه وبلاده من الوقوع في نفس المصير الذي آلت إليه قوى المحور.

وإذا كانت للحرب الأهلية الإسبانية لها نتائج وخيمة على المستوى المحلي حيث بلغت الحصيلة الرسمية التي نشرت يوم 15 أفريل 1939 ب 1.2 مليون قتيل موزعين على النحوالتالي :

450 ألف جندي منهم150ألف من أنصار فرا نكو300 ألف من الجمهوريين750 ألف من المدنيين[1].

فإن نتائجها على الساحة الدولية كانت متواضعة ففي ما عدا إبقاء حالة التوتر داخل الرأي العام الأوربي، والذي سمح للدكتاتوريين باستغلال استعداد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لتقديم التنازلات المذلة مقابل تجنب الحرب بأي ثمن. فإنها كانت بعيدة عن دفع الأوربيين في أتون حرب عامة.

4- الحرب الصينية اليابانية

وبينما كان العالم منشغل بتطورات الحرب الأهلية الإسبانية باشرت الديكتاتورية اليابانية تنفيذ برنامجها التوسعي ضد الصين بغية إعادة صياغة منظومتها السياسية والاقتصادية. وفق مقتضيات المصلحة اليابانية بعد أن ضمنت لنفسها مواطئ قدم في منشوريا منذ سنة 1922.

وكان لرد فعل الحكومة الصينية المقاوم ان دفع الحكومة اليابانية الى إعلان الحرب تبعا للاشتباك الذي نشب بين الكتيبتين اليابانية والصينية في منطقة وان بنيج Ouanping جنوب غرب الصين يوم 7 جويلية 1937 واستمرت هذه الحرب لمدة ثمانية سنوات [1].

([1]) Albert Mousset . op cit.P589

إن الحديث عن هذه الحرب يدفعنا للعودة إلى الأزمة الداخلية التي عاشتها اليابان في الفترة الممتدة بين سنة 1932 ـ 1936. والتي أفرزها ذلك التنافس الشديد بين تيار الوطنيين المتطرفين وتيار المعتدلين من أجل الوصول إلى السلطة. فبعد اغتيال رئيس الوزراء أنوكايي NUKAI سنة 1932 على يد أحد الضباط استلم وزير الحربية أراكي ARAKI السلطة الفعلية في البلاد فعمد إلى زيادة وتحسين القوة البحرية عن طريق مضاعفة ميزانية التسلح البحري كخطوة سياسية تسبق المرور إلى تنفيذ التوسع العسكري[2].غير أن تعاظم حجم الأعباء الضريبية أجبرته على الانسحاب وكلفت حكومة أراكي ARAKI بقيادة البلاد ابتداء من سنة 1934 والتي ما لبثت أن واجهت ضغوطات مستمرة من جانب المتطرفين دفعتها إلى تقديم استقالتها في شهر فيفري 1936 فاسحة المجال أمام تيار المتطرفين الذين شكلوا حكومتهم بقيادة الجنرال هاياشي Hayashi بحلول سنة 1937 [3].

لقد واكب هذا التنافس السياسي ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مر بها اليابان. فالاقتصاد الياباني الذي اجتاز مرحلة العجز التام في الفترة ما بين 1929 ـ 1931 بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية. عرف حالة من الركود الذي ضرب قطاع الصادرات تبعا لجملة من العوامل كان أبرزها، المقاطعة الصينية الواسعة للمنتجات الصناعية اليابانية خلال الأزمة المنشورية [4]، الانعكاسات السلبية الناجمة عن تنفيذ الحكومة البريطانية لإجراءات الجمركية الصادرة عن معاهدة أوتاوا OTAWA [*]

وعلى الرغم من الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومة اليابانية لمواجهة هذه المصاعب، كتخفيض قيمة الين بنسبة 50%، وتشجيع رجال الأعمال اليابانيين على غزوأسواق المستعمرات الأوربية في كل من آسيا وإفريقيا. فان نتائجها ظلت محدودة نظرا لاصطدامها بتدابير الحضر التي نفذتها أكثر من أربعين دولة ضد المنتجات اليابانية في الفترة الممتدة بين سنة 1932 ـ 1934 وبالرغم من التحسن المحسوس الذي مس نشاط التصدير خلال الأربع سنوات الأخيرة إلا أنه ظل بعيدا عن الوصول إلى قيمة

---

(1) بيار رونوفان. تاريخ الازمات الدولية. ص.521.

(2) J.B.Duroselle.op.cit. P 373.

(3) Ryosuke.Ishii a history of political institutions in Japan.ed (university of Tokyo.Presse 1980).p.150

(4) Francois Toussaint.Histoire de Japan. éd.(paris fayard 1969). P. 357

(*) أبرمت هذه الاتفاقية بين انجلتزا ومجموعة دول الدومينيون في سنة 1932، وابرز ما نصت عليه هو اقامت الحماية الاقتصادية بمنح الاولوية للامبراطورية أنظر Luc Tannasseco. op.cit. P. 169

الذهب لسنة 1929 [1] وظلت مؤشرات الميزان التجاري المسجلة في سنة 1936 في غير المصلحة اليابانية بفعل تراجع حجم الصادرات اليابانية، الأمر الذي كان يدعوإلى مراجعة الخطط الصناعية الموضوعة سلفا.

وبدوره عرف القطاع الزراعي جملة من المشاكل التي كانت لها انعكاسات سلبية على الجبهة الاجتماعية. فقد تأثر هذا القطاع تأثراً مباشراً بقرار رفض استيراد مادة الحرير الخـــام الـــذي أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة بين 1929 ـ 1933 وبالمبادرة التي أقدم عليها سكان المدن بتقليص حجم استهلاكهم من مادة الأرز، نظرا لتفشي البطالة على نطاق واسع بينهم. في حين بقيت أسعار إيجار الأراضي مرتفعة بفعل استمرار المنافسة دون أن تتأثر بتراجع سعر المبيعات. الأمر الذي اضطر شريحة واسعة من الفلاحين الغير قادرين على دفع تلك الأسعار إلى الهجرة إلى المدن دون أن تتمكن المصانع على استيعاب ذلك الفائض من اليد العاملة الراغبة في العمل [2].

لقد قدم هذا الوضع الاقتصادي، والاجتماعي ذخيرة حية استغلها تيار المتطرفين في شن حملة انتقاداتهم العنيفة ضد سياسة خصومهم المعتدلين، واصفين إياهم بالعاجزين عن إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتخبط فيها البلاد. وفي نفس الوقت أوضحوا أن البديل الوحيد لتغيير ذلك الوضع يكمن فقط في تنفيذ التوسع المسلح، لا سيما أن المستعمرات اليابانية لم تكن تساهم إلا بنسبة 29%[3] من الواردات وهوما وجد تفهما واسعا لدى الأوساط العسكرية التي كان يغلب على تركيبتها الطابع الريفي. وبالخصوص صغار الضباط الذين كانوا على وعي تام بدرجة المعاناة التي كان يكابدها الفلاحون.

كما وجدت أفكار المتطرفين تأييدا كبيرا من قبل الطبقات الاجتماعية الراغبة في صيانة امتيازاتها السياسية والاجتماعية والتي شهدت تراجعا معتبرا منذ سنة 1922[4].

بما أن الصين كانت الهدف الأول في برنامج التوسع المسلح الياباني. فقد انتهجت حكومة طوكيوفي البداية سياسة التوسع التدريجي فاحتل الجيش الياباني منطقة

---

(1) Michel Vie. le Japan contemporain. ed (France persse universitaire 1971). P.P. 99.100

(2) بيار رونوفان.الازمات الدولية. مرجع سابق.ص. 522

(3) المرجع نفسه. ص. 523

(4)J.B.Duroselle. op.cit.P. 378

الجيهول jehol ووصل إلى سور الصين العظيم في مارس 1933معسكرا هنالك، وبينما لم تنتهي التنظيم الإداري في موشوكيو Mandchoukouoاستأنف اليابانيون في شهر ماي 1935 توسعاتهم في باقي الأراضي الصينية بحجة التصدي للحوادث المعادية لتواجدهم، فشنوا هجوما واسعا توغلوا من خلاله إلى جنوب السور العظيم في مقاطعة هوباي [1].

لقد كان حادث وان بنيج Ouanping بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس حيث قامت على إثره حكومة طوكيوبتوجيه إنذار شديد اللهجة الى الحكومة الصينية يوم 17 جويلية تلاه البدء في العمليات الحربية يوم 26 جويلية عن طريق الهجوم على بكين ثم إنزال القوات في مدينة شنغاي [2].

وبعيدا عن سرد تفاصيل العمليات الحربية فانه يمكن الإشارة إلى أن الهجوم كان كاسحا مكن القوات اليابانية من تحقيق تفوق ساحق في أغلب الأراضي، فبعد مقاومة لم تزد عن 48 ساعة سقطت العاصمة بكين لتتبعها فيما بعد شنغـــاي يوم 28 أكتوبـــــر 1937. ومنها انطلقت القوات اليابانية باتجاه الغرب حيث تمكنت من الدخــول إلـــــــى نانكين Nan kin يوم 14 ديسمبر، وسمحت العمليات العسكرية لعام 1938 من احتلال كامل واديانغ تسي كيانغ Yangtse Kiang بما فيها هان كيو Han Keou الذي كان بمثابة الرئة الاقتصادية لمنطقة الصين الداخلية. ومع نهاية سنة 1938 تمكن اليابانيون من فرض سيطرتهم على أهم المناطق الاقتصادية والسكانية في الصين[3].

لقد اضطرت هذه الهزائم تشانكاي شيك Tchange Kai.Cheek إلى نقل مقر الحكومة إلى تشونغ كنغ Tchoung.King في أعالي ينغ تسي كانغ ومن هناك قاد مقاومة شرسة تحت قيادة حكومة الصين الوطنية. ونظم الشيوعيين الذين أوقفوا الحرب الأهلية منذ سنة 1937. حرب عصابات لمواجهة الغزوالأجنبي وكان ذلك بداية لصعوبة المشروع التوسعي الياباني [4].

---

[1] F.Toussaint. op.cit.P.P.354.355
[2] J.B.Duroselle.op.cit.P.P.378.379
[3] Ibid.
[4] Maotse.Toung.Ecrits militaire de Moutse Tong.ed (la chine 1968). P.219

أما على الصعيد الدولي فقد أتاحت الظروف الدولية مناخا مناسبا لليابانيين لتنفيذ مشروعهم التوسعي بالنظر للانشغال الكبير الذي خلفته الحرب الأهلية الإسبانية وقيام المحور للديمقراطيات الغربية وانشغال الاتحاد السوفييتي بأزمته الداخلية التي فجرتها قضية المار يشال توكاشفسكي Toukhavadischy (*) وما تلاها من عملية تطهير لرموز قيادية في الجيش الأحمر.

لقد حدد اليابانيون هدفا سياسيا لمشروعهم التوسعي. تمثل في تنصيب حكومة صينية عميلة يكون رئيسها قادرا على اجتناب الروح العدائية الصينية لكل ما هوياباني، وإقامة علاقات ودية بين بكين وطوكيو، وبما أن المشروع الياباني الهادف إلى إخضاع كامل الشرق الأقصى للسيطرة اليابانية [1] فانه كان مؤهلا للاصطدام بمصالح القوى الأخرى في المنطقة، أوبالأخرى ما هوموقف هذه القوى من التهديد الياباني ؟

خلال مرحلة التوسع التدريجي تعرضت المصالح الغربية الى تهديد مباشر. ففي شهر أبريل من سنة 1934 أصدرت الخارجية اليابانية تصريحا أعلنت من خلاله معارضة الحكومة اليابانية لآية محاولة صينية تهدف إلى تحديث اقتصادها، أوتنظيم قوتها المسلحة باستلام قروض مالية ومساعدات تقنية من الدول الغربية لأن ذلك كان يمثل ضربة قاضية للتفوق الياباني.والعمل على إبقاء الصين ميدانا خاصا بالنفوذ الياباني (2)، ونظرا لترددهما في الاصطدام بالسياسة اليابانية فان كل من لندن وواشنطن واللتان كانتا مصالحهما متوازنة في المنطقة. لم تحاولا إقامة جبهة مشتركة لوقف التوسع الياباني، واكتفت الحكومة الأمريكية بعرضي مساعيها الدبلوماسية الحثيثة على طرفي الصراع خلال شهر جويلية وأوت 1937، عبر تنظيم لقاءات مباشرة بين السفير الياباني والصيني في واشنطن (3)

---

(1) بيار رونوفان.تاريخ الأزمات الدولية. مرجع سابق. ص. 526

(2) J.B.Duroselle op.cit P 375

(3) Département of the state. Paix et guerre ,la politique étrangère des états unis 1931-1941. ed.(washington.1943).P.P.52.55.

(4) فيلس سيبو، مخائيل خازلامون. عشية الحرب العالمية الثانية. تر فارس عضوب..بيروت الأمل. ص. 119

(5) F.Toussaint.op.cit.P.362

ومن جهة أخرى فان الحكومة السوفييتية وإن أبدت قلقا كبيرا اتجاه اليابان، فإنها اكتفت بالدفاع عن حدودها وحدود منغوليا الخارجية التي وقعت معها اتفاقا بالتعاون المتبادل يوم 21

مارس 1936 ووقعت يوم 21 أوت 1937 على ميثاق عدم الاعتداء مع الحكومة الصينية وزودتها بالعتاد الحربي عبر منغوليا بعد سقوط كالـــغان Kalgan[4]

وبحلول عام 1936 قدم المشهد الأوربي صورة مخالفة تماما لما كان عليه من قبل بفعل المبادرة الألمانية التي أفضت إلى التوقيع على الميثاق المعادي للكمنتارن في 25 نوفمبر 1936 والذي نص على ضرورة تبادل المعلومات عن نشاط الشيوعية العالمية والتشاور بخصوص إجراءات الدفاع اللازمة اتخاذها في حالة نشوب صراع بين أحد أطرافه والاتحاد السوفييتي [5] كما بينت المبادرات اليابانية في المناطق الصينية المحتلة نية حكومة طوكيوفي تصفية المراكز التجارية التابعة للدول الاستعمارية في هذه المناطق.

أمام هذا التطور الخطير لم يكن رد فعل الدول الأوربية المعنية ذا وزن وتأثير رغم إدانة مجلس العصبة للتحركات اليابانية دون أن تصبغ عليها صفة العدوان، كما فشلت المساعي السوفيتية في استصدار قرار من مجلس العصبة ينص بضرورة فرض عقوبات اقتصادية ضد اليابان.

لقد فرض اليابان أمرا واقعا في الصين، تقبلته الدول الاستعمارية الغربية عن مضض كما تقبله الاتحاد السوفييتي مرغما بين تعاظم الخطر الألماني في أوربا الوسطى، وهو الخطر الذي منعه من التدخل المباشر في شؤون الشرق الأقصى.

الباب الأول : الأزمة النمساوية

الفصل الأول : قيام الجمهورية النمساوية

1- معاهدة السلام وتفكيك الإمبراطورية النمساوية.

2- الجمهورية النمساوية من 1918-1934.

أ- عهد سيبل

ب- عهد دلفوس

خاتمة.

المقدمة

لقد ولدت الجمهورية النمساوية في أعقاب هزيمة الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في شهر أكتوبر 1918. لا أنها كانت منقوصة من جزء كبير من أراضيها التي منحت إلى الدول الوريثة. كما أن الجمهورية الجديدة وطيلة العشرون سنة التي عاشتها كانت تحمل سمات المشاكل الغير قابلة للحل سواء على مـ ـستوى شعبـ ـها ومسييرها. الضعف الاقتصادي، وغياب الوعي القومي وعليه ظلت فريسة لعملية التهييج البنجرماني، والريب تجاه المؤسسات الديمقراطية. الأمر الذي مهد الطريق نحو الشمولية التي أدت إلى حروب أهلية دامية. وأقامت فاشستية على الطريقة النمساوية.

كل هذه العوامل مجتمعة سهلت الهجوم النهائي للهتارية عن طريق غزو البلاد واختفاءها من الخريطة، غير أنه من المفارقات لهذه العملية أن إلحاق النمسا إلى الرايخ الثالث سوف يفجر لدى النمساويين شرارة مسار الوعي القومي الذي سوف يساهم لاحقا بقوة في تعزيز الجمهورية النمساوية الثانية.

1- معاهدة السلام وتفكيك الإمبراطورية النمساوية:

جدير بذكر الوقوف عند الترتيبات الحدودية التي فرضتها معاهدة سان جرمان على الحكومة النمساوية الجديدة يوم 2 جوان 1920 فبينما لم تعرف الحدود النمساوية الألمانية والسويسرية أي تعديل إلا أن فيينا قد أجبرت على التنازل لصالح إيطاليا على إقليم ترانتن TRENTIN ، والتيرول الجنوبي إلى غاية ممر برنار رغم وجود قطاعات واسعة من السكان الناطقون بالألمانية[1].

[1] Erich ZOLLINER. Histoire de l'Autriche des origines a nos jours. Tra. De l'Allemand par MM Berger et F lécher ed France Horvath 1965 , p 484.

ولعل أبرز إشكالية طرحت خلال تسوية الحدود الإيطالية النمساوية كانت تلك التي نشبت بخصوص مسألة فينتني جوليان venetu julienne مع ميناء تراست الصغير ودلماسيا[1] حيث بنت الحكومة الإيطالية مطالبها على نصوص معاهدة لندن السرية لـ 26 أفريل 1915،والتي وعد من خلالها وزير الخارجية البريطاني آنذاك سيدني في سونينو Sidny snnino إيطاليا بكامل إقليم فينيتشي جوليان. في حين استثنت النشرية الصادرة عن عصبة الإسم سنة 1920 منطقة استيريا والكرنيول الغربي وجزء من كراثيا (Gorizna) ودون ضم ميناء فيوم (lijeha) والجزء الأكبر من مقاطعة دلماسيا[2]. وكانت معاهدة لندن تتناقض مع روح المبدأ التاسع لرئيس الأمريكي لولسن. والقاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها. الأمر الذي دفع بالحكومة الإيطالية، ومنذ عام 1918، إلى إبداء عدة تحفظات بخصوص هذه النقطة[3] واحتجت من جانب آخر بأن معاهدة لندن أبرمت في وقت أعتقد فيها بحفاظ كل من الجبل الأسود وكرواتيا على استقلالهما. في حين شهدت سنة 1918 ميلاد المملكة المتحدة للصرب، والكروات والسلوفين مما أدى إلى خلاف بين الحكومة اليوغسلافية والحكومية الإيطالية بخصوص منطقة الفيوم والذي لم يحسم إلا بعد التوقيع على معاهدة ربالو Rappalo يوم 12 نوفمبر 1920[4] وهي المعاهدة التي لم تقدم أبدا للمصادقة عليها من قبل البرلمان اليوغسلافي الذي اعتبرها أمرا واقعا فرضته إيطاليا القوية على دولة يوغسلافيا الضعيفة.

أما التجزئة في القسم الشمالي وحيث كانت الحدود النمساوية، تتوقف عند الحدود القديمة لدوقية النمسا العليا والوسطى ،المملكة القديمة لبوهيميا بما فيها مناطق السوديت ذات الأغلبية السكانية الناطقة بالألمانية، مرافيا وسيليزيا النمساوية بما فيها منطقة تشان ذات الأغلبية البولندية، فإنها شكلت إحدى العناصر الأساسية للجمهورية التشكولوفاكية الحديثة المعلنة في 28 أكتوبر 1918[5].

(1) J B Duroselle Op.cit p.17
(2) IBID p17
(3) Erich Zolliner. Op.cit , p 483.
(4) J B Duroselle Op.cit p 18.
(5) Erich Zolliner. Op.cit p. 483

كما تنازلت النمسا في الشرق والجنوب الشرقي على منطقة بوكافينو Boukavino ومنطقة جرنواتز gernoitz لصالح رومانيا، وفيما يخص غاليسا فإنها انتزعت من النمسا واحتفظ بها الحلفاء، حيث وعد ولسن بضمها إلى بولندا ولم يفصل فيها نهائيا إلا يوم 15 ماي 1923 حيث ضمتها بولندا إلى بقية أراضيها.

أما في الجنوب الشرقي فقد تنازلت النمسا للملكة اليوغسلافية عن المناطق المأهولة بالسلوفين دوفيه كارنيال carnial المقتطعة من غرب أستيريا الجنوبية بما فيها ماربور marbour، وجزء صغير من كرانتيا الشرقية وأجزاء من دلماسيا والبوسنة والهرسك في حين قرر استفتاء 10 أكتوبر 1920، بعدد 22.000 صوت مقابل 16.000 صوت بقاء حوض كلاغنفورة klogenfort في كرانتيا الجنوبية نمساويا كما استرجع النمساويين سنة 1922 وعن طريق الاستفتاء منطقة كبيرة بيرجلاند burgenland في إقليم تنرانسليتانس Translerthanus في حين بقيت سوبورن Soporn تابعة للمجر[1].

وعلى العموم فقد قلصت معاهدة السلام الرقعة الجغرافية للدولة النمساوية إلى مساحة لا تتجاوز 84.000 كلم2. يقيم عليها حوالي 6.5 مليون نسمة يتركز ربعهم في مدينة فيينا وذلك بعد أن كانت تزيد مساحتها على 700.000 كلم2 وتضم أكثر من 52 مليون نسمة وقلصت قواتها المسلحة إلى 30000 جندي وهو رقم لم يصل الجيش النمساوي إلى تجنيده طيلة العشرون عاما من عمر الجمهورية[2].

[1] J B Duroselle op.cit p 19 [1]
[2] Felix kreissler , Histoire de Lontriche. Ed France presse universitaire 1977, p 81.

كما أجبرت الحكومة النمساوية وذلك طبقا لمعاهدة سان جرمان إلى التنازل عن كامل أسطولها التجاري، ومنح الحلفاء حق رهن الحيازة droit de nantissement بخصوص كامل مداخيلها، علاوة على تقديم تعويضات مالية كبيرة هددت بإفقار البلاد لقد دفعت صرامة العقوبات المساطة على بلادهم النمساويين إلى وصف نصوص معاهدة السلام بإملاء سان جرمان.

لقد دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة والعوامل الثقافية قطاعا واسعا من الشعب النمساوي إلى المطالبة بالانصهار في دولة واحدة مع ألمانيا في إطار ما يعرف بالرايخ الكبير ففي يوم 12 نوفمبر 1918 ، أعلنت الجمهورية على أنها جزء من الرايخ الألماني وهو الأمر الذي رفضه الحلفاء خوفا من أن يساعد ذلك على إعادة بعث القوة الألمانية المحطمة بطريقة يمكنها تهديد استقلال الجمهورية التشكوسلوفاكية الفتية، فقد حضرت المادتين 80 من معاهدة فرساي و 88 من سان جرمان أية إمكانية لتحقيق الاندماج بين الدولتين أو ما كان يعرف بالانشلوس[1].

غير أن هذا المنع، لم يستطع محي الأمل في تحقيق هذا الانشلوس. فقد كشفت نتائج الاستفتاءين الذين نظما في كل من التيرول وزلزبورغ SALSBOURG سنة 1921 على رغبة قوية من جانب النمساويين في تحقيق هذا الاندماج[2] لكن التطورات السياسية اللاحقة في ألمانيا سوف تعدل حماس التيارات السياسية البنجرمانية تجاه الانشلوس.

2- الجمهورية النمساوية من 1918-1934 :

أ- عهد سيبل:

من أبرز القوى السياسية للجمهورية الأولى، كان الحزب المسيحي الاجتماعي ذو توجه محافظ شكل مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي ذو توجه تقدمي ائتلافا حكومي لم يدم طويلا حيث كانت أولوية هذا التحالف التوقيع على معاهدة السلام وإعداد دستور سنة 1920 والذي أصبحت بموجبه النمسا دولة فيدرالية ثنائية الرئاسة

(1) Felix kreissler , Op.cit ,p p 82-83.
(2) Erich zolliner .Op.cit , p 488

Bicameral[1] مع سيطرة مطلقة للمجلس الوطني الغرفة الأولى، في حين كانت مهام رئيس الجمهورية صورية فقط(*)

لقد كان لحادث التراشق برصاص يوم 15 جوان 1919، والذي خلف حوالي 20 قتيلا، أن زعزع بعنف حالة الاستقرار النسبي للدولة الجديدة حيث عادت القوى المحافظة بقوة إلى المسرح السياسي، فبعد مرور خمسة أيام عن تلك الأحداث ولأسباب تافهة تفجر التحالف الحكومي، واعتقد المسيحيون الاجتماعيون أن لحظة أخذ قيادة البلاد قد حانت، وهو الأمر الذي كرسته نتائج انتخابات سنة 1920 ومنذئذ سوف يقود الحزب المسيحي الاجتماعي البلاد إلى غاية الاختفاء النهائي لنمسا ونظرا لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة فإنه كان مجبرا دائما على إجراء ائتلافات مع مختلف التشكيلات السياسية الموجودة باستثناء الحزب الديمقراطي الإجتماعي.

إن حالة الانفصام بين أكبر تشكيلتين سياسيتين سوف تقود إلى تصاب الجبهات السياسية بصفة دائمة حيث شجع موقف الحزبين أنصارهم على تكوين ميلشيات نسبة عسكرية متعادية ستكون أقوى حتى من الجيش النظامي.

فقد أساس الاجتماعيون الديمقراطيون رابطة حماية الجمهورية Républikonischer Shutzbund ومن جانب القوى المحافظة فقد انصهرت العديد من الميلشيات الوطنية في تنظيم الموحد المعروف بالرابطات القومية Heim Wehren لقد امتلكت هذه الميلشيات تسليحا جيدا[2] وعليه تعددت الحوادث الدامية والتي كانت تعطي انطباعا بأن البلاد يعيش على حافة حرب أهلية وهو الشيء الذي عكسته أحداث فبراير 1934 الدامية والتي سوف نتطرق لها لاحقا.

---

[1] Michel Culin et Felix Kreissler. L'Autriche contemporaine (paris Amand colin 1972) pp 66.67

* خلال العشرون العام من حياة الجمهورية النمساوية ، تعقب على حكمها رئسان هما : الاقتصادي مكائيل هينيش من 1920 الى 1928 ، ومسحي الاجتماعي وليم ميقلاس من 1928-1938 ، أنظر مرجع سابق ، ص 67.

[2] Felix Kreissler de la révolution a l'annexion de l'Autriche de 1918 à 1938 (France presse universitaire 14971) pp : 100-105.

وإذا كانت الثورة قد تم تجنبها في سنة 1918 فإن الأزمة السياسية والاقتصادية لم تتوانى عن التفاقم فقد فشلت الحكومتان الانتقاليتان اللتان أشرفت على إدارة البلاد في الفترة الممتدة بين 1920-1922 حيث كانت الأولى تحت رئاسة المستشار مايرMayr من حزب المسيحي الاجتماعي والثانية تحت قيادة شوبار Schober عن حزب كبار الألمان في كفاحـهما ضد المجـاعـة وكذلك مواجهة التضخم [1].

وأثناء انعقاد مؤتمر جنييف سنة 1922 قررت الحكومات الغربية رفع بعض القيود الصادرة عن معاهدة سان جرمان لتسهيل عملية إعادة بعث النمسا[2] فأجبر المسيحيون الإجتماعيون شوبار على الاستقالة. حتى يختاروا بأنفسهم منصب المستشار الفيدرالي حيث عينوا زعيمهم أجناز سيبلIgnaz spiel [*]، وكان هذا سياسيا مرموقا سوف تطبع شخصيته كل العشرية الأولى من عمر الجمهورية.

لقد لجاء سيبل وحزبه شيئا فشيئا نحو تقوية سلطة الدولة فاستطاع إقناع القادة الغربيين الذين منحوه خلال مؤتمر جنيف قرضا بقيمة 650 مليون كرونة ذهبية لمساعدته على إعادة استقرار العملة وهو القرض الذي سمح للنمساويين بضرب عملة جديدة هي شيلينغ وبالمقابل، فقد فرضت اتفاقيات جنيف على فيينا التنازل على بعض سيادتها بإجبارها على قبول مراقبة محافظ عصبة الأمم وبالخصوص انتهاج سياسة مالية إنكماشية Déflationniste والتي كان من انعكاساتها تحديد عام للإنتاج وتنامي البطالة التي مست بصفة دائمة من 500 إلى 600 ألف أجير[4].

لقد واجهت المعارضة الاجتماعية الديمقراطية بقوة في البداية محتوى بروتوكول جنيف لكنها انتهت بقبوله.

---

[1] Erichh zolliner, op.cit , pp491,492

[2] Michel colin et felix Kreissler. Op.cit , p68

[*] ولد بفيينا 1876 وتوفي سنة 1932 بالغرب من باندورف، ترك العديد من المؤلفات العلمية التي كتبها أثناء مزاولته التعليم بجامعتي زالزبورغ وفيينا منها مؤلف الأمة والدولة والذي نشره سنة 1916 وكـتاب المسألة الدستورية النمساوية 1917 أنظر Le grand larousse Encyclopédique T9 (Paris librairie larousse 1964)

[1] Jacques Droz Histoire de l'Autriche ed Paris presse universitaire 1969 p 113.

وبعد فشل حزبه في الحصول على الأغلبية المطلقة ترك سيبل منصب المستشارية إلى خليفته الدكتور ريماك Remark من الحزب المسيحي الاجتماعي في سنة 1923 الذي شكل حكومة انتقالية لم تتأخر الفضائح عن الانفجار أمامها فالعديد من الأفلاسات المذهلة زعزعت عالم البنوك سمحت بدخول شخصيات سياسية من الأحزاب إلى السلطة من ذلك حالكم منطقة استيريا رنتلان الذي سوف يلعب لاحقا دورا سلبيا في عملية اغتيال دالفوس[1].

وبمجرد تجاوز حالة التضخم عاد سيبل إلى الحياة السياسية ابتداءا من يوم 16 أكتوبر 1926، وتبعا للتطورات السياسة التي طرأت على الساحة الأوروبية في هذه الأثناء، ومن ذلك ظهور حكومات فاشستية في أكثر من بلد أوروبي مثلما هو الحال في كل من إيطاليا والمجر الجارة المباشرة للنمسا، حاول سيبل بناء ديمقراطية حقيقية على المستوى الداخلي[(2)] وعلى صعيد السياسة الخارجية فإنه سعى إلى التقرب من ألمانيا التي كانت حالتها الاقتصادية قد عرفت قفزة نوعية كما أنها كانت من جانب آخر تدعم التيار البنجرماني النمساوي بصفة سرية نحو الاشلوس فسمح هذا التوجه للعديد من الصناعتين الألمان من الحصول على مساهمات هامة في المشاريع النمساوية.

من جانب آخر فإن قادة الحزب الاجتماعي الديمقراطي قد أبدوا بعض التردد حيال الانطلاقة القوية للميلشيات الفاشستية "هيموارن" كما أن معارضتهم الكلامية تجاه سيبل كانت قوية، علنيا كانوا يرغبون بتجنب خيار القوة الأمر الذي جعلهم في حالة استعداد دائم لتقديم تضحيات، في هذه الأثناء أعيد سيبل القروض لإجراء انتخابات تحت الانطباع بالكفاح ضد المراكسية الملحدة بعد أن كان قد صنف الحزب الاجتماعي الديمقراطي بالحزب النمساوي البلشفي.

وتحت عنوان Burgerblackliste أسس جبهته الموحدة التي لم ينخرط فيها الاتحاد الزراعي لكن نتائج الانتخابات 24 أفريل 1927 قد حملت خيبة أمل جديدة

---

(2) Michel colin et felix Kreissler. Op.cit, p 78.
(2) Jacques Droz . Op.cit p 113

للمستشار سيبل حيث تلقى حزبه نصف هزيمة، وذلك بحصول الائتلاف الحكومي على 85 مقعد بعد أن كان يحتل 92 مقعد في البرلمان المشكل سنة 1923 وعلى الرغم من احتفاظ حزبه رفقه حزب كبار الألمان بالأغلبية فإن الاجتماعيين الديمقراطيين قد حققوا صعود جديدا حينما تحصلوا على ما نسبته 42 % من الأصوات وهو ما يعادل 71 مقعد عوض 68 مقعد في الانتخابات الماضية[1].

وما يمكن ملاحظته في هذه العودة الثانية للمستشار سيبل هو ابتعاده التدريجي عن الطريق الديمقراطي الذي كان قد باشره خلال عهدته الأولى حيث تحول ذلك الابتعاد إلى قناعة راسخة لديه في أعقاب حوادث 15 جويلية 1927 الدامية[*] بغية قطع الطريق أمام قيام ديكتاتورية البلوريتارية، فمنذئذ لم يتوانى عن تشجيع فرق الهيموارن على تكثيف تحراشاتها تجاه الميلشيات العمالية شوتزباند الشيء الذي أدى إلى وقوع العديد من الصدامات التي كانت تخلف دائما عشرات القتلى والجرحى[(3)].

ورغم أن المستشار سيبل قدم استقالته في سنة 1929 إلا أنه واصل عمله في الكواليس واستطاع خليفته شوبار عن الحزب المسيحي الاجتماعي أن يفرض على الإجماعيين الديمقراطيين إصلاحا دستوريا في اتجاه شمولي منها منح صلاحيات لرئيس الجمهورية الذي أصبح ينتخب عن طريق الإقتراع الشعبي المباشر ومنها كذلك حق حل البرلمان وكان هذا يتماشى مع رغبة كل من سيبل وجماعة الهيموارن التي كانت تسعى للحصول على المال والسلاح من عند الدوتش[(4)] والتي لم تتأخر عن المطالبة بصفة معلنة عن رغبتها في المشاركة في السلطة وضرورة إنشاء دولة طائفية فاشستية corporatif على المنوال الإيطالي.

---

(1) Felix Kreissler l'Autriche de 1918 a 1938 p 203

(*) تعود ملابسات هذه الحوادث إلى قرار المحكمة القاضي بتبرئة المتهمين من الهيموارن باغتيال أحد المعاقين وطفل في 8 من عمره في شاتن دورف يوم 30 جانفي 1927 أدت المظاهرات والمصادمات مع الشرطة ضد هذا القرار إلى سقوط حوالي 90 قتيل Felix kreissler j. op.cit p89

(3) Jacques droz Op.cit pp114-115 .

(4) Felix Kreissler OP cit 219.

وعلى الرغم من حالة التحسن الاقتصادي الذي عرفته النمسا في هذه الفترة فإن الوضعية السياسية لم تتوقف عن التدهور فإلى جانب الظهور السياسي للوطنيين الاشتراكيين على الساحة تردد الاجتماعيون الديمقراطيون في المخاطرة بإدخال النقابات الحرة في صراعهم مع السلطة.

وأبدوا استعدادهم للتعامل مع المسيحيين الاجتماعيين غير أن هؤلاء ولاسيما سيبل لم يظهروا أي انفتاح تجاههم ومقابل كل تنازل جديد كان يعمد إلى طرح مطالب جديدة للتخلي على المبادئ الديمقراطية. ففي يوم 18 ماي 1930 أعلن الهيموارن في كورنلبارغ بالقرب من فيينا عن نيتهم في إلغاء الديمقراطية وأقامت دولة طوائفية وفاشستية من خلال نشرهم للبيان المعروف بإسم بيان كورنلبارغ[1] .

ولما شكل المستشار فوغوان.حكومته خلفا لحكومة شوبار المستقيلة يوم 30 سبتمبر تضمنت وزيرين فاشستيين هما : الأمير ستارهمبارغ Star hem berg على رأس وزارة الداخلية والمحامي هوبير Hueber صهر الماريشال غوريغ على رأس وزارة العدل في حين عادت وزارة الخارجية للمستشار السابق سيبل لا يمكن تفسير هذا الانفتاح الكبير على الهيموارن إلا بالرغبة سيبل في إخراج هذا التنظيم من أزمته السياسية التي بدأت تظهر بين أعضائه وذلك بخصوص أي من النموذجين ينبغي إتباعه النموذج الفاشستي الإيطالي والألماني ولاسيما بعد التقدم الذي حققه الحزب النازي الألماني في انتخابات 1932 (107 مقعد في الرايستاغ)[2].

لقد زادت الأوضاع تدهورا في عهد حكومة فوقوان نظرا لجملة من الأسباب، ولعل أبرزها كان يتمثل في جملة المصادرات التي دشانها ستار همبارغ ضد الحزب

(1) Felix kreissler dela révolution a l'annexion p224
(2) Felix kreissler . op.cit p224

الاجتماعي الديمقراطي وانفجار العديد من الفضائح والرشاوي، ثم وصول الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد النمساوي.

فلم يؤدي انهيار بنك Creditanstarlt والذي تتبعه العديد من البنوك النمساوية يوم 8 ماي والذي قدرت خسائره بـ 140 مليون شيلينغ إلى انهيار الاقتصاد النمساوي فحسب وإنما امتد كذلك إلى révolution المؤسسات البنكية الأجنبية وبالخصوص الألمانية والبريطانية منها المتواجدة على التراب النمساوي[1] مما أدى إلى سقوط العملة ولم تخل عملية التطهير المالي المعروفة روتشلد. هذه الأزمة المالية.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى نتائج كارثية على جميع الصعد فالبطالة التي ظلت حالة مزمنة طيلة عمر الجمهورية الأولى بلغت خلال فترة الممتدة بين 1930-1933 أكثر 1.5 مليون شخص، بعد أن فقدت الصناعة النمساوية العديد من أسواقها الخالية ومعارضة عصبة الأمم بدفع من فرنسا لمشروع الاتحاد الجمهوري بين المنار ألمانيا والذي دعت له فيينا خلال زيارة الوزير الألماني في 8 مارس 1931. حيث اضطرت الى سحبه وعلى صعيد السياسة الداخلية فإن الأزمة الاقتصادية قد فتحت التخوف من انقلاب الوضع لصالح الشيوعيين الذين بادروا إلى إنشاء لجان للبطالين المتضررين من الأزمة. اقدمت حكومة فوقوان على استكمال العنف ضد كل التظاهرات المنظمة من قبل العمال.ومنذ خريف 1931 حضرت تنظيم الشبيبة الشيوعية[2] كان ذلك بداية لسلسلة من عمليات الخطر الآخر.

ومن ناحية أخرى فإن الحزب النازي النمساوي عاد إلى الواجهة بقوة مستفيد من الآثار السلبية للأزمة أولا والصعود الحزب النازي في ألمانيا ثانيا فقد وسع نشاطه بإعادة تشكيل قواعده التنظيمية فكون أنصاره فرق الانقاض وفرق الأمن

(1) Mechel collin et F. Kreissler op.cit p73
(2) Felix Kreissler l autriche de 1918 -1938 p 248

SA SS وهما تنظيمات استخدم على نطاق واسع لإرهاب السكان المناوئين للأفكار النازية، واستطاع هذا الحزب أن يحصل على 39000 في انتخابات أفريل 1932 في ثلاث مدن هي فيينا وسيلزبارغ واستيريا بعد أن حصلوا في انتخابات 1930 على أقل من 110000 صوت في كامل النمسا[1].

ومما زاد في خطورة الوضع هو إصرار الاجتماعيين المسيحيين على خوض الكفاح على الجبهتين من جهة ضد الاجتماعيين الديمقراطيين ومن جهة أخرى ضد النازيين ولكن هذاين القوتين طالبت في هذه الأثناء بإجراء انتخابات عامة جديدة، الأمر الذي رفضه المستشار بروخ Buresch والذي قدم بدوره استقالته لرئيس الجمهوري ميكلاس Miklas حيث أوكل هذا الأخير منصب المستشارية إلى الدكتور دالفوس * .

ب- عهد دالفوس :

جدير بذكر أن دالفوس قد بدأ مشوراه السياسي في صفوف الحزب المسيحي الاجتماعي حيث اعتبر تلميذ سيبل وإن كانت سياسته مستلهمة حقا من بعض الصفات التقليدية للمستشار السابق ومنها العداء للماركسية، والتشبث بممارسة الأصولية الكاثوليكية فإن دالفوس قد اتجه بوضوح نحو بناء دولة فقاشستية فعين في حكومته وزراء من الهيوارن فكلاف القائد فاي Fey بحقيبة وزارة الداخلية، وكان هذا الأخير قد حدد أولى هدية والمتمثلة في الإلغاء الشمل للحزب الاجتماعي الديمقراطي وللبرلمان الذي شجعت تركيبته التي لم يكن يحتل فيها عدد نواب التحالف الحكومي سوى 83 مقعدا من اصل 165 . الحكومة إلى المضي في هذا الاتجاه.

وأمام رد الفعل الضعيف للإجتماعيين الديمقراطيين الذين رفضوا التعاون مع الشيوعيين لم تتراجع الحكومة في الاستمرار في سياستها حيث حلت القوانين الطائفية

(1) Felix Kreissler op.cit 248

(*) ولد في Texing سنة 1982 من اسرة فلاحية تنحدر من النمسا السفلى، برزت شخصيته في أيام الحرب حيث كلف بقيادة القوات الألبية وبعدها استغل التدريس ليعين بعد ذلك أمينا عاما للإتحاد النمساوي في النمسا السفلى 1931 أو بعدها صار وزيرا للفلاحة في حكومة Buresch إلى أن خلف هذت الأخير في 20 ماي 1932 وهو المنصب الذي بقي فيه لغاية تاريخ اغتياله 25 جويلية 1934 أنظر Le grand larousse Encyclopédique T 4

والشمولية محل البرلمان وزعم دلفوس خوض المعركة على جبهتين ضد البلشفية النمساوية وضد الحركة النازية[1] التي لجأ أنصارها إلى استخدام العنف فهاجموا التنظيمات العمالية والتنظيمات الكاثوليكية، فكان الاعتداء القاتل ضد الجنازيين المسيحيين يوم 19 جوان 1933 مبررا كافيا مع الحكومة إلى حضر الحزب الوطني الاشتراكي والذي حاولت الحكومة التفاوض معه إلى أخر لحظة عارضة عليه المشاركة في الحكومة حتى وصول هتلر إلى السلطة الألمانية شجع النازيين النمساويين على الاستمرار في نشاطهم السري بأمل الوصول إلى السلطة فقد بلغت في شهر جانفي 1934 إلى أكثر من 140 اعتداء[2].

لقد دفع التهديد الداخلي دالفوس إلى البحث عن الدعم الخارجي والذي اعتقد أنه يوجد فقط عند الدوتشي الذي انحاز غليه أخيرا غير أن ذلك لم يكن دون انعكاسات فقد أفقد هذا التوجه النمسا دعم القوى الغربية التي كانت نابعة لها من الناحية المالية وأما على الصعيد الداخلي فإن موسولوني قد سدد ضغوطه من أجل التخاص النهائي من انصار الحزب الاجتماعي الديمقراطي وهي رغبة كانت تتاطبق كلية مع روى مجموعة الهيموران التي كانت تتميز بتمثيل مهم داخل الحكومة.

لقد وقع أعنف صدام بين الحكومة وأنصار الحزب الإجتماعي الديمقراطي يوم 12 فيفري 1934 لما حاولت الشرطة السيطرة على دار الشعب في لنز Linz حيث كان معسكر أفراد ميلشيات شوتز باند Shutz bund حيث دامت العملية زهاء ثلاثة ايام ورفض النظر على الخسائر البشرية التي ألحقت بالاجتماعيين الديمقراطيين فإن الحكومة عمرت مع الخطر النهائي لكل النقابات الحرة والتنظيمات النابعة لها على خلفية تحالفها مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي[1] واعلنت المحاكم العرفية التي أدانت وأعدمت العديد من قيادة ميلشيا شوترزباند.

---

[1] J Droz OP.CIT p 115-116
[2] Felix Kreissler Histoire de l'Autriche de 1918-1938 p 307
[1] M collin felix Kreissler OP CIT p 78

منذ هذه الحظة لم تعد النمسا جمهورية واصبحت دولة فاشستية لكن دالفوس الذي انتصر على النظام البرلماني وتجاوز تهديد الماركسية هل يستطيع مواجهة التهديد النازي الذي كان يمثله الحزب الوطني الاشتراكي النمساوي المدعوم من قبل الرايخ الثالث ؟

بعد انتصاره المؤقت على التيار الاجتماعي الديمقراطي قام دالفوس بناشط حيث من جهة تعزيز مواقع الدولة الفاشستية على المستوى الداخلي ومن جانب آخر لتحطيم حالة العزلة الدبلوماسية التي كانت تقبع فيها النمسا فقام بزيارات متعددة إلى موسولني وأبرم معه ميثاق روما الذي كان يجمع كل من إيطاليا والنمسا والمجر الذي حصلت بموجبه النمسا على بعض التنازلات المهمة من قبل شركائها[2] كما واصل دالفوس تفاوض بصفة سرية مع النازيين بهدف التوصل إلى تسوية مناسبة لكن هذه المبادرات باءت بالفشل فقد تخوف الهيموارن من فقدان مواقعهم الحكومية فسعوا بكل الوسائل منع المفاوضين النازيين بدؤوا شيئا فشيئا أكثر تطرف.

وبقليل بعد الأحداث الدامية ليوم 30 جوان 1934 في الرايخ انفجرت أزمة جديدة أكثر خطورة تمثلت في اغتيال المستشار النمساوي دالفوس يوم 25 جولية 1934 وهي العملية التي تم إعدادها في برلين[2] فبعد أن تأكد النازيون من تعاون راتلان Runtelin وزير النمسا المنتدب في إيطاليا والذي كانت له مصالح مالية هامة في الشركات المرتبطة بالمؤسسات الألمانية في توسان Thyssein واحتكار الحديد حيث وصل إلى فيينا يوم 23 جويلية بهدف أن يصبح مستشارا وهو الأمر الذي أداعه فعلا المتمردون النازيون الذين سيطرو يوم 25 جويلية على دار الإذاعة في حين اصيب دالفوس بجروح قاتلة على يد الكمندوس النازي الذي سيطر على المستشارية والذين كان عددهم يصل إلى حوالي 154 عنصر[3].

---

[2] Felix kreissler l3qutriche de 1918-1938 p 307

[3] J B Duroselle OP CIT p 168

[3] Michel Felix Kreissler OP CIT P 78

لقد فشلت طريقة القوة هذه لعدة أسباب لعل أهمها كان أولا رفض دالفوس المقتول التوقيع على رسالة الاستقالة وعدم تواجد كامل الطاقم الحكومي بالمستاشرية وبالتالي وقوعه رهينة لهؤلاء المتمردين عليه عين رئيس الجمهورية ميكلاس مستشارا كاثوليكيا هو سوشينغ لقد تصرف ممثلي القوة الغربية بقوة عن نقل الأحداث التراجيدية بسرعة وسمح احتلال المجمع الهاتفي من قبل هيموران بعزل المفوضية الألمانية التي لم تستطيع الاتصال ببرلين فشل الانقلاب وتم إيقاف رتلات وأرسل موسوليني فرقتين إلى البيني على حدود برونر Brenner.

لقد آلت أول ضربة قوة نازية إلى الفشل أعلنت الدعاية الألمانية أن الحكومة الألمانية تشجب محاولة النازيين النمساويين أرسل هتلر سفيرا جديدا إلى فيينا هو الكاثوليكي فون بابان V Papen الذي لم يعد نائبا للمستشار ومع أن أحداث جويلية هذه قد تحددت فرصة التقارب بيت موسوليني والديمقراطيات الغربية فخلال اجتماع عصبة الأمم يوم 27 سبتمبر 1934 حول استقلال النمسا ألم يكن مغيضا رؤية إيطاليا وحدها باتخاذ إجراءات عسكرية لمنع حدوث الانشلوس ؟ وإلى أي مدى يمكن للمستشار الجديد حماية استقلال بلاده ؟.

الباب الأول : الأزمة النمساوية

الفصل الثاني : الأنشلوس

1- شوشنيغ والطريق الألماني.

أ)- الاستعدادات الألمانية للأنشلوس

ب)- المؤتمر السري هوزباغ **5** نوفمبر **1937**

ج)- التحضير الدبلوماسي للأنشلوس

2- استسلام برتشجادن وتنفيذ ضربة القوة الألمانيـة ضـد النمـسا **24** فيفري **1938**.

3-المواقف الدولية.

- خاتمة

الفصل الثاني : الأنشلوس

1- شوشنيغ والطريق الألماني.

عين الدكتور شوشنيغ مستشارا فيدراليا لنمسا بضعة أيام بعد إغتيال دالفوس ومنذئذ عمل على تقوية سلطته على الصعيدين الداخلي، والخارجي فعمد إلى التخلص من عناصر الهيموارن الأكثر إضرارا بمصالح البلاد ومن ذلك إبعاد ستار هنبارغ من جهة[1].في 14 ماي 1936 تبعا للمراسلة التي بعث بها هذا الأخير للدوتشي بمناسبة انتصاره في حربه ضد الحبشة الآمر الذي أزعج القوى الغربية الممولة للنمسا، ومن جهة أخرى مواصلة الكفاح الذي دشنه سلفه ضد كل من اليساريين والنازيين النمساويين. فعمدا إلى جمع كل القوى السياسية في البلاد في تنظيم واحد أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية تحت قيادته و بغية استغلال الميزات التي كان يمنحها له القانون فانه قام بمجهود جبار من أجل تحقيق التوازن المالي لميزانية الدولة وإحياء الاقتصاد (تنظيم مهرجان زالزبارغ للصناعات الفندقية)[2].

أما على الصعيد الخارجي فلقد دفعت العقوبات الاقتصادية التي أقرتها عصبة الأمم ضد إيطاليا ردا على عدوانها ضد إثيوبيا، موسولني إلى الالتفات نحو هتلر وأعلن رسميا في شهر نوفمبر 1936 عن ميلاد المحور روما-برلين.

لقد أكد هذا التغير الكبير في السياسة الخارجية الايطالية لشوشينغ أن بلاده لم تعد سوى مجرد عملة يتبادلها الدكتاتورين، وأن سياسة الاعتماد على إيطاليا لضمان استقلال بلاده، قد وصلت إلى نهايتها. وعليه استنتج أن لا ضمان لهذا الاستقلال إلا بالتصالح مع مصدر الخطر، والبحث عن صيغة ما لتسوية خلافاته مع النازيين النمساويين والرايخ في آن واحد[3].فعمد المستشار النمساوي إلى التخلص من وزير خارجيته بارجار فالدنيج Berger wldenegg الذي عرف بمعارضته الشديدة لآي توافق مع النازيين.

[1] Felix Kreissler .op.cit. P.P.325.326.
[2] Jacaue Droz.opcit p.117
[3] Felix Kreissler. Op.cit .P.P 326.327

و لعل أهم عمل تم في هذا الاتجاه كان التوقيع على بروتوكول التفاهم النمساوي الألماني في 11 جويلية 1936 ، والذي يعود الفضل في التوصل إليه إلى السفير فون بابان، جدير بالذكر أنه قبل توقيع على هذا الاتفاق كان شوشنيغ قد تباحث مع الدوتشي في إقامة هذا الأخير الجبلية في روكا ديليا كومان حول نص الاتفاق حيث لم يبدي الدكتاتور الايطالي أي اعتراض عليه ذلك أنه كان على علم تام بعدم تحمل مسؤولية الدفاع عن النمسا ضد محاولة الأنشلوس، وبدا له أنه من الحكمة تشجيع نضيره النمساوي على توقيع المعاهدة التي أكدت التزام الرايخ الرسمي باحترام السيادة والوحدة النمساوية وعليه تم التوقيع يوم 11 جويلية 1936 على الاتفاق المذكور سابقا والذي نص على اعتراف ألمانيا بالسيادة النمساوية، وتعهد البلدان (المانيا، والنمسا) على عدم التدخل في شؤونهما الداخلية بصفة متبادلة.

و مع أن الاتفاق اعتبر النمسا الدولة الألمانية الثانية. فإنه أوصى هذه الأخيرة بضرورة انتهاج سياسة خارجية تتوافق مع المصالح الألمانية، وبتعبير آخر هو تخلي النمسا على التزاماتها المنصوص عليها في بروتوكول روما سنة 1934.[1]

لقد شكل هذا الاتفاق انتصارا دبلوماسيا كبيرا للحكومة الهتارية حيث تم إطلاق سراح العديد من النازيين النمساويين، والسماح لهم بممارسة نشاطهم السياسي بكل شرعية وحرية. والواقع أن هؤلاء النازيون سوف يدمجون العمل القانوني، والعمل السري بغية القضاء النهائي على الدولة النمساوية. فقد استطاعت الجرائد الخمسة الألمانية التي سمح لها بدخول التراب النمساوي بموجب اتفاق 11 جويلية أن تثير دعاية عرقية مكثفة بينما لم يكن للجرائد النمساوية الداخلة إلى التراب الألماني أي تأثير على الرأي العام الألماني[2]، وعليه يمكن القول أن اتفاق 11 جويلية إن كان قد ابرم لتجنب الانشلوس، فإن الواقع بين أن هذا الاتفاق كان بمثابة مرحلة أساسية في طريق تحقيق عملية الضم. فقد التحق بحكومة شوشنيغ وجهين من ابـرز الشـخصيـات

(1) Les archives secret de Wilhelmstrasse T2 de Neurath a Ribbentrop . Oct 1937 Mars 1938 trad Michel Tournier .ed (Paris libraireie le plon) .doc.n.104 le 11 juillet 1936

(2) IBID. doc.n° 125. Vienne le : 01 juillet 1937.

النمساوية تعاطفا مع الفكر النازي. هما الجنرال غالازهور ستينو Galaise horstenan، و كان هذا مديرا لأرشيف الحربية حيث عين كاتبا لوزارة الخارجية وتعيين اسياس انكوارت Siayass inquart نائبا للمستشار شوشنيغ في الجبهة الوطنية ، تعيينات لم يفت الوزير الشاب جيدو شميدت Guido schmidt ان وصفها بأنها كانت ذات انعكاسات خطيرة.

2- الاستعدادات الألمانية للانشلوس

عشية انخراط الحكومة الايطالية في الميثاق المعادي الكوميتارن Kominter.يوم 5 نوفمبر 1937 اجتمع الفهرر في غرفة البرلمان الألماني بكبار مساعديه العسكريين، والمدنيين (غورينغ فون نيراث وبعض الجنرالات يتقدمهم فون فريتش، فون بلومبارغ، والاديرال زيدر، والعقيد هوزباغ) حيث عرض عليهم مشاريعه التوسعية السرية لغزو المجال الحيوي لألمانيا قائلا : إن هدف السياسة الألمانية هو إنقاذ و مساعدة عناصر المجموعة العرقية الألمانية الذين يعيش عدد كبير منهم في النمسا، وتشيكوسلوفاكيا[1]. ومستقبل ألمانيا كله مرهون بالتسوية الأرضية الضرورية، وانجاز مشروع إلحاق النمسا. وإقليم السوديت إلى الرايخ ينبغي توقع معارضة السياسة الألمانية من قبل كل من بريطانيا، وفرنسا المعارضتان لأي نمو جديد للقوة الألمانية في أوربا كما هو الحال فيما وراء البحار. و حسب ما يتضح من محضر هذه الجلسة فان هتلر لم يبدي أي اهتمام مباشر بالمستعمرات لأنه كان يرى ضرورة انتظار وصول اللحظة التي تصبح فيها بريطانيا العظمى غارقة في المشاكل التي تطرحها مستعمراتها كإرلندا، والهند. وكذلك دخولها في صراع مع اليابان في الشرق الأقصى ومع إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط[2]، وإن كانت المواجهة مع فرنسا وبريطانيا تعتبر أمرا غير مرغوب فيه و لو ظرفيا فإنه كان ينبغي تسوية المشاكل الأوروبية المحضة، غير أن حلها لا يمكن الا بواسطة العنف الذي يقود إلى المخاطرة

[1] Les archives secrètes de Wilhelmstrasse T1.doc.n.1 .le 10 Nov 1937.
[2] IBID. doc.n.1 .1937 .

وعليه توقع هتلر الذهاب إلى المخاطرة بالحرب لان تسوية مشكلة الأقلية كانت أمرا ضروريا ولم يبقى سوى الرد على السؤال متى وكيف ستكون هذه المخاطرة؟.

وبعد أن طرح التاريخ 1943-1945 رأى فيه الفهرر أنها آجال تحمل مخاطر كبيرة فعلاوة على أنها تهدد بقلب الظروف ضد المصلحة الألمانية ومن ذلك تفويت فرصة التفوق العسكري الألماني، وانتظار حدوث توازن عسكري بين الرايخ والدول الغربية، وقد يؤدي ذلك التأخير كذلك إلى انخفاض في المستوى المعيشي للألمان[1].

أما بخصوص الكيفية فقد توقع الفهرر أولا مهاجمة تشكوسلوفاكيا للأسباب التالية :

أولا التشكيك في إمكانية حدوث تدخل فرنسي بريطاني لإنقاذ براغ وثانيا ضمان الموافقة الايطالية المطلقة على المشروع الألماني لإنهاء استقلال تشيكوسلوفاكيا، غير أن هذه الموافقة لا تبدو مضمونة في الحالة النمساوية الأمر الذي كان يقلق هتلر كثيرا و عليه فإنه لم يخفي سروره برؤية الجيش الايطالي الملتزم بصفة عميقة بالحرب الأهلية الاسبانية الضارية والطويلة لأن ذلك كفيل بحرمان موسوليني من إمكانية التدخل ضد الانشلوس[2]

ولكن هل العقبات الخارجية وحدها ما كان يقف أمام تنفيذ هذا التوسع ؟

لقد واجه العرض الهتلري جملة من الاعتراضات الصريحة سواء من قبل القادة العسكريين، ولاسيما من جانب الجنرالين فون بولمبارغ وفون فريتش أو من قبل المدنيين ولاسيما على مستوى وزارة الخارجية لذلك سارع الفهرر قبل الشروع في تنفيذ برنامجه التوسعي إلى التخلص بطريقة ذكية من خصومه فقرر يوم 4 فيفري 1938 عزل فون بلومبارغ وإلغاء وزارة الدفاع التي تحولت إلى القيادة العليا للجيش OKW تحت رئاسة الجنرال كيتل[3] -و كان هذا مصدر ثقة كبير للفهرر- وعزل فون نيراث من وزارة الخارجية و استبداله بـ: فون ريبنتروب وكان هذا نازيا متحمسا.

---

[1] Les archives secrètes de la wilhelmstrasse.T1.doc.n°1.le : 10 Nov 1937

[2] IBID.

[3] Paul Scmidt. sur la scène internationale ma figuration auprès d'Hitler 1933.1945.ed.(Paris plon 1950). p.138

3- التحضير الدبلوماسي للأنشلوس.

لم تكن الفترة الزمنية الفاصلة بين الاجتماع السري ليوم 5 نوفمبر ويوم 4 فيفري 1938 كبيرة لكن الأولويات تغيرت ففي هذا اليوم قرر الفهرر حسم خلافه مع فيينا بالقوة فما هي أسباب تعديل خطته وتقديم عملية الحسم مع النمسا قبل تشيكوسلوفاكيا ؟

لا يمكن فهم سلوك الفهرر إلا في إطار الكيفية التي تعاملت بها ألمانيا مع تطبيق بنود الاتفاق الألماني النمساوي والموقف الايطالي إزاء ذلك .

لقد استغل النازيون النمساويون التسهيلات الدعائية، التي حصلوا عليها بموجب هذا الاتفاق وبالمساعدة الألمانية، وتمكنوا من خلق حالة من الهيجان الشعبي المستمر ضد الجبهة الشعبية التي كان يتزعمها شوشنيغ. لكن أحداث 22 و 23 فيفري 1937 والتي تزامنت مع زيارة وزير خارجية الرايخ إلى فيينا قد حفزت المستشار شوشنيغ على المقاومة، فبحث عن الدعم من بودابست، وروما، وحتى براغ ففي يوم 22 أفريل التقى بالدوتشي و وزيره للخارجية في البندقية، واطلع المسؤولين الايطاليين على مخاوفه بخصوص الانشلوس وطلب منهم الدعم الايطالي، فرد عليه الدوتشي بأن الموقف الايطالي من النمسا كان دائما غير ثابت إلا أنه كان يتمحور دائما حول ضرورة محافظة النمسا على استقلالها [(1)].

ويوم 6 نوفمبر 1937 وبمناسبة التوقيع على الميثاق المعادي للكمنتارن تباحث ريبنتروب مع الدوتشي حول القضية النمساوية وخلال هذا النقاش سجل تطورا كبيرا في الموقف الايطالي في اتجاه التخلي عن فيينا، فلما أشار ريبنتروب إلى أن النمسا لم تعد تشكل سوى أهمية ثانوية بالنسبة لسياسة محور روما برلين، و كذا إلى إمكانية إيجاد الحل النهائي لهذه المسألة في إطار توافق ألماني إيطالي مسبق.

[(1)] Les archives secrètes de Wilhelmstrasse. T1. doc.n° 122. Berlin le : 8 mai 1937.

رد الدوتشي: إن النمسا تعتبر بلدا ألمانيا عرقيا، ولغة وثقافة وعليه فإنه لا ينبغي اعتبار القضية النمساوية مشكلة بين إيطاليا وألمانيا بقدر ما هي مشكلة ذات بعد دولي، ولذلك فإنني أكرر أنه تقرر رفع الحرس من أمام الاستقلال النمساوي [1].

لقد رأى الدوتشي أن النمسا هي الدولة الألمانية الثانية وعليه فإنه لا يمكنها فعل شيء بدون ألمانيا أو بالأحرى ضدها، وأن المصلحة الايطالية في النمسا أصبحت ضعيفة مقارنة بما كانت عليه في السابق بسبب نمو الإمبراطورية الإيطالية التي كانت تتجه في هذه الأثناء نحو السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وكذا غزو المستعمرات فاموسوليني الذي سر كثيرا بالاستشارة الألمانية ترك الأحداث تأخذ مجراها الطبيعي بما لا يجر إيطاليا الى اتخاذ مواقف معارضة للسياسة الألمانية ومنه يمكن القول أن إيطاليا قد قبلت منذ هذه اللحظة عمليا عملية الانشلوس. ولكن ألم تتعهد الحكومتان الفرنسية والبريطانية بضرورة الحفاظ على استقلال النمسا ووحدة ترابها ؟

لقد تزامنت حالة التوتر في العلاقات بين برلين وفيينا بسيطرة توجه عام في السياسة الخارجية للدولتين الغربيتين ينحو إلى ضرورة التمسك بسياسة التهدئة فقد اعتقد شمبرلان بغية إنجاح هذا التوجه بوجوب الانفصال عن وزيره للخارجية انتوني ايدان وتعويضه باللورد هاليفاكس[2]. كما أن المهمة الرئيسية التي كلف بها السفير البريطاني في برلين سيرهندرسن والذي كان أكبر الدبلوماسيين الانجليز تأثرا بالتقاليد الألمانية كانت تتمثل في العمل من أجل إيجاد توافق بريطاني الماني في إطار سياسة التهدئة[3]. و هو التوجه الذي لمسه رئيس البنك الوطني النمساوي كينبوك Kienbock اثناء زيارته إلى لندن بمناسبة تتويج جورج السادس بالعرش من خلال محادثاته مع المسؤولين الإنجليز من أن بريطانيا لن تخوض الحرب من أجل النمسا.

---

(1) JB.Duroselle.op.cit. P.

(2) Les archives secrètes de Wilhelmstrasse.T1.doc.n°85. Londres le : 25.02.1937

(3) Vladimir Potemkine histoire de la diplomatie trad xnia pamphilova et michel eristov ed (paris librairie de medicis 1946) .P.624

أما الحكومة الفرنسية والتي تحولت منذ شهر جوان 1937 إلى رئاسة كاميل شوتانK.chautemps خلفا لحكومة بلوم و الذي احتفظ بالوزيرين أيفان دالبوس E.delbos على رأس إدارة الكيدورسي Qui.d'orsay (*) وأوكلت الشؤون المالية الى جورج بوني وما يجمع الرجلان هو تحمسهما لسياسة التهدئة فقد كان لبوني تأثيرا مهما في إنجاح ثوابتها السياسية. وفي اللقاء الذي جمعه بالسفير الألماني فون بابان في باريس في نوفمبر 1937، أكد شوتان لنظيره الألماني رغبته القوية في إنشاء علاقات اقتصادية وثقافية جد وثيقة بين الرايخ والنمسا، وكذا منح استقلال ذاتي موسع للأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا[2].

كما ابدا شوتان خلال لقائه السري بالسفير فون بابان عداءه الواضح تجاه الشيوعية، واعتقاده بانتصار فرانكو ورأى من ناحية أخرى ضرورة إيجاد توجه جديد للسياسة الفرنسية في أوربا الوسطى، وافترق مع ضيفه على التصريح التالي :

أبلغ الفهرر أنه سيكون حدثا تاريخيا عالميا إذا ما نحن أسسنا معا لسياسة أوروبية على قواعد جديدة وأكثر سلامة "[3].

وبعد زيارة اللورد هاليفاكس إلى برلين ولقائه بهتلر خلال شهر نوفمبر 1937 تكثفت الاتصالات الفرنسية البريطانية حيث انتقل كل من شوتان ووزيره للخارجية إلى لندن يومي 28 و 30 نوفمبر 1937 في زيارة رسمية ([4]) اتبعت برحلة ماكوكيه للوزير دالبوس قادته إلى عدة عواصم في أوربا الوسطى بهدف الوصول إلى التهدئة الأوروبية والتي كانت قاعدتها القبول بتقديم التنازلات الكولونيالية لإلمانيا [5]. و من جهة آخرى زادت عزلة النظام النمساوي اقليميا خلال صائفة 1937 حيث لاحظ السفير النمساوي في بلغراد ويمنر Wimner أن الحكومة اليوغسلافية أصبحت

---

(1) نعني به وزارة الخارجية الفرنسية والتي اتخذت هذا الاسم نسبة إلى الشارع الذي تقع فيه

(2) Les archives secrètes de wilhelmstrasse.T1.doc n°3. Vienne le : 11 Nov 1937

(3) Les archives secrètes de Wilhelmstrasse. T1.doc. n°3. le : 11 Nov 1937

(4) Ibid. doc.n°19. November 1937

(5) Ibid.doc.n°20. 1 December 1937

1938 أمام البرلمان النمساوي Band stag أعلن عدم استعداده للذهاب بعيدا في سلسلة التنازلات اللامحدودة لصالح الرايخ[1] ويوم 9 مارس 1938، وبعد طول تردد أعلن عن نيته في تنظيم استفتاء شعبي حول مشكلة الاستقلال، وحدد له يوم 13 مارس تاريخا لإجرائه[2] . هذا النبأ نزل كالصاعقة على مسامع الفهرر، والذي تخوف من بروز نتائج للإستفتاء تتناقض كلية مع جميع توقعاته فتصرف بسرعة، وقرر تسوية القضية بالقوة. وكلف غورينغ بتطبيق خطة غزو النمسا المعروفة بخطة أتو OTTO " أو استخدام القوة العسكرية لحل المسألة النمساوية"

لقد كان يوم 11 مارس يوما حاسما في حياة الدولة النمساوية. فقد عرض فيه الوزير انكوارث على شوشنيغ ضرورة التراجع عن فكرة إجراء الاستفتاء[*] بحجة أن هتلر كان غير موافق، وهو من طلب منه إبلاغ النمساويين بموقفه هذا. وفي ظهيرة نفس اليوم اجتمع مجلس الوزراء النمساوي لمدة 45 د لمناقشة هذا الطلب وانتهى الاجتماع بالخضوع لأوامر وزير الداخلية، وبعد إبلاغ هذا الأخير برلين بقرار حكومته. هتف غورينغ مجددا إلى فيينا ليطلب من المستشار شوشنيغ تقديم استقالته. وعلى الرغم من امتثال المستشار للأوامر الجديدة، فإن رئيس الجمهورية رفض ذلك، وبقي متمسكا بموقفه إلى غاية الساعة 23 مساءا من يوم 11 مارس ليخضع في الأخير للأمر الواقع[1] .

في هذه الأثناء أعطى الفهرر الأوامر لقواته لتحرك لغزو النمسا وهي العملية التي بدأت فعليا منذ صبيحة يوم 12 مارس بدخول حوالي 200 ألف جندي من فرق SS والجيستابو .حيث استطاعت أن تفرض سيطرتها على كامل النمسا. وفي اليوم التالي 13 مارس قام هتلر بدخوله الانتصاري إلى لنز مسقط رأسه ثم إلى فيينا، ومن شرفه راتنهاوس Rathanhaus في لنز أعلن أسياس انكوارث عن دمج النمسا في الرايخ

---

[1] K.V. Schusching .op.cit.P.94.
[2] Ibid. P.100.
[*] يوم 9 مارس وخلاله اجتماعه بالمستشار أكد انكوارث لقائده عدم وجود أي مصاعب يمكنها أعاقت الاقتراع ووعده بتشجيع أنصاره على التصويت بنعم. أنظر .Ibid.P.101.
[1] Les archives secrètes de wilhelmstrasse.T1.doc. n° 158.159. Berlin 11 mars 1938

موجهة بما لا يدعو للشك صوب برلين و عليه لا يمكن انتظار أي دعم من جانبها اكثر من أنها عضو في الوفاق الصغير.

لقد أوجدت الظروف الدولية جوا ملائما لإنجاح أي تحرك عدواني ضد النمسا.

4- استسلام براتسجادن وتنفيذ ضربة القوة الألمانية ضد النمسا.

في ظل الظروف الدولية المشار إليها سالفا توصل فون بابان إلى إقناع المستشار شوشنيغ بضرورة تسوية جملة المشاكل العالقة بين فيينا وبرلين بصفة مباشرة .وذلك عن طريق نصحه بالتوجه إلى براتسجادن Berchtesgaden لإجراء لقاء رجل لرجل مع الفهرر الراغب في مقابلة المستشار النمساوي. و في الواقع لم يكن هذا اللقاء سوى مجرد كمين دبلوماسي، أحكم الفهرر و سفيره بابان خيوطه بصفة جيدة.

فقد أخضع المستشار النمساوي ووزيره للخارجية شميدت يوم 12 فيفري في مكتب الفهرر في براتسجادن إلى ضغط غير مسبوق[1] .أجبر من خلاله على قبول شروط الإنذار الأخير المعد مسبقا من قبل هتلر كقاعدة تدور حولها المناقشات والذي كان من أبرز شروطه التخلي الكلي عن السيادة النمساوية كدولة مستقلة عن طريق تعيين وزراء نازيين بتوجيه من برلين كتعيين مستشار شوشنيغ في الجبهة الوطنية أسياس انكوارث وزيرا للداخلية، وتجسيد الاتحاد الجمركي مع الرايخ، وتبادل الضباط، وإقرار العفو العام والسماح بالنشاط الحر لكل التشكيلات النازية بما في ذلك السماح بحمل الصليب المعقوف.

لقد باءت محاولات الرفض من جانب النمساويين بالفشل، واستسلم شوشنيغ و بعده الرئيس ميكلاس للأمر الواقع. ومنذ تلك اللحظة أصبحت الشرطة النمساوية واقعة تحت سيطرة أحد أكبر أنصار ألمانيا النازية، وعليه فإن خطر الانشلوس صار قاب قوسين أو أدنى منه فهل كان شوشنيغ يملك الوسيلة الكفيلة لتجنيب بلاده هذا المصير؟

لقد شجعت حالة الغليان الشعبي الداخلي الرافض لأي شكل من أشكال الاتحاد مع ألمانيا الهتلارية المستشار شوشنيغ للعودة إلى المسرح ففي خطابه يوم 24 فيفري

---

[1]Kurt Von Schusching Requiem memoire 1938-1940 .ed. (Paris slept 1947).P.P 78.85

الثالث وعن القانون الدستوري الذي لم يوقعه الرئيس ميكلاس حيث فوض سلطاته إلى انكوارث . كما أعلن الفهرر يوم 13 مارس، عن إجراء استفتاء تم تنظيمه فعليا يوم 10 أفريل 1938[1] وأسفر إلى نتيجة 97% من الأصوات لصالح الانشلوس ومنذئذ أصبحت النمسا تحمل تسمية لوست مارك Lostmark . ولكن بعد مرور سنة عن ذلك أصبح هذا الاسم يشكل خطرا على هتلر فقسمت النمسا إلى مجموعة من المقاطعات [2].

وقبل التطرق إلى الموقف الدولي من ضربة القوة الألمانية ضد النمسا جدير بالذكر الوقوف عند المقاومة التي أبداها الشعب النمساوي، والتي كذبت المزاعم النازية التي سبقت الأنشلوس، والتي مفادها أن الشعب النمساوي لا يستلهم تحرره الأمن الرايخ الهتلري. والتي شاركت فيها جميع التيارات السياسية من المحافظين إلى الشيوعيين. وحسب الحصيلة الرسمية المقدمة من التنظيمات السرية للمقاومة تبين أن عدد المعتقلين بلغ قرابة 300 ألف شخص، وزعوا على السجون والمحتشدات. وأدين قرابة 74 ألف نمساوي بتهم القيام بنشاطات تخريبية ضد الجيش الألماني، وإعدام 2700 مقاوم لأعمالهم الوطنية[3] وهـ ـذا دون إحصاء عشرات الآلاف من اليهود الذين شردوا وصـودرت أموالهم ولكن الأهم ألم يكن هذا العدوان يستدعي موقفا دوليا حازما لردعه ؟.

5- المواقف الدولية :

بصفة عامة لم تكن ردود فعل الدول الأوروبية قوية، ومتناسبة مع حجم العدوان فالحكومة الايطالية والتي كان دكتاتورها يعتبر حامي الاستقلال النمساوي وعلى الرغم من العلاقة الحسنة التي كانت تربطه بالفهرر فإن هذا الأخير لم يكلف نفسه عناء الاستشارة المسبق لصديقه في المحور بخصوص قرار غزو النمسا واكتفى

---

[2] Felix Kreissler. l'Autriche de la révolution a l'annexion. P. 386
[3] Michel culin.felix kreissler. Op.cit.p.84.
[3] Ibid.p.85.

بإرسال مبعوثه الخاص الأمير فيليب [*] هاس Phillippe hess إلى روما يوم 11 مارس حاملا رسالة إلى الدوتشي معلنا فيها : إن الظروف تطلبت منه اتخاذ هذا القرار الغير قابل للتعديل وحتى يقنع صديقه الايطالي عرض عليه حجة الإلحاق التي لخصها في سعي الحكومة النمساوية إلى بناء علاقات ودية مع الجمهورية التشكوسلوفاكية والتهديد بإعادة إحياء مملكة الهابزبورغ (نقطة تحضى بمعارضة شديدة من قبل الحكومة الفاشستية الايطالية). وكذا بغية إيقاف الفوضى العارمة التي أحدثتها دعوة شوشنيغ للإستفتاء. هذه الأسباب مجتمعة أجبرت الفهرر على التدخل لإعادة النظام ولمكافئة صديقه على الصمت الذي التزم به حيال خرق استقلال النمسا وعد الفهرر الدوتشي بالاعتراف بحدود برنار على أنها إيطالية ونهائية مثلما هو الحال بالنسبة للحدود الألمانية الفرنسية أمام هذا التعهد لم يجد الدوتشي بدا من صم أذانه في وجه نداءات النجدة التي أطلقها باتجاه شوشنيغ وعندها فقط أبرق هتلر إلى موسوليني ما نصه "لن أنساك أبدا دوتشي"[1]

وعليه رد موسوليني أن الموقف الايطالي محدد بالصداقة الموجودة بين البلدين والمتمثلة في المحور.

وإلى جانب الموقف الإيطالي ألم تقدم الحكومتان الفرنسيـ ـ ـة والبريطانية تطمينات للنمسا ؟

لقد استقالت حكومة شوتان يوم 10 مارس أي بيوم عن انفجار الأزمة النمساوية ولكن هذا لم يمنع شوتان من أن يجتمع يوم 11 مارس ببعض وزرائه (دلاد يي ، ودالبوس، وبوني) .وقرر هذا المجلس المصغر اتخاذ إجراءات عسكرية إذا ما حصل على دعم الحكومة البريطانية فهل[2] كانت هذه الأخيرة مستعدة للمشاركة في تدخل عسكري في النمسا ؟

---

[*] يعود اختيار هاس لهذه المهمة من قبل الفهرر نظرا لعلاقة المساهرة التي تجمع الرجل بالملك الايطالي أنظر Paul schmidt.op.cit.p.139.

[1] Les archives secrètes de Wilhelmstrasse.T1.doc n°157. le : 11.03.1937

[2] JB .Durosselle .op.cit.P. 220

إن الحكومة البريطانية الواقعة تحت قيادة أكثر تحمس لسياسة التهدئة والوصول الى تسوية نهائية مع هتلر لم تتأخر في إعلان رفضها للمقترح الفرنسي، وابرق شمبرلان إلى وزيره المنتدب في فيينا تعليمات فحواها عدم تشجيع الحكومة النمساوية على المقاومة. وعليه فإن رد الفعل الوحيد كان ذلك الاحتجاج الذي رفعه فرانصوا بونصي يوم 11 مارس والذي لخص في العبارات التالية:" إن الحكومة الفرنسية ترفع احتجاجها القوي ضد الإكراه المدعوم بالقوة والذي ذهب ضحية له الاستقلال النمساوي..."[1].

في الواقع لم تخشى الحكومة الألمانية من أي تدخل فرنسي لإنقاذ النمسا مثلما يشهد على ذلك بلاغ الخارجية الألمانية إلى الجنرال باك قائد أركان الجيش، وفي يوم 14 مارس بعث السفير الألماني في باريس إلى حكومته رسالة عاجلة أكد فيها أنه أمام أحداث النمسا تم التأكد شيئا فشيئا من عدم وجود ما يمكن أن تفعله فرنسا[2].

وحدها الحكومات السوفياتية والشيلية والمكسيكية من احتجت على خرق السيادة النمساوية.

في ظل أسرار القوى الغربية على مواجهة العدوان بالتهدئة وهو سلوك سوف يتكرر في ضربات القوة اللاحقة فرضت ألمانيا الهتارية أمرا واقعا في النمسا مستفيدة من ذلك في زيادة بناء قوتها العسكرية والاقتصادية والديموغرافية تمهيدا لبث سيطرتها على أوروبا الوسطى، لكن النتيجة الأكثر خطورة من للموقف الغربي هو تشجيع هتلر على تكرار نفس السلوك مع ضحايا جدد لتنفيذ فكرة غزو المجال الحيوي مثلما بشر بها في "كفاحي".

(1) Les archives secrètes de wilhelmstrasse.T1.doc n°160 berlin. Le : 14. 03. 1938.
(2) Ibid.doc n°173. le : 14.03.1938

الباب الثاني : الأزمة التشيكوسلوفاكية

الفصل الأول: تكوين الدولة التشيكوسلوفاكية

1- السياسة الداخلية وأهم المشاكل التي واجهتها

2- مشكلة الأقلية السوديتية قبل سنة 1935

3- السياسة الخارجية لدولة التشيكوسلوفاكية

المــقــدمــة

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى إجمالا بانتصار القوميات، على حساب الإمبراطوريات التي كانت خاضعة لها، وذلك طبقا لمبادىء الرئيس الأمريكي " ولسن " وخاصة "مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها". ولعل من أهم المستفيدين من هذا التغيير السياسي الجديد في القارة الأوروبية كانت هي الدولة التشيكوسلوفاكية. فقد سارع المجلس الوطني التشيكوسلوفاكي إلى رفض مبادرة الإمبراطور النمساوي القاضية بمنح الاستقلال الذاتي للأغلبية العرقية، لما أدرك وشوك تنفيذ الحلفاء لمشروعهم الهادف إلى تقطيع أوصال الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، حيث أعلن هذا المجلس يوم 19 أكتوبر 1918 استقلال الدولة التشيكوسلوفاكية، وصرحت اللجنة الوطنية لمدينة براغ والمعروفة باسم " CESKY VYBOR " إنه لا يوجد أي حل آخر للمسألة التشيكوسلوفاكية عدا الاستقلال التام وتعهدت بالمقابل بعدم قمع أي من القوميات الملحقة بها. فإلى أي مدى كان هذا الكيان السياسي المستحدث قابلا للحياة فعلا؟ وهل استطاع تحقيق الانسجام الداخلي الذي يعتبر شرطا ضروريا لتوفير الاستقرار السياسي والأمن وسط بيئة أثنية غير متجانسة؟

1 السياسة الداخلية للدولة التشيكوسلوفاكية وأهم المشاكل التي واجهتها:

تبعا لانهيار الإمبراطورية النمساوية الهنغارية تم في براغ إعلان ميلاد الجمهورية الوطنية التشيكوسلوفاكية يوم 28 أكتوبر 1918. أثناء ذلك سلمت الإدارة الإمبراطورية السلطات إلى اللجنة الوطنية التشيكوسلوفاكية دون مصاعب تذكر، وبعد عودة الدكتور كارل كرمارK.Kramar (*) التقائه بأدوار بيناش Benes(**)، تم الاتفاق على تشكيل الحكومة المؤقتة التي ضمت جميع الأحزاب التي كانت موجودة، وتم انتخاب مازاريك Masaryk رئيسا للجمهورية. الذي كان لا يزال في واشنطن، وشغل هذا المنصب فعليا في نهاية شهر ديسمبر 1918 (1).

كما عين مجلس مؤقت ليحل محل البرلمان، وفق عملية الاختيارCooptation حيث اعتمد في ذلك على نتائج آخر الانتخابات التي جرت في المنطقة والتي تعود إلى سنة 1911، ولم تعكس تركيبة هذا المجلس التوزيع لأثني لسكان إقليم هذه الدولة. فاقتصر التمثيل على عنصرين فقط هما: العنصر التشيكي وبلغ عدد نوابه 200 نائبا، والعنصر السلوفاكي 70 نائبا. وكان هذا الاتحاد بين العنصرين أهم مكسب حققته هذه الحكومة في ذلك الوقت. بينما ضلت مشكلة العلاقات الجرمانية التشيكية والمجرية –السلوفاكية عالقة فألمان بوهيميا كانوا يفضلون الالتحاق أما بالمجموعة الجرمانية النمساوية أوبالرايخ الأمر الذي دفعهم لإعلان التمرد وتشكيل دول ذات استقلال ذاتي في كل من بوهيميا الألمانية، وأراضي السوديت، غير أن الجيش التشيكي لم يتردد في احتلال LIBERC في شهر ديسمبر1918. وفي قمع المظاهرات التي عاشتها منطقة بوهيمبا الألمانية، ونشر القوات فوق الأراضي المأهولة بالسكان الألمان(2) .

(*)كارل كرمار من مواليد 1869 بمدينة فيزوكا، توفي في براغ 1937 من ابرز الشخصيات السياسية السلافية، يعتبر المؤسس لمذهب السلافية الجديدة 1914 رأس أول حكومة تشيكوسلوفاكية .أنظر (le dictionnaire encyclopédique volume -1- ed. France 1981).P. 784

(**) ادوارد بيناش ولد في مدينة كوزلنج 1884 وتوفي في براغ 1948 هوأحد الشخصيات السياسية والثقافية التشيكية البارزة، خريج جامعة السوربون . لما إنتهت الحرب ع1 وتم الإعلان عن استقلال تشيكوسلوفاكيا كاف بحقيبة الخارجية حيث بقي فيها الى غاية 1935، تاريخ خلافته لمازاريك على رئاسة الدولة . انظر the incyclopidia Americana Volume 3,ed.(Americana corporation 1961). P.509

(1) Frantisek Kavka :La tchecoslovaquie Histoire lointaine et recente,ed.(Prague Orbis 1963).P.112

(2) Jean berenger. Tchécoslovaquie. ed. (France presse universitaire. 1978).p.77.

وفرضت هذه الوضعية على الحلفاء المصادقة عليها في مؤتمر الصلح بواسطة معاهدات السلام (تريبانون وسان جرمان) فطبقا لمقررات هذه المعاهدات ارتسم الكيان التشيكوسلوفاكي الجديد على النحوالتالي: بلغ إجمال سكان الدولة 13 مليون نسمة، موزعين عرقيا إلى ستة ملايين نسمة من أصل تشيكي وثلاثة ملايين نسمة من أصل سلوفاكي وثلاثة مليون نسمة من أصل ألماني، و800 ألف نسمة من أصل مجري متركزين في المناطق الجنوبية و300 ألف نسمة من أصل أكراني أوروتيني يقطنون منطقة اكرانيا الكرباتية (روتينا)، بالإضافة إلى الأقلية اليهودية التي كانت تقطن هذه المنطقة [1].

ومنذ الوهلة الأولى لتوقيع هذه المعاهدات تبينت المخاطر الكبيرة التي كانت تحملها بنودها على مستقبل الدولة الفتية. فكان إرث المسألة السودتية والقضية السلوفاكية اللتان لم تحل بطريقة عادلة على أقل حسب السلوفاك والسوديتين، تشكلان خطرا دائما على مستقبل هذه الدولة.

ومن جانب آخر، فإن هذه المعاهدات حفزت المجريين على المطالبة بإعادة النظر في بنودها، ورهنت مستقبل العلاقات البولندية التشيكية بمسألة إقليم تشانtchein، وحوض الفحم في سليزيا العليا، نهيك عن الآثار السلبية لهذه المعاهدات في الميدان الاقتصادي بتحطيم ذلك المجال الاقتصادي المتماسك للمنطقة الدانوبية وإحلال مكانه منظومة البلدان الصغرى المفصولة عن بعضها البعض بحدود جمركية. كما أنها حملت الاقتصاد النمساوي الهنغاري بتعويضات ثقيلة وبصفة عامة فإن النتيجة التي توصل إليها مؤتمر الصلح كانت هي "بلقنة" أوربا الوسطى والدانوبية[2].

[1] Pierre bonnoure . Histoire de la tchecoslovaquie. ed.(France Presse universitaire). P. 85.
[2] Jean. berenger.opcit P.P. 78.79

أمام هذه التحديات الكبيرة عمدت الحكومة التشيكوسلوفاكية إلى بناء نظام سياسي على النموذج الغربي بالاعتماد على الطبقة البورجوازية، وعلى طبقة عمالية متطورة، فتشكلت بسرعة أحزاب سياسية حسنة التنظيم، ومنذ سنة 1920 كان هناك حوالي أحد عشر حزبا تشيكيا وسبعة أحزاب سلوفاكية، وأربعة أحزاب مجرية، وبحلول سنة 1921 استطاع الحزب الشيوعي أن ينتزع الاعتراف القانوني به[1].

في الواقع كان هناك ستة أحزاب رئيسية مؤثرة في الساحة السياسية: الحزب الوطني الديموقراطي، وكان هذا الحزب يمثل أوساط المال والصناعة الجدد والمحافظين، وحزب كبار المزارعينAgrarien، ويمثل كبار ملاك الأراضي الزراعية الذي أثر بصفة مباشرة على صغار الفلاحين، والحزب الشعبوي السلوفاكي، وكان يمثل المحافظين الكاثوليك فهومشابه للحزب المسيحي الاجتماعي النمساوي، والحزب الاجتماعي الديمقراطي، وهوالذي قاد البلاد خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 1918 و1921 غير أنه أضعف بسبب الانشقاق الذي وقع في صفوفه. في سنة 1921، حيث اقتسم أصوات العمال مع الحزب الشيوعي الجديد[2] .

وبمأن النظام البرلماني لا يمكن العمل فيه إلا بواسطة حكومات ائتلافية فإنه قد تجمع ممثلي من سبع إلى تسعة أحزاب متفقة على مراعاة المركزية التشيكية والطابع الساطوي للرئيس مازاريك. ومنح دستور 02 فيفري 1920 السلطة التشريعية للمجلس الوطني المتألف من مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، وكان أعضاؤه ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام والمباشر، والتمثيل النسبي ومنذ ذلك الحين أصبح من حق العنصر النسوي المشاركة في الانتخابات في تشيكوسلوفاكية[3].

---

[1] Frantisek Kavka .opcit. P. 116.
[2] Jean Berenger. Opcit. P 80.
[3] Jean berergen .op.cit. P. 82.

لقد عمدت الحكومة التشيكوسلوفاكية منذ البداية إلى محاولة تقوية الجبهة الداخلية من مختلف الجوانب، بداية بتنظيم قوات عسكرية لتكون قادرة على المحافظة على المكاسب التي منحتها إيها معاهدة مؤتمر الصلح. فإسندات هذه المهمة إلى فنينين فرنسيين. حينما كلفت البعثة العسكرية الفرنسية بمهمة تنظيم وتكوين الجيش التشيكوسلوفاكي الفتي، والذي ظلت قيادة أركانه تحت قيادة الجنرال الفرنسي بولي Pellet إلى غاية سنة 1925 (1).

كما حاولت حكومة كرامار إحداث تغيير تام في نظام الأراضي الزراعية بسبب الخوف من انتشار البلشفية فنجاح هذه الأخيرة في روسيا مدين في الأصل إلى الوعد بتقسيم الأراضي بين الفلاحين الروس ولذلك فإن جميع حكومات البلدان المجاورة لروسيا السوفياتية فكرت منذ سنة 1919، إن من وسائل الدفاع ضد العدوى البلشفية إرضاء الفلاح بإعطائه أرضا يزرعها بالدرجة الأول،أما السبب الثاني فهوالرغبة في التقليل من النفوذ الاجتماعي أوالسياسي لكبار الملاك خاصة عندما يكون هؤلاء المالكون ينتمون إلى قوميات غير تشيكية. وعليه فإن مشروع الإصلاح الزراعي التشيكوسلوفاكي تمثل في حجز ما يساوي 4 مليون هكتار من الأراضي التابعة إلى الملكيات العقارية الكبرى وبموجب هذا القانون أبقى على ما يقارب 2.5 مليون هكتار لكبار الملاك في حين وزعت بقية الأراضي إلى وحدات مساحة الواحدة منها واحد هكتار، وتم توزيعها على 630 ألف فلاح ينتمون إلى فئة صغار ومتوسطي الفلاحين الذين رضوا بالعمل بنظام مؤاجرة Métayage والذي وضعهم تحت رحمة كبار الملاك.

لكن حكومة كريمار لم تحضي بتأييد الفئات العمالية وأجبرت على التنحي تاركة مكانها لحكومة جديدة برئاسة فلاستيني تيزار ، Flastini Tusar وكان هذا كذلك من الحزب الاجتماعي الديمقراطي،فأبقى على أهم الحقائب الوزارية في أيدي العناصر البرجوازية (الداخلية،الزراعية،المالية)، واكب هذا التوجه تعطيل تنفيذ مطالب الحركة العمالية، ولا سيما تلك الخاصة بتأميم المؤسسات الرأسمالية(2).

لقد امتازت الفترة الأولى من حياة الدولة والممتدة ما بين سنة 1918-1921 بظهور مصاعب اقتصادية مست بصفة خاصة الصناعات الخاصة بالفحم والتعدين فمن بين 27 فرن من الأفران العالية، لم يبقى سوى ثلاثة أوأربعة لم تنطفيء، وبالمقابل عززت

(1) Frantisek Kavka . op.cit .P 81.
(2) Ibid .P. 117

المجموعات المالية القومية وعلى رأسهم Zivnobank سيطرتها على حساب بقية القوميات. وانتهت هذه السنوات بكارثة حقيقية على الصناعة الضعيفة لبلاد السلوفاكا حيث اختفت العديد من فروعها بصفة نهائية كما هوالحال بالنسبة للمصير الذي آل اليه مصنـع la fonges krampachy الذي سرح جميع عماله، وأعقب فترة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد ما بين 1921-1923 انخفاض في مستوى المعيشة نتيجة انخفاض الرواتب من 20 إلى 30 % في المتوسط وارتفاع مستوى البطالة حيث بلغ عدد العاطلين عن الشغل قرابة 440 ألف [1] .وبعد تخفيض النجدات التي وضعتها الدولة بعد الإعلان عن القانون المسمى Gand والذي وضع هذه التعويضات في تكاليف التنظيمات النقابية. وبعبارة أخرى وجد العمال الغير منخرطين في النقابات أنفسهم منذ ئذ محرومين من كل العلاوات الممنوحة للعمال، مما أدى إلى حدوث العديد من الاضطرابات الاجتماعية العمالية، بسبب التهيج الذي كان يديره الحزب الشيوعي.

ولكن بحلول سنة 1924 عرفت الحياة الاقتصادية التشيكوسلوفاكية انطلاقة جديدة نتيجة للانطلاقة الصناعية الكبرى، والتي ترجمها على الواقع بناء مصانع السلاح الكبيرة المعروفة بمؤسسات سكودا Skoda في إقليم بلزان،plzen ومصانع إقليم برينوBrino والتي سرعان ما أصبحت تعد من أهم المعامل الحربية في القارة الأوربية بصفة عامة، كما كانت هناك انطلاقة معتبرة بالنسبة للصناعات الميكانيكية، وبصفة خاصة صناعة السيارات والآلات المختلفة، وحظيت الصناعة الخفيفة هي الأخرى بتشييد العديد من المصانع الجديدة كمصنع باتا Bata لصناعة الأحذية [2].

لقد استمرت حالة الرخاء الاقتصادي والتي واكبها استقرار سياسي واجتماعي إلى غاية ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 وما حملته من انعكاسات سلبية على الاقتصاد التشيكوسلوفاكي، حيث كانت سنة 1933 سنة السقوط الحر لهذا الاقتصاد في مأزق الأزمة. فتراجع الإنتاج بنسبة 60 % عن ما كان عليه سنة 1929 واذا كانت الصناعة النسيجية تمثل القطاع المهم في الصناعة الخفيفة، وتحتل المرتبة الأولى في

[1] Frantisek Kavka .P. 116
[2] ibid .p. 119

التجارة الدولية للبلد فانها كانت أكثر فروع الصناعة التشيكية تضررا من هذه الأزمة، حيث واكب انهيار هذه الأخيرة توقف شبه تام في جميع فروع الصناعة التصديرية[1].

لقد انجر على هذا الوضع المزري للاقتصاد التشيكوسلوفاكي ارتفاع كبير لعدد البطالين، حيث بلغ عددهم إلى واحد مليون عاطل عن العمل، وانخفضت رواتب العمال الذين لم تطالهم البطالة الأمر الذي أدى إلى انخفاض فادح في مستوى المعيشة بين السكان. غير أن أخطر نتيجة لهذه الأزمة على الحكومة التشيكوسلوفاكية كانت ذات طابع سياسي، والمتمثل في عودت العناصر المناوئة لسياسة الحكومة المركزية للتهييج السياسي فعبئ الحزب الشعبوي السلوفاكي بزعامة هلينكا ANDREJ Hlinka أنصاره بالأفكار الانفصالية، ونفس الشيء جرى مع عناصر الأقلية المجرية، غير أن أخطر تحرك للأقليات في هذه الآونة كان ذلك التهييج الذي خاضته العناصر الراديكالية لألمان السوديت.

2- مشكلة الأقلية السوديتية قبل سنة 1935:

في الواقع لم تكن مشاكل بناء الدولة وتحديث الاقتصاد أكثر ما واجه الحكومة التشيكوسلوفاكية في إطار السياسة الداخلية للدولة. بل كانت القضية العرقية أكثر المصاعب تعقيدا وحده بالنسبة للحكومة. ومثلما سبق ذكره فإن هذه القضية طرحت منذ الوهلة الأولى لإعلان الاستقلال، ومنذ هذا التاريخ شكلت أقلية ألمان السوديت الرقم الصعب في معادلة الأقليات التابعة للدولة التشيكية، نظرا للأهمية العددية التي كانت تمثلها، وموقفها الصريح منذ البداية من تشكيل هذه الدولة. فحسب إحصائيات سنة 1930 بلغ عدد سكان إقليم السوديت حوالي ثلاثة ملايين ومائتين ألف (3.231.688) وهوما كان يمثل نسبة 23.5% من إجمالي سكان الدولة المقدرين بما يزيد عن 14 م ن [2].

وتفيد الدراسات التاريخية أن استقرار العناصر الألمانية على الأراضي التشيكية يعود إلى فترة القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، حيث اقتصر الأمر في هذه المرحلة على مجموعات من التجار محدودة العدد، ولم تعد الأراضي التشيكية هدفا مهما

[1] Andre Tibal.la tchecoslovaquie etude economique. ed.(paris,armond colin 1935).P.196.
[2] Joseph Chenelâr . le probleme allmend en tchecoslovaquie. ed.(prague fochova6. 1936). P. 9.

للاستعمار الألماني إلا في الفترة الممتدة مابين القرنين الثاني عشر والرابع عشر تحت قيادة برميسلاد Premyslides. وتم خلالها فصل المناطق الجرمانية عن المناطق التشيكوسلوفاكية، ومنذ ذلك الحين بحث المستوطنون الألمان عن شروط الحياة المربحة والأراضي الحرة، فأسسوا المدن الخاصة بهم [1]، وحضوا بالاستقبال الحسن من قبل السكان الأصليين، الذين لقبوهم بملوك بوهيميا، لأنهم حملوا معهم عناصر التقدم الاقتصادي، الأمر الذي جعلهم يتمتعون بالحقوق والامتيازات اللغوية والثقافية واستفادوا تدريجيا من المواقع الخدمية الهامة في بوهيميا، ولا سيما في الحياة الدينية، والإدارات البلدية والملكية.

وبينما انصهر قسم معتبر من الألمان مع الوسط السلافي المجاور، فقد حافظ القسم الأكبر منهم على خصوصية العنصر الجرماني. وكان من الطبيعي أن تثير تلك الوضعية المتميزة لهذه العناصر ردود فعل قوية من الجانب التشيكي بلغت ذروتها في الفترة "الهوسية" **(*)**. وانجر عنها إضعاف محسوس للعنصر الجرماني، وإحياء الطابع التشيكي في جميع نواحي الحياة العامة، لاسيما الدينية منها.وخلالها تم إضفاء الطابع التشيكي على العديد من المدن الألمانية، وتمت إعادة رسم الحدود الفاصلة.

وبحلول القرن السادس عشر وقع هناك انقلاب لصالح السكان الألمان بفعل الموجة الاستعمارية الجديدة للألمان تحت تأثير الحركة الدينية التي فجرها لوثر من جهة ومن جهة أخرى مرور المنطقة لفترة طويلة تحت حكم "آل هابزبورغ". فأدى هذا الضغط الألماني إلى إحداث تغير جديد في رسم الحدود الفاصلة بين المجالين اللغويين التشيكي والألماني، ولكن هذه المرة كان على حساب التشيك وادخل النظام الإمبراطوري المساواة القانونية التامة بين اللغة الألمانية واللغة التشيكية، يعني الثنائية اللغوية في إدارة الدولة. ولم تتوان هذه الأخيرة عمليا في استعمال اللغة الألمانية، فمثلت هذه الفترة نهاية الاستقلال التشيكي، واستعباد بوهيمبا ومرافيا لقرون من الزمن لصالح الإمبراطورية النمساوية.كما وضع العنصر الألماني في هذه الفترة كذلك قواعده الثقافية والاقتصادية المستقبلية المتميزة والتي سيعززاها التطور الصناعي لاحقا.

---

[1] Joseph Chenelar .op.cit. P 19.

(*)- نسبة إلى المصلح الديني التشكي جون هوس .

ولم يتمكن الموظفون والمثقفون التشيك من جمع كامل الشروط الضرورية لتفجير الصحوة الوطنية إلا بعد مرور قرنين من الزمن حينما حاولوا استدراك التقدم الذي حققه العنصر الألماني. بمطالبتهم في سنة 1848 بضرورة إحداث المساواة بين لغتهم واللغة الألمانية في المدارس، والإدارات، ومحاربة مركزية وجرمانية الإمبراطورية النمساوية. بيد أن الانتصار النهائي على هذه الأخيرة تطلب من الحركة الوطنية التشيكية انتظار لحظة القضاء النهائي على الإمبراطورية النمساوية الهنغارية سنة 1918.

وبعد الإطلاع على التطور التاريخي للأقلية الألمانية في الأراضي التشيكية جدير بالذكر معرفة التوزيع الجغرافي لهذه الأقلية لتعرف على مدى إمكانية تنفيذ المطالب الاستقلالية السوديتية.

تتركز أكبر كتلة سكانية للأقلية الألمانية في الإقليم الغربي لبوهيمبا وكان عدد سكانها يقدر بحوالي ثمان مائة وواحد وأربعين ألف (841) يتوزعون على المقاطعات المحاذية للحدود البافارية والحدود الساكسونية إلى غاية المقاطعتين المختلطتين موست Moste وديشـــوف Duchov حيث تفصل هاتين المقاطعتين التشيكيتين الإقليم الألماني الأول عن ثاني أكبر تجمع سكاني ألماني في تشيكوسلوفاكية وهوإقليم شمال بوهيمبا الممتد على طول الحدود البوسية من رأس سليكنوف Sluknov إلى غاية رأس فريدلند Frydland بكثافة سكانية تقدر بحوالي ثمانمائة وثمانية الآلاف نسمة (808)[1]، وبدوره ينفصل هذا الإقليم عن مناطق ألمانية أخرى ذات أهمية ثانوية، والواقعة على الحدود البروسية والتي يقدر عدد سكانها بحوالي مائة وتسعة وعشرون ألف نسمة (129). نتيجة لوجود شريط واسع من المقاطعات التشيكية المحضة والتي تمثل مقاطعتي سميليSemely وسيلمني Silemnia أهمها [2].

كما يفصل شريط ثاني من المقاطعات التشيكية المنطقة الألمانية لشمال مورافيا والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ثلاث مائة وستة وعشرون ألف نسمة (326).عن بقيت الأراضي السوداتية السابقة الذكر في حين، تظم المناطق الألمانية الواقعة جنوب

[1] Joseph Chmelar. op.cit. P. 13.
[2] Andre Tibal. op.cit.P. 71.74.

بوهيميا ومرافيا والممتدة على طول الحدود النمساوية تجمعا سكانيا يقدر بحوالي مائة وواحد ألف نسمة (101).

يضاف إلى هذا التوزيع الذي تمت الإشارة إليه نوع ثاني من المناطق ويتعلق المر هنا بالجيوب اللغوية المحاطة بصفة نهائية بأراضي تشيكية محظة، كما هوالحال بالنسبة لمنطقة مروفسكا تربوفا Mroavska Tribova التي يقطنها حوالي واحد وخمسون ألف ألماني (51). في حين يتوزع قرابة سبعة وخمسون ألف ألماني (57) في جيوب لغوية أقل حجما، أويين السكان التشيك[1]، وفظلا على ذلك فان المناطق الالمانية في بوهيميا ومرافيا كانت تتوزع بها قرابة مائة وستة عشرة ألف نسمة (116) تشيكي كانوا يشكلون داخل هذه المناطق أقليات ذات أهمية.

مما سبق يتبن أن المناطق الألمانية في تشيكوسلوفاكية كانت بعيدة على تشكيل وحدة ترابية متجانسة لغويا، وبالتالي فإنه كان يستحيل رسم حدود اثنوغرافية قادرة على أن تجمع كل الألمان بصفة منفصلة على حدى وكل تشيك من جانب آخر مثلما جرى بالنسبة لمعظم الكنتونات السويسرية أومثل التقسيم الذي كان موجودا في بلجيكا والذي فصل عنصر الوالون Wallon عن العنصر الفلامندي Flamand [(2)].

إن وضعية المناطق الألمانية في تشيكوسلوفاكية كانت أكثر وضوحا وتفهما عند جوزاف سليجرJ.Seliger، وهوأحد الزعماء الألمان حين كتب في شهر أكتوبر سنة 1918 في مجلته Kempt « أن الشذرات الترابية الأهلة بالألمان، والمفصولة عن بعضها البعض بواسطة مناطق لغوية تشيكية واسعة لا يمكنها أن تشكل دولة أوإقليما إداريا متجانسا، والذي يجب أن يتوفر قبل كل شيء على الوحدة الترابية والاقتصادية. أن تحقيق تلك الدولة سيكون تجربة دون غيرها في العالم، وتكون الأخطر في المعنى السياسي»[(3)] .ولكن هل كانت هذه القناعة ذات انتشار واسع بين السكان الألمان وبالخصوص الطبقة السياسية ؟

[(1)] Joseph Chmelar. Op.cit. P. 13.14.
[(2)] Ibid. P. 16.
[(3)] Joseph Chemlar . op.cit. P 15.

الواقع أنه منذ الوهلة الأولى لإعلان استقلال الدولة التشيكوسلوفاكية سارع السياسيون الألمان السوديتيون إلى معارضة هذا القرار ورفعوا مطلب حق تقرير المصير، وشكلوا حكومات مستقلة ذاتيا لكل مقاطعة، حيث طالبت بعض هذه الحكومات بالإنضمام إلى ما تبقى من الإمبراطورية النمساوية، بينما طالبت حكومات أخرى بالانضمام إلى الرايخ، على الرغم من أن هذه المناطق لم تشكل أبدا جزء منه منذ أقدم العصور إلى سنة 1918.

من جانبها أدركت الحكومة التشيكوسلوفاكية منذ البداية خطورة وأهمية مسألة الأقليات. ففي أول إعلان للجنة الوطنية أكدت فيه احترامها وحمايتها للأقليات الموجودة تحت سلطتها، وفي خطابه يوم 14 نوفمبر 1918 أكد الدكتور كرمار وكان في ذلك الوقت رئيسا لمجلس الوزراء أن حكومته لا تنوي الأضرار بمواطنيها من أصل ألماني لا من حيث تطورهم الثقافي ولا من حيث استعمال لغتهم وأن إرادتها هي أن تشارك جميع الأطراف الموجودة في البلاد بحضوض متساوية في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي. وبغية تفعيل هذا التوجه تم إجراء أول اقتراع عام سنة 1919 اتبع بالانتخابات البلدية التي أدت إلى منح بلديات المقاطعات الألمانية إلى مسؤولين ألمان. كما أصدرت هذه الحكومة قانون تثبيت مدارس القليات أوالدعوة إلى بناء مدارس أخرى وبعد مرور ثلاثة سنوات عن تاريخ تشكيل الدولة التشيكوسلوفاكية. وجد هناك 40 ألف تلميذ يدرسون باللغة الألمانية وكانت الحكومة قد صادقت من قبل على القانون الخاص بالمكتبات التي يصل فيها عدد سكان الأقلية العرقية إلى أربعة مائة ساكن، وتدار من قبل مجلس المكتبة المكون بصفة خاصة من أعضاء الأقلية العرقية [1].

كما اتخذت النصوص التشريعية نفس المنحى الذي نصت عليه المذكرة المقدمة من قبل الحكومة التشيكوسلوفاكية إلى عصبة الأمم، بخصوص التزامها بتطبيق نظام المساواة السياسية، والمدنية للأقليات. فدستور سنة 1920 قد حمل المبادىء الأساسية لسياسة الأقليات المتعلقة بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والحرية اللغوية في الشؤون الخاصة والحياة الثقافية، والدينية وفي التجارة والصحافة والتجمعات وبالمقابل حرم كل محاولة لنزع الهوية بالقوة.

---

[1] Andre Tibal. op.cit. P P.82 87.

كما تمت في نفس الوقت المصادقة على القانون الانتخابي الذي مكن الأقليات من انتخاب ممثليهم وفق قاعدة التمثيل النسبي، وبذلك يكون هذا القانون قد ضمن لهذه الأقليات تمثيلا يتوافق وأهميتهم العددية. في غرفتي البرلمان، أما القانون الخاص باللغات فإنه أكمل الدستور حيث حدد بالضبط الحقوق اللغوية للأقليات، وأكد مبدأ أن كل المحاكم والإدارات الأخرى عليها استقبال، وإرسال كل الأمور بالغة الأقلية في جميع المناطق التي تشكل فيها الأقلية العرقية أكثر من 20 % من عدد السكان [1].

إن التسامح القانوني الذي أبدته الحكومة التشيكوسلوفاكية في ما كان يعرف بسياسة الأقليات،تزامن من جانب آخر مع الصرامة والقوة في التعامل مع حكومات المقاطعات الألمانية، ولكن رغم سقوط تلك التنظيمات ظل الساسة الألمان وعلى اختلاف أطيافهم الإيديولوجية معادين لقيام الدولة التشيكوسلوفاكية الوطنية ومطالبين بتحقيق الاستقلال الذاتي التام والقائم على قاعدة الحدود اللغوية وتطبيق النظام الفيديرالي. ففي الانتخابات النيابية التي جرت في شهر ماي 1920 استقبل مجلس النواب المكون من 281 نائبا، 72 نائبا ألمانيا بينما استقبل مجلس الشيوخ المكون من 142 نائبا 34 نائبا ألمانيا. اغتنم هؤلاء النواب الفرصة ليحتجوا بقوة عن الوضع الجديد خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المجلس [2] .

ولكن مع مرور السنوات بدأت حدة المعارضة الألمانية تقل، وحدث هناك بعض التكيف السيكولوجي والتفاهم المتبادل بين جزء هام من الأحزاب الألمانية والحكومة المركزية، وكانت بداية هذا التطور ابتداءا من سنة 1922، حينما انقسمت الأحزاب السياسية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وكانت تدعى بـ"جبهة العمل" Arbertsgeminschaft، وكانت تتألف من حزب كبار المزارعين الألمان والحزب المسيحي الاجتماعي. أما المجموعة الثانية والتي عرفت "بجبهة الكفاح Kamp Fgemienschaft"، وكانت تضم حزب الوطنيين الألمان، والوطنيين الاشتراكيين [3].

---

(1) Joseph Chemlar. Op.cit.P.P.34.36.
(2) Pierre Bonnoure . op.cit. P.88.
(3) Joseph Chenelar.op.cit. P.P. 45.46.

لقد أدركت جبهة العمل عدم جدوى الاستمرار في السياسة السلبية بمعارضة سياسة الحكومة التشيكوسلوفاكية بحكم الظروف الأوربية والدولية التي كانت قائمة آنذاك وبالتالي دخلت إلى المعترك السياسي واستطاع حزب كبار المزارعين الألمان أن يحصل في انتخابات سنة 1925 على 24 مقعد في البرلمان التشيكي وحصل الحزب المسيحي الاجتماعي هوالآخر على عدد معتبر من المقاعد في حين فقد حزب الوطنيين الألمان وهومن أقوى الأحزاب في منطقة السوديت 40 % من أصواته، حيث لم يستطع ريدولف لودجمان Rudolf lodgman وكان هذا يعتبر أكبر زعيم راديكالي مناوىء لسياسة الدولة التشيكوسلوفاكية من أن يفوز بأصوات المقاطعة التي ينتمي إليها .

فاوقف مشاوره السياسي مباشرة بعد هذه الانتخابات واعترف علنية بفشل السياسة السلبية المنتهجة من قبل بعض الأحزاب السودتية تجاه حكومة براغ وتلى هذه الانتخابات انضمام نواب أحزاب جبهة العمل إلى الائتلاف الحكومي المشكل سنة 1926 وهوالائتلاف الذي ضل قائما إلى غاية سنة 1929تاريخ انتهاء تلك العهدة التشريعية. ومنذ ذلك الحين أطلق على هذه الأحزاب تسمية "الأحزاب المتعاونة" تميزا لها عن أحزاب الجبهة الثانية التي كانت تعرف بـ "الأحزاب السلبية " [1].

لقد سمح هذا التعاون بإحداث تقدم هام في اتجاه تنمية العلاقات العامة بين الدولة والأقلية الألمانية حيث حدث تقارب قانوني بين الحزب الاجتماعي الديمقراطي التشيكي والحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، واتحاد اتحادية الصناعيين الألمان مع تنظيم الصناعيين التشيك بصفة وثيقة، الأمر الذي دفع بالحكومة التشيكوسلوفاكية إلى تأكيد نيتها للمظي قدما في اتجاه تحسين وضعية الأقليات وبصفة خاصة الأقلية الألمانية. ففي الخطاب الذي ألقاه وزير التعليم العام الدكتور ميلان هودزا MilanHodza سنة 1927 أشار فيه إلى مشروع تحقيق الاستقلال الداخلي المدرسي للأقليات. ولكن هل توفرت الظروف المواتية لتحقيق الوعود العديدة بتحسين وضعيات الأقليات؟

إن الظهور المفاجيء للأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وتبني الحكومة لإجراءات اقتصادية حادة حال دون تحقيق التطور المراد لقضايا الأقليات، بل أكثر من

[1] Pierre Bonnoure . op.cit.P. 88.

ذلك فقد سمحت الظروف الاستثنائية التي أفرزتها الأزمة إلى عودة العناصر الراديكالية الألمانية إلى التهيج السياسي ابتداءا من سنة 1933، ومتشجعة ومتحمسة بانتصار الحزب النازي في ألمانيا يوم 30 جانفي 1933. فلقد كان لهذا الحدث تأثير عميق على السيرة السياسية لكل الألمان المقيمين خارج حدود الرايخ فحتى وان كان مفهوم المجموعة الوطنية Volhsgemeischaft والمجموعة الثقافية Kulturgeimschaft موجودا لدى الأقلية الألمانية قبل نجاح الثورة الهتلرية. إلا إن التنظيمات السياسية والثقافية والرياضية التي كانت تعمل على نشر تلك المفاهيم،تحولت بعد سنة 1933 وحينما وصلها الدعم المادي، والمعنوي من الرايخ إلى أجهزة للدعاية الرسمية النازية. وأصبحت تلك التنظيمات أكثر راديكالية في مواقفها اتجاه الدول المتواجدة بها، ولم تتوقف الأقلية الألمانية في كفاحها في هذه الفترة عند تطبيق المناهج الوطنية الاشتراكية وبصفة خاصة المبدأ الشمولي والمبدأ الديكتاتوري، ولكنها بحثت عن كيفية إلحاق عناصرها بالمدار السياسي والثقافي للرايخ [1].

لقد سعت الأحزاب الراديكالية الألمانية في تشيكوسلوفاكية إلى تأسيس جبهة وطنية من أجل ظم جميع الأحزاب السياسية، والجمعيات الثقافية السوديتية . ولكن قبل أن تمر هذه المبادرة من مرحلتها التحضيرية إلى مرحلة الإنجاز كانت فكرة الجبهة الموحدة قد أعلنت من جانب كونراد هيلين Konrad Hiline وبطريقة تعادل إدخال المبدأ الديكتاتوري الألماني إلى تشيكوسلوفاكية، فأعلن يوم أول أكتوبر 1933 عن إنشاء " Hemat Frond " ونصب نفسه قائدا أعلى لها بلقب فهرر، وانخرطت المجموعات الوطنية الاشتراكية العمالية مباشرة بحركة هيلين يوم 3 أكتوبر 1933، وانتقل جزء كبير من أنصار الحزب الوطني الألماني إلى معسكر هيلين بعد توقيف نشاط حزبهم بتهمة التعاون مع الحركة النازية في الرايخ. في حين تعرضت الأحزاب الألمانية التي بقيت محافظة على استقلالها لهجومات منظمة من قبل أنصار هيلين الذي كانوا يتوفرون على جهاز دعائي امتاز بالسرعة والتنظيم، بالاعتماد على عنصر الشباب الذين عمدوا إلى إنشاء والدخول إلى الجمعيات الثقافية والاقتصادية الأكثر انتشارا بين صفوف الأقلية [2].

(1) Joseph Chenelar. Op.cit. P.P.57.58.
(2) Ibid. P.P. 61.62.

وباقتراب تاريخ الانتخابات النيابية، تعززت جبهة هيلين التي تحولت إلى تسمية حزب ألمان السوديت S.D.P وأثمرت هذه الدعاية حيث حقق هذا الحزب في انتخابات 19 أفريل 1935 نجاحا ذكر بانتصارات الحزب النازي في ألمانيا سنتي 1932 و1933، حيث حصل على 60 % من أصوات الأقلية الألمانية الأمر الذي سمح له بأن يكون أقوى حزب في منطقة السوديت [1] .

في الواقع من الخطأ الاعتقاد أن تأثير الوطنية الاشتراكية لألمان الرايخ وحده كفيل بتبرير الكثافة الانتخابية للأقلية الألمانية التي صوتت لصالح حزب هيلين الذي لم يبرهن عن برنامجه ولا عن تكتيكها . إن الوضع الاقتصادي الصعب الذي أفرزته أزمة 1929، والذي ترك آثار عميقة في الميدان الاجتماعي على سكان المناطق الصناعية، فقد منحت تلك الظروف الصعبة فرصة مواتية لهيلين لاستغلالها لصالح خطابه السياسي، فبين أن الأراضي التابعة للأقلية الألمانية كانت أكثر عرضة من غيرها لآثار الأزمة، مما أدى إلى انتشار بؤس اجتماعي كبير بين السكان الألمان.

في الحقيقة أن المناطق الألمانية كانت أكثر عرضة للآثار السلبية للأزمة نتيجة لوجود قاعدة صناعية هامة في هذه المناطق، كما أن ذلك لا يعني أن العمال التشيك كانوا في مأمن من تلك الآثار ورغم أن نصف العمال الألمان وجدوا أنفسهم بطالين عند بداية سنة 1933 حيث بلغ عددهم قرابة تسعة مائة وعشرون ألف (920.182) تراجع هذا الرقم لاحقا ليثبت في شهر أوت من نفس السنة عند الرقم أربعة مائة وثمانون ألف عامل (480.340)، ويمكن تفسير ارتفاع هذا العدد كون أن عدد المشتغلين في الصناعة من الألمان كان أكثر نسبة من عدد العمال التشيكيين، فبينما لا يشغل التشيكيين إلا نسبة 39،43 % من الوظائف الصناعية والحرفية بلغت نسبة الألمان فيها 46 % .

ومما زاد في تفاقم الأوضاع الاقتصادية علاوة على الإنعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية النهوض الإقتصادي ولاسيما الصناعي للرايخ بعد وصول الحزب النازي إلى

[1] Jean Berenger . op.cit. P .82.

السلطة وانتهاجه للأسلوب الإقتصادي القائم على مبدأ تجميع كل المؤوسسات ذات الأسهم (AG.) في تجمعات تدع كونزن Konzeren، لتتحول فيما بعد إلى كرتيلات [(*)] .

لقد كانت نسبة 46% من التجارة الخارجية لدولة التشيكية تتم مع ألمانيا، وهوالأمر الذي لم يعد موجودا بعد سنة 1935، حيث اكتسحت المنتجات الألمانية كامل السوق الألمانية وامتدت إلى خارج ذلك لتكتسح أسواق بلدان أوربا الوسطى والشرقية . فكان ذلك بمثابة ضربة قاسية لتشيكوسلوفاكية [(1)].

لقد حاولت الحكومة التشيكوسلوفاكية مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة، حيث صرفت ما قيمته اثنين مليار كرونة لنجدة البطالين في كامل التراب التشيكوسلوفاكي وفي إطار هذه المبادرة ذهبت بعض المبالغ المعتبرة إلى جيوب العمال الألمان، فمثلا بلغت حصة منطقة ليبارك Liberc والتي تعتبر مركز الصناعة النسيجية ما قيمته ستة ملايين وستمائة كروته (6.674 كروته) وحصات مقاطعة يابلوناك Jablonec وهي مركز صناعة الزجاج على أربعة ملايين وسبعة مائة ألف كروته(4.705.400) [(2)].

كما أظهرت المعطيات المقدمة من وزارة الأشغال العمومية أنها صرفت خلال سنوات الأزمة ما قيمته 154.139.000 كرونة تشيكية في إطار إنجاز المشاريع الكبرى المتمثلة في بناء المدارس والعمارات العمومية في البلديات الألمانية 26.635.000 كرونة للبلديات التشيكية كما أنفقت نفس الوزارة مبلغ 75.916.925 كروته في سنة 1935 لبناء الشبكة الهيدروغرافية وكانت نسبة 39% من هذه الشبكة واقعة في المقاطعات الألمانية [(3)].

لم تنجح هذه الإجراءات في ردع التوجه الانفصالي الذي باشره هيلين منذ 1933 بفعل الدعم المادي والمعنوي الذي كان يتلقاه هذا الأخير من برلين والتغيرات الدولية الجديدة الناشئة سنة 1935،حيث سوف يحدد التطور اللاحق لحركة هيلين مصير تشيكوسلوفاكية ككيان سياسي مستقل.

---

(1) Andre Tibal. Op.cit .P.P 198.199.

(*) طبقا لقانون 15 جويلية 1933 والقاضي بإنشأ الكرتيلات الإجبارية أصبحت هذه ألأخيرة تشرف % من رأس مال الشركات ذات الأسهم في سنة 1935 على90

Charles bietteheim. l'economie allemande sous le nazisme. T1.ed (.Paris petite collection Maspero 1971).P.91. انظر

(2) Joseph Chenelar. Op.cit.P.P. 73.

(3) Joseph Chenlar. Op.cit. P. 74.

3- السياسة الخارجية لدولة التشيكوسلوفاكية:

لقد أدرك إدوارد بينا ش منذ الوهلة الأولى لتقلده حقيبة الشؤون الخارجية لبلاده هشاشة جهاز الدولة داخليا وتحديات الخارج، والتي كانت تفرضها الوضعية الجيوسياسية لبلاده المحاطة بدول قوية كألمانيا وبولندا، والتي لم تكن تربطها بها علاقات حسنة. فلجأ إلى الإنظمام إلى عصبة الأمم بغية الاستفادة من المزايا التي كانت تقدمها هذه المنظمة، ولعل أهمها دفاعها على مبدأ الأمن الجماعي الذي كان يضمن لبراغ ما منحته إياها معاهدات السلام، كما عمد بينا ش من جانب آخر إلى العمل على خلق تكتلات جماعية مع دول الجوار المستفيدة من الوضعية الجديدة في أوربا الوسطي أومع الدول الغربية العظمى.

لقد تمثل أول شكل لهذه التحالفات الجماعية في نظام الوفاق الصغير والذي كان يتشكل من تشيكوسلوفاكية، ورومانيا، ويوغوسلافيا. وكانت الأهداف الرئيسية المأمولة من ورائه هي منع أية محاولة للانتقام من جانب الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى. والاحتفاظ بالوضعية الإقليمية الناشئة عن المعاهدات السلام 1919-1920 [1] .

وكانت البداية للوصول إلى هذا التحالف هي التوقيع على اتفاق 14 أوت 1920، حيث مر هذا التحالف بعدة اتفاقات ثنائية بين الدول المكونة له قبل وصوله إلى صورته النهائية . فكانت بدايته توقيع المعاهدة التشيكية اليوغسلافية للتعاون العسكري المتبدل في 14 أوت 1920، وذلك في حالة تعرض أحد الطرفين للهجوم مجري غير مبرر. وردا على المحاولة الفاشلة للإمبراطور النمساوي السابق شارل الأول لاستعادة عرشه في شهر مارس 1921 . أبرمت الحكومتان التشيكية والرومانية تحالفا عسكريا في 23 أفريل 1921. وفي السابع جوان 1921 وقعت بوخارست وبلغراد على معاهدة مشابهة لمواجهة المطامع البلغارية [2].

وبعد فشل المحاولة الثانية والأخيرة للإمبراطور النمساوي السابق لاستعادة سلطته في شهر أكتوبر 1921 أعلنت الحكومات الثلاث عزمها على مقاومة كل محاولة

[1] Pierre Binnoure . op.cit. P. 86.
[2] Luc Thanassecos . op.cit. P. 100.

لإعادة بعث الإمبراطورية النمساوية الهنغارية بقوة السلاح(*)، بصفة مشتركة في إطار الوفاق الصغير،والذي أصبح منذ شهر جوان 1922 يمثل أهمية إقليمية متميزة، ومنها الإشراف على تجمع سكاني يزيد عن 43 مليون نسمة والتوفر على قوة عسكرية معتبرة.

ولعل تلك الأهمية هي التي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى التقرب من الوفاق الصغير حتى أنها عرفت" بحامية الوفاق الصغير" واعتباره أحد أدواتها الفعالة للعمل الدبلوماسي في المنطقة الدانوبية، بعد أن فشلت محاولاتها السابقة من أجل استقطاب الحكومة المجرية إلى نطاق مصالحها(*) ووجد الاهتمام الفرنسي بهذا التنظيم الدانوبي التعبير عنه في الاتفاقية الفرنسية التشيكية المبرمة في 25 جانفي 1924 والتي أكملت بمعاهدة التعاون العسكري المتبادل بين البلدين الموقع في 10 جوان 1926. وأخيرا معاهدة 1927 بين بلغراد وباريس فما هي التحديات التي واجهت الوفاق الصغير؟

لقد كانت المطالب المجرية الخاصة بضرورة إعادة النظر في الوضعية الحدودية الناشئة عن معاهدة تريانون (**) أول تحدي هدد استمرار هذا التنظيم، ولمواجهة تعنت البلدان الثالث بحثت الحكومة المجرية عن دعم خارجي لموقفها. وبدوانها تمكنت من استمالة التأييد الإيطالي لصالحها لا سيما وإن روما كانت لها دوافعها الخاصة والمتمثلة في منافسة السيطرة الفرنسية في أوربا الدانوتية. وعليه تم توقيع في 5 ديسمبر 1925 على معاهدة التجارة بين روما وبودابست والتي كانت من نتائجها تسهيل عملية استيراد المنتجات الزراعية الإيطالية. وفي شهر أفريل 1927 حققت البلدان تقدما آخر في مشوارهما الثقافي بالتوقيع على معاهدة الصداقة[1] والتي اعتبرها الكونت ستيفان بيتلين

(*) تبعا لشيوع خبرا انتقال الإمبراطور السابق إلى بوداسيت أعلنت رومانيا التعبئة الجزئية لقواتها المسلحة ،وجندت بلغراد 3 فرق عسكرية ، في حين أعلنت تشيكوسلوفاكيا أن وجود الإمبراطور في الأراضي المجرية يعتبر سببا كافيا لإعلان الحرب على بودابست وقد أجبرت هذه المواقف ممثلي القوى العظمى على الضغط على البرلمان المجري للتصويت على قانون خلع الهابزبورغ عن العرش في 6 نوفمبر 1921 أنظر

Horthy. Mémoire de l'amiral hothy regent de la hongrie. Ed. (Paris Hachette 1951). P.P.123.124.

(*) تمت المحاولة الأولى لهذا الإستقطاب حينما كان ألكسندر ميلليران رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وهدفت هذه المحاولة إلى مقايضة إعادة النظر المجري في المسالة الحدود بحصول مجموعات مالية فرنسية على حق الأفظلية في المشاريع المجرية ومنح تصب متفوق في لإدارة سكة الحديد المجرية وكذا في رأس المال البنك المجري. أنظر بير رونوفان مرجع سابق ص 317.

(**) طبقا لمعاهذة تريانون قلصت المساحة الجغرافية للمجر إلى 93.000 كلم^2 وتراجع عدد سكانها إلى 7.990.000 لصالح دول الوفاق الصغير أنظر henry bogdan histoire de la hongrie .ed.(Paris, Presse Universitaire. 1966).P. 85.

[1] Henry Bogdan.op.cit. P. 93.

S.Bethlen [1] بداية دخول المجر في نطاق المصالح الإيطالية [2] ورغم تجديد الدوتشي في ربيع سنة 1928 تشجيعه موافق الحكومة المجرية إلا أنه اعترف بضرورة إحداث تعديل جزئي فقط في رسم الحدود المجرية. ولكن دول الوفاق لم تكن مستعدة لتنازل المجر حتى على هذا التعديل الجزئي ورغم الرفض القاطع استمرت الحكومة المجرية في طرح مطالبها تلك.

كما واجه هذا التنظيم الدانوبي تحديات أخرى ولعل أبرزها عد م توسعت تضمان دوله في موقفهم اتجاه بودابست لمواجهة تحديات قوي أخرى كانت لديها مطالب تعادل المطالب المجرية . فلم تتمتع الحكومة التشيكوسلوفاكية بضمان مشترك من جانب الوفاق يشجعها على مواجهة مطالب المان السوديت المدعومة ألمانيا، ولم يكن في وسع رومانيا الحصول على تأييد من جانب شركائها في هذا التنظيم لمواجهة المطالب السوفياتية بخصوص بسرابيا. كما لم يقدم هذا التكتل أي صيغة لتفعيل تضمانه مع يوغسلافيا في مقاومتها للمطالب الإيطالية.

ولم تتوقف جملة التحديات التي واجهت هذا التنظيم عند المستوى السياسي فحسب بل تعدت إلى الميدان الاقتصادي، وعلى الرغم من وعي حكومات الوفاق بضرورة تنظيم الحياة الاقتصادية بما يستجيب لحاجاتها ومصالحها، المر الذي برهنت عليه توصيات مؤتمر بوتوروزا Portorosa في سنة 1921، ومؤتمر ياكيموف Jachymove في سنة 1927.

فإن النتائج العملية لمحاولة التنظيم الاقتصادي هذه لم تتعدى مستوى تحسين خدمة السكك الحديدية والتقليص من منع الواردة. بينما فشلت في اقامت الاتحاد الجمركي يتعامل وفق مبدأ التفاضولية الجمركية حيث كان تطبيق مثل هذا النظام سيكون في مصلحة تشيكوسلوفاكيا بحكم أنها دولة صناعية في حين يكون على حساب رومانيا ويوغسلافيا اللتان انتشر فيهما الاقتصاد الزراعي على نطاق واسع [3] .

ومنذ سنة 1933 بدأت تتراءى للعيان نقاط ضعف جديدة في جسم هذا التكتل كانت تهدد وجوده واستمراره.

---

(1) شغل ستيفان منصب رئيس مجلس الوزراء المجري منذ شهر أفريل 1921 بعد استقالة TELKI

(2) بيار رونوفان.تاريخ الأزمات الدولية. مرجع سابق .ص320.

(3) مرجع نفسه .ص 321.

وأمام حالة الفتور التي طبعت العلاقات الدبلوماسية لدول الوفاق فيما بينها من جهة ومن جهة أخرى مع فرنسا، وكذا تنامي القوة العسكرية والاقتصادية للرايخ الثالث. وما كان يشكله ذلك من خطر على استقلال تشيكوسلوفاكيا في ظل تفاقم المصاعب الداخلية التي كانت تنذر بقرب حدوث تفكك داخلي للدولة التشيكوسلوفاكية سعى بيناش والذي أصبح منذ سنة 1935 رئيسا للدولة خلفا للرئيس مازريك لربط علاقات دبلوماسية جديدة مع حلفاء جدد فوقع في 16 ماي 1935 على معاهدة التعاون العسكري مع الاتحاد السوفياتي والتي نصت على التزام موسكوبتقديم المساعدة العسكرية الضرورية براغ في حال تعرضها لهجوم غير مبرر من جانب ألمانيا. على أن تنفيذ هذا الالتزام يصبح أليا فقط بعد تنفيذ الالتزامات الفرنسية اتجاه براغ طبقا لمعاهدة 1925 وكذا السماح للقوات السوفياتية بعبور الأراضي البولندية والرومانية وهوما كان يعتبر ضربا من الخيال، بالنظر لحالة العداد الذي كانت تناصبه كل من فرسوفيا وبوخارست الإتحاد السوفاتي وسنأتي على هذا الخلاف في الفصول اللاحقة، ومنه يمكن القول أن هذه الشروط حطت من قيمة الاتفاق بل أنها جعلته يولد ميتا [1] .

لقد استطاعت الحكومة التشيكوسلوفاكية بناء نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي على الطريقة الغربية حيث سمح ذلك للأقليات العرقية الموجودة تحت سلطتها بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد بصفة نسبية، كما أن عملية التحديث الاقتصادي قد مكنت تشيكوسلوفاكيا من امتلاك اقتصاد صناعي بوئها ريادة اقتصاديات المنطقة الدانوبية، إلا أن حالة الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي لم تكن بعيدة عن الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، حيث فجرت من جديد هذه الانعكاسات مسألة الأقليات بصفة عامة والمسألة السودتية بصفة خاصة وذلك ابتداءا من سنة 1933 والتي سوف تحدد مصير هذه الدولة.

---

[1] J. Chatenit. Op.cit. P.P 47.48.

الفصل الثاني : أزمة السوديـت 1938

1. محادثات الحكومة التشيكوسلوفاكية مع حزب ألمان السوديت قبل الوساطة الغربية.
2. الوساطة والضغط البريطاني فرنسي على براغ.
3. مؤتمر ميونخ ونتائجه.
4. موقف الدول من المسألة السودانية.

- الموقف الإيطالي.
- الموقف البولندي.
- الموقف الأمريكي.
- الموقف البريطاني.
- الموقف السوفيتي.
- الموقف الفرنسي.
- موقف الرأي العام في غرب أوربا من تسوية ميونيخ.

الفصـل الثاني : أزمـة السـوديـ ـت

1. محادثات الحكومة التشيكوسلوفاكية مع حزب ألمان السوديت قبل الوساطة الغربيـ ـة:

لقد كان لضربة القوة التي نفذتها الحكومة الألمانية ضد النمسا في ربيع سنة 1938 أن هددت السلام الأوربي وهزت الموقف الدولي بعمق، كما أنها سمحت للسياسة الهتلرية بتحديد أهدافها التي تم إعدادها في خريف السنة الماضية بشأن المسألة السودتية. ففي 5 نوفمبر 1937 وخلال الاجتماع السري للقيادة العليا للجيش كشف الفهرر لمساعديه عن رغبته في تسوية مسألة ألمان السوديت وتشيكوسلوفاكيا بغية توسيع المجال الحيوي، ولم يحدد لمشروعه هذا آجالا مضبوطة عدا التأكيد على ضرورة إنجازه قبل سنة 1943 على أبعد تقدير، وأكد في ذات الوقت تصميمه على العمل بمجرد أن تصبح الظروف الدولية أكثر ملائمة، حيث تصبح فرنسا حليفة براغ مشلولة بأزمة داخلية جديدة، أو مهددة بصدام في البحر الأبيض المتوسط نتيجة للحرب الأهلية الأسبانية.

وعليه فإن السياسة الألمانية سوف تستخدم مخطط تم وضعه والتعمق فيه سلفا، الأمر الذي يدفعنا إلى الاهتمام بدراسة تفاصيل العمل الدبلوماسي حتى نتمكن من استخلاص طريقة التفكير ومنهج العمل عند الحكومة النازية.

ومثلما تعاملت الحكومة الألمانية مع القضية النمساوية فإنها حرصت في المسألة السودتية على رغبتها في تحقيق مخططها بنجاح، ولكن دون اللجوء إلى استعمال القوة، حيث عهدت بتنفيذ هذا المشروع إلى زعيم حزب ألمان السوديت كونراد هيلين ذو التوجه النازي، والذي أصبح حزبه منذ سنة 1935 يمثل أقوى الأحزاب في منطقة السوديت.

كما أنه ظل خارج الإئتلاف الحكومي الذي كان يقوده الدكتور هودزا Hodza [*] زعيم حزب كبار المزارعين التشيكيين، ومتمسكا بمطالبه الانفصالية التي قدمها إلى البرلمان في شهر أفريل سنة 1937.و أمام فشل مفاوضات الحكومة المركزية مع شركائها من بقية الأحزاب الألمانية من غير حزب هيلين من أجل إعادة الهدوء والاستقرار إلى المناطق المأهولة بالألمان، وجدت الحكومة التشيكوسلوفاكية نفسها مجبرة على إيجاد قنوات للاتصال المباشر مع حزب ألمان السوديت في خريف سنة 1937، وبفضل الوساطة التي قام بها الأمير ماكس هوهان لوه MAX HOHEN LOH تم أول لقاء بين هيلين ورئيس الحكومة التشيكوسلوفاكية يوم 16 سبتمبر 1937.

استغل هيلين هذا اللقاء ليجدد تمسكه بمبدأ حق تقرير مصير شعب إقليم السوديت من جهة، ورفع الشكاوى والاحتجاجات ضد تصرفات الحكومة اتجاه حزبه، ورغم أن اللقاء لم يفضي الى أي اتفاق يذكر عدا تجديد هودزا وتأكيد رغبته في مواصلة طريق الحوار المباشر الذي كان قد التزم به، فإنه سجل بعض الارتياح على الصعيدين المحلي التشيكي والدولي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا، [1] حيث ألقت أحداث تيبلتز تشنو Teplitz Cshonan بظلالها على العلاقات بين الطرفين في شهر أكتوبر، وتعود الأسباب المباشرة لهذه الأحداث إلى سوء المعاملة التي تعرض له أحد نواب حزب ألمان السوديت وهو السيد فرانك من قبل أحد أعوان الشرطة التشيكية، أثناء إحدى المظاهرات التي نظمها أنصار الحزب في هذه المدينة.

وتكمن أهمية هذا الحادث في ردود الفعل التي أبدتها الحكومة الألمانية ضد سياسة الحكومة التشيكوسلوفاكية، كما أنها وجدت فيها المنفذ للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الأخيرة، وهو ما عكسه الاحتجاج الشفوي الذي قدمه الوزير المنتدب الألماني في براغ

---

[*] من أبرز الوجوه السياسية التشيكوسلوفاكية في فترة ما بين الحربين ولد ميلان هوذرا سنة 1878 في مدينة سيكني بإقليم سلوفاكيا، يعتبر من كبار أنصار الإتحاد السلوفاكي مع التشيك، وخلال مشواره السياسي تقلد العديد من المناصب منها نائبا في البرلمان المجري سنة 1905 ثم نائبا في البرلمان الوطني سنة 1919، إلى أن عين رئيس لمجلس الوزراء التشيكوسلوفاكي سنة 1935، توفي سنة 1944 بفلوريدا. أنظر : Le Grand larousse encyclopedique, Tome 5

[1] Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse T2. L’Allemagne et la Tchécoslovaquie, 1937-1938, Tra. Michel Tournier.ed.(Paris Librairie Plon 1950). Doc.n°1. Prague. 8 Oct 1937.

إلى وزارة الخارجية التشيكية والـذي أكد فيه تضامن حكومته مع حزب ألمان السوديت[1].

في هذه الأثناء كان هيلين قد انتهى من إعداد خطة عمله المستقبلي اتجاه الحكومة، والتي كانت ترتكز على موقفين: موقف ثابت هو تحقيق الاستقلال الذاتي والذي يكتمل بإنجاز عملية دمج الإقليم في الرايخ الثالث، أما الموقف المتغير أو التاكتيكي فإنه يتمثل في التظاهر بالنشاط القانوني، وإعلان بعض المواقف التي لا يؤمن بها الحزب، لكن تتطلبها الفترة كفكرة بقاء الدولة التشيكوسلوفاكية، والايمان بالعمل الديمقراطي، والابتعاد عن كل ما يجلب للحزب الشبهة على أنه حزب نازي. أقر هتلر هذا التوجه الذي انتهجه الحزب، وأعطى الأوامر للحكومة لتسخير كل الإمكانيات المتاحة لها لخدمة هذا التوجه عن طريق التشجيع الدعائي، والمالي لنشاط الحزب.[2]

لقد أثمر الموقف المتشدد لحزب هيلين في تحقيق بعض المكاسب دون توقيع أي التزام مع الحكومة التشيكية، فقد تعهدت هذه الأخيرة بتوقيف العمل بجملة من القوانين التي كانت قد أصدرتها في السنتين الماضيتين مثلما هو الحال بالنسبة للقانون الخاص بتعميم التعليم ،والذي حمل اسم النائب الذي اقترحه لكس إنلي Lex Unlie والذي بموجبه اجبر كل التلاميذ على التمدرس، ووضع صلاحية تعيين الأساتذة في مقاطعات الأقليات بيد وزير التربية، دون مراعاة العامل العرقي لهؤلاء الأساتذة، والمعلمين ولا قدرتهم على تكلم لغات الأقليات.

ومرسوم ماشينك Machinck نسبة لوزير الدفاع، والصادر سنة 1936 والذي بموجبه منحت الحكومة صلاحية تحديد عدد العمال الألمان في الشركات الراغبة في التعاقد مع الدولة. وكان هذا المرسوم محل الشكوى التي وجهها ألمان السوديت إلى

[1] Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse. T2. Doc.n° 2 .Prague. 22 Oct 1937.
[2] Ibid. .Doc. n° 11 Berlin le 19 Nov 1937.

مجلس الأقليات التابع لعصبة الأمم في جانفي 1937، و هي الدعوة التي رفضها المجلس بعد تأجيل البت فيها إلى غاية جلسة ماي 1937 [1]

كما أقدمت حكومة براغ على توقيف نشاط الوكالة السرية الألمانية للنشر والدعاية التابعة للمهاجرين الاشتراكيين والمعروفة باسم سوباد Sopade ومطبعة غرافيا Graphia، كلتا المؤسستين كانتا تنشر مطبوعات محرضة على معارضة سياسة الحكومة النازية بين صفوف المهاجرين الألمان[2].

لقد شكلت هذه الإجراءات نقطة تحول هامة في سياسة الحكومة التشيكوسلوفاكية، التي كانت تهدف إلى تهدئة الوضع في إقليم السوديت على الصعيد الداخلي، والتقرب من ألمانيا الهتارية خارجيا، نتيجة لتطورات الوضع الدولي والحالة التي أصبحت عليها موازين القوى في منطقة أوربا الوسطي. فبالرغم من انتماء براغ إلى عصبة الأمم وإلى جملة من التحالفات الجماعية والثنائية، إلا أن حالة القلق على أمن الدولة ظلت قائمة ولم تقطع نهائيا بسبب ما دب في هذه التحالفات من ضعف وإنكسارات.

فقد كان للضربات المتوالية التي تلقتها المنظمة الدولية منذ أزمة الحبشة، والحرب الأهلية الأسبانية والحرب اليابانية الصينية وانسحاب إيطاليا منها في 11 ديسمبر 1938 أن أضعفت هذه المنظمة إلى درجة لم تعد قادرة فيها على تقديم الحماية لمن تبقى من أعضائها، وعليه تبخر الأمل الذي طالما راود الرئيس بيناش من أجل تشكيل نظام جديد لتوازن القوى يضمن لبلاده مكانة آمنة داخل هذه الهيئة([3]).

ولم تكن صورة الوفاق الصغير أقل قتامة من صورة المنظمة الدولية في سنة 1937 فعلى الرغم من التأكيدات لمبدأ الإتحاد الراسخ بين أطرافه والتي كانت تحملها دائما البيانات الرسمية الصادرة عن اجتماع قادة هذا التحالف، والتي تكثفت خلال سنة 1937، إلا أنها لم تكن تعكس الوضعية الحقيقية لهذا التحالف، والذي كان هدفا للمعركة التي خاضتها الدبلوماسية الفاشيستية والنازية لاستمالات الدول الصغرى

---

(1)- Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse.T2.Doc. n° 11 .Berlin le 19 Nov 1938.

12) - Ibid .

(3) - Ibid . doc n° 21 Prague . , le 12 Janv 1938.

لصالحها، ونظرا للأهمية التي كان يمثلها حياد يوغسلافيا بالنسبة لإيطاليا في حالة نشوب صراع شامل بين دول المحور والدول الغربية بحرمان فرنسا من أحد حلفائها الشرقيين، وتفكيك وحدة دول الوفاق. من أجل هذه الغاية كلف الدوتشي وزيره للخارجية الكونت شيانو Ciano بمهمة إبلاغ المسؤولين اليوغسلاف بالتزام إيطاليا بعدم رفع أي مطلب بخصوص دلماسيا، و رغبتها في التفاوض من أجل إبرام اتفاق إيطالي يوغسلافي. لقيت تلك المقترحات ترحيبا إيجابيا من جانب حكومة بلغراد التي كانت واقعة تحت تأثير الشعور بالخطر من جراء وقوعها بين فكي الكماشة الفاشيستية والنازية، فوقعت يوم 25 مارس 1937 على معاهدة الصداقة مع إيطاليا [1] والتي كان لها أثر كبير في تغير السياسة الخارجية للحكومة اليوغسلافية التي أصبحت تحت رئاسة ستويا دينوفيتش Stoyadinovitch[*] و كان هذا من أكبر أنصار السياسة الإيطالية والألمانية في المنطقة، حيث دخل في مفاوضات مع بلغاريا التي كانت في حالة عداء مع الوفاق الصغير، ووقع معها معاهدة الصداقة البلغارية-اليوغسلافية في جانفي 1937.

لقد كان توقيع المعاهدتان بمثابة النكسة الأولى لسياسة الوفاق ومن ورائه السياسة الفرنسية، وتوالت نكسات هذا التنظيم خلال سنة 1937 حينما فشلت الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع الحكومة التشيكوسلوفاكية يومي 1 و2 أفريل 1937 في ممارسة تأثيرهما على المجلس الدائم للوفاق من أجل تحويله من تحالف دفاعي للدول الثلاث إلى ميثاق للتعاون المتبادل.

كما فقد الوفاق الصغير فعاليته بعد إعاقة فرنسا لفكرة وزير الخارجية الروماني نيكولاس تيتيليسكو Nicolas Titulesco [**] الهادفة إلى تحويل الوفاق الصغير إلى تحالفت عسكري وت ما تبع تذلك من ضغط قوي من قبل برلين وفرسـ وفيا على المـ لك

[1]-Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse.T2.Doc. n° 21. Prague le 12 Janvier 1938

[*] ميلان ستويا دينوفيتش من الشخصيات السياسية اليوغسلافية البارزة ولد سنة 1888 في Cacak وتوفي في بيونس آرس 1961 أسس الحزب الراديكالي، أعتلى العديد من المناصب السياسية الهامة، وزير للمالية 1922، 1926 و1934 ،عين سنة 1935 من قبل ولي العرش اليوغسلافي رئيسا لمجلس الوزراء، خلال مزاولته لهذه الوظيفة أبدى توجها فاشيستيا ونازيا عكس توجهيه الليبرالي السابق. أنظر Grand Larousse T 9

[**] نيكولا تيتيليسكو شخصية سياسية رومانية بارزة ولد في كريواف 1882، وتوفي في مدينة كان 1941 ،كان أستاذا للحقوق، انتخب سنة 1912 نائبا عن حزب المحافظ الديمقراطي ليشغل بعدها منصب وزير المالية في سنة 1917 و1920 إلى 1926 ،فادخل الضريبة على الدخل وقام بالإصلاح الزراعي، ثم شغل منصب وزير الخارجية مرتين، كان آخرها في الفترة الممتدة ما بين 1932-1936 ، أنظر Le Grand Larousse T 10.

الروماني انتهى باستقالة الوزير تيتيليسكو، وتشكيل حكومة رومانية جديدة ذات ميول إلى ألمانيا، ويعود الدور الأساسي في التمكن من إبعاد حكومة بوخارست عن كل من باريس وبراغ إلى وزير الخارجية البولندي، الذي استطاع إقناع المسؤولين الرومانيين بالمشاركة في كتلة الدول المحايدة. كما استطاع المسؤول البولندي أن ينتزع التأكيد من الحكومة الرومانية بالامتناع عن توقيع أي ميثاق مساعدة متبادلة مع تشيكوسلوفاكيا هذه المستجدات التي طرأت على الوفاق الصغير كانت تمثل النهاية الفعلية لهذا التنظيم وبالتالي لم يكن في إمكان براغ الاعتماد كثيرا على هذا التحالف في الحفاظ على استقلالها وأمنها.

كما أن التحالفات الثنائية لتشيكوسلوفاكيا مع كل من روسيا السوفياتية وفرنسا قد عرفت الكثير من الركود والجمود. فلقد بدت العلاقات التحالفية بين براغ وموسكو غير ثابتة. نظرا لتأثرها بجملة من العوامل، منها فشل مبادرات التبادل الثقافي في تحقيق أهدافها، وتأثير الحملة الدعائية النازية والفاشية ضد البلشفية على الساسة التشيك الذين اتخذوا مسافة فاصلة بينهم وبين التوجه الإيديولوجي الشيوعي. بالإضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها حملة التطهير التي مست العديد من العسكريين في الجيش الأحمر في إطار ما عرف بقضية الماريشال توكاشيفسكي في جوان 1937 على الرأي العام الرسمي والشعبي في تشيكوسلوفاكيا، فقد رفضت قيادة أركان الجيش التشيكي في 22 جانفي 1938 عرض قيادة الجيش الأحمر القاضي بضرورة تشكيل لجنة مختلطة لدراسة الخطة الدفاعية المشتركة بين البلدين، ثم التخوف من رؤية جر الإتحاد السوفياتي إلى الحرب الدائرة على حدوده الشرقية على حساب تنفيذ التزاماته اتجاه براغ وهو أمر ظل قائما في حسابات القادة التشيك[1]

وبينما ضلت العلاقات بين براغ وباريس ثابتة، كون أن واجب التحالف كان لا يزال متخذ بصفة جدية من الجانبين، لكن ما كان يؤخذ على هذه العلاقة أنها عجزت على التكيف مع المستجدات التي طرأت على الوضع في أوربا الوسطي، وتحديدا على مستوى التسلح الألماني، وعجزت على إيجاد ديناميكية جديدة لتفعيل التزامات ميثاق

(1) Les archives secretes de wilhelmstrasse T 2, Doc N° 39, Berlin 14 Mars 1938.

التعاون عن طريق خلق سبل جديدة تسهل وتسرع وصول المساعدات الفرنسية إلى براغ بدون أن تؤثر عليها التحصينات العسكرية الألمانية التي كان أحد أهداف إنشائها هو تأخير وصول تلك المساعدات الفرنسية إلى براغ.[1]

في ظل التنازلات المهمة التي أقدمت الحكومة التشيكية على تنفيذها، توجب الاستفسار عن مدى تجاوب الحكومة الألمانية مع مسعى التقارب الذي رفعه بيناش ؟.

لم يتأخر الفهرر كثيرا، في رده على تلك المبادرات التشيكية، ففي يوم 20 فبراير 1938 أعلن في خطابه أمام الرايخستاغ أن بلاده عازمة على إعادة دمج عشرة ملايين ألماني يقيمون خارج حدود ألمانيا إلى أحضان الرايخ الثالث[2]، لقد كان هذا الإعلان سببا كافيا لدفع قائد أركان الجيش التشيكوسلوفاكي الجنرال كريسي Kreicy إلى إصدار بلاغ إلى حكومته أعلن من خلاله اتخاذ إجراءات الدفاع تحسبا لأي طارئ «نحن نعرف أن ثمة إمكانية حدوث هجوم ضد الجمهورية دون إعلان للحرب، وعليه فإنه ينبغي علينا تهيئة قواتنا لهذا الاحتمال،حتى لا نؤخذ على حين غفلة »[3] وأبدت الحكومة نيتها في نقل مصانع سكودا الإستراتيجية إلى داخل العمق التشيكي تأمينا لها من الضربات الألمانية، وتكثيف العمل الغير منقطع داخل المصانع الثمانية للطيران لإتمام خطة التعبئة الصناعية.

بما أن هذه الإجراءات تصادفت زمنيا مع عملية ضم النمسا إلى الرايخ، وحرصا منها على تنفيذ مشروعها التوسعي في ظل الهدوء التام، عمدت الدبلوماسية الألمانية إلى الإعلان عن عدم وجود أية مطالب ترابية ترفعها إلى الحكومة التشيكوسلوفاكية، وعشية عملية احتلال النمسا تناقش الماريشال غوربنغ Goreing مع الوزير المنتدب التشيكوسلوفاكي في برلين ماستني Mastny. حيث أكد المسؤول النازي الموقف السابق لحكومته بعدم وجود أي نوايا سيئة إتجاه تشيكوسلوفاكيا، ولا وجود لما يبرر

---

(1) - Les archives secretes de wilhelmstrasse T 2. 25. Berlin 23 Fev 1938.

(2) - V. Potemkine. opcit. P. 546.

(3) - Ibid.

حالة القلق التي كانت تغمر الجمهورية التشيكية. ومساء ذات اليوم جددت الحكومة الألمانية ضماناتها لبراغ بإلزام قواتها الغازية للنمسا بضرورة البقاء بعيدا عن الحدود التشيكية بمسافة تزيد عن 15 كلم[1] ، لقد كانت الغاية الألمانية من وراء هذه التأكيدات واضحة وهي محاولة إبقاء تشيكوسلوفاكيا هادئة وممتنعة عن تعبئة قواتها في حالة وقوع أي توتر أو تدهور للوضع أثناء تنفيذ عملية الاحتلال.

ولكن ريثما تمت تلك العملية وفق ما خطط لها في برلين، باشرت الحكومة النازية مخططها لتسوية المسألة السوديتية، بداية بالتنصل من الوعود التي تقدم بها مسئولوها للحكومة التشيكوسلوفاكية بحجة أن تلك الوعود ليس لها أي أثر مكتوب فأبلغ ريبنتروب من خلال سفرائه في كل من لندن وباريس الحكومتين الغربيتين بعدم وجود أية تعهدات ألمانية مكتوبة بخصوص المطالب الترابية في تشيكوسلوفاكيا[2]واستغل الفهرر لقائه بهيلين يوم 28 مارس 1938 ليحرض هذا الأخير على ضرورة صياغة لائحة مطالب أكثر راديكالية، واعتبارها حدا أدنى لمواصلة أي حوار بين الحزب وحكومة براغ، وبناءا على المحضر الرسمي السري لهذه الجلسة فإن هتلر قد أقر اقتراح هيلين بخصوص رفع مطالب لا يمكن الحصول لها على رد إيجابي ،وبالتالي يكون الهدف الأساسي من المفاوضات ليس هو البحث عن حل يرضي جميع الأطراف، وإنما إطالات أمد الأزمة إلى أن تحين فرصة التدخل المباشر للرايخ في حل هذه المسألة[3]، كما أوصى الفهرر ضيفه بضرورة العمل المشترك مع ممثلي الأقليات الأخرى، وبالخصوص تنسيق العمل مع الانفصاليين السلوفاك[*] .

---

[1] Ministère des affaires étrangères français. Le livre Jaune Français. Documents diplomatiques. 1938-1939. Pièces relatives au événements et au négociations qui ont précèdes l'ouvertures des hostilités entre l'Allemagne d'une part et la France et L'Angleterre d'autre part. ed. Paris Imprimerie Nationale 1939. Doc.N 3,4,5. Le 12 Mars 1938.

[2]- Les archives secretes de wilhelmstrasse T 2.doc 45. Berlin 23 Fev 1938.
[3]- ibid.doc n° 53 sans date .

[*] تعود أولى الإتصالات بين بعض قياد حزب ألمان السوديت وعلى رأسهم النائب Frank مع هلينكا تعود إلى النصف الأول من شهر فيفري 1938 حيث تم الإتفاق خلال هذه المحادثات على تكييف التعاون بين الحزبين لتحقيق أهدافهما.
أنظر Ibid. Doc n° 23, sans date

تبعا لهذه التوجيهات أعلن هيلين بمناسبة انعقاد مؤتمر حزبه يوم 25 أفريل 1938 بمدينة كارلسباد ثمانية مطالب غير قابلة للتعديل، فطالب بالاستقلال الإداري للأراضي السوديتية، وحق السوديتيين في الإعتراف لهم بالقومية الألمانية وفلسفة العالم الألماني، أي الحق بأن ينادون بالعقيدة القومية الإشتراكية عن طريق فتح الباب واسعا أمام نشاط التنظيمات الثقافية، والسياسة النازية، وحتى الشبه عسكرية لممارسة نشاطها عبر كامل التراب التشيكي[1]. لقد دفعت وثيقة كارلسباد بقية الأحزاب الألمانية المعروفة بالنشيطة للتخلي على نهجها السابق، والإلتحاق بجبهة هيلين.من جهة أخرى أحدثت لائحة كارلسباد إجماعا في رد الفعل التشكي الرافض لتلك المطالب على المستويين الرسمي، والشعبي. فقد أجمعت جرائد الأحزاب الإشتراكية والقومية على رفض اللائحة وإنتقادها، وطالبت بوقف المفاوضات إلى غاية توفير الظروف المناسبة لإستئنافها وهي النقطة التي قاسمتها فيها جرائد الأحزاب الأكثر ميولا لنهج التفاوض والتنازلات التابعة لحزب كبار المزارعين والحزب الوطني الديمقراطي، وكان السبب الرئيسي وراء رفض تلك المطالب لما في فيها من إنعكاسات سلبية على إستمرار الدولة، فإنفصال إقليم السوديت سيكون بمثابة بداية تفكك الدولة، ذلك أن بقية الأقليات الأخرى المنظوية تحت لواء الدولة لن تتوانى في المطالبة بحقها في تقرير مصيرها وبالتالي حدوث التفكك الآلي لهذه الدولة، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الشيكي حينما وصف الموافقة على اللائحة يمثل عملية إنتحار للدولة.[2]

و بحلول شهر ماي أقدمت الحكومة التشيكية على تنظيم الإنتخابات المحلية، وهي الإنتخابات التي جرت في جو من التوتر والإضطرابات، حيث وقعت عدة مصادمات بين قوات الأمن والعناصر النازية من أبناء الأقلية الألمانية، كانت أهمها في منطقة تروبو Troppau، وماريش شونبارج Mahrish Shonberg [3]

[1]- Les archives secretes de wilhelmstrasse T 2.doc 68 Prague 26 Avril 1938.

[2]- Ibid, Doc N° 74, Prague 7 Mai 1938.

[3] – Ibid .

إنتهز حزب هيلين المشادات ليجمد كل إتصالاته بالحكومة المركزية، وإرتسمت في الأفق بوادر أزمة دولية جديدة بعد إعلان حكومة الرايخ عن نفاذ صبرها أمام رؤية رعايا ألمان يذهبون ضحية الغطرسة التشيكية، وردت حكومة براغ بإتهام برلين بإعلان التعبئة، ونقل جنودها وآلياتها العسكرية قرب الحدود الشيكية، لكن إمكانية تحول النزاع الألماني-الشيكي إلى صراع أوربي عام بقية متوقفة على الموقف الذي كانت ستتخذه الدول الغربية المقربة من براغ.

يوم 14 ماي 1938 نشرت جريدة نيويورك تايمز الأمريكية مقالا للصحفي الإنجليزي أوجير Augure، أكد أن شمبرلان لم يكن يستخف حينما عرض مقايضة السلام مع هتلر بالتنازلات الإستعمارية، وتجزئة تشيكوسلوفاكيا، وفي اليوم الموالي نشرت جريدة نيويورك هيرالدتريبون بلاغا من لندن يؤكد أن لا فرنسا ولا بريطانيا ولا الإتحاد السوفياتي مستعدون لمساعدة براغ[1] . لقد هدفت هذه الحملة الصحفية إلى إنجاح الضغوطات الدبلوماسية التي باشرتها الدبلوماسية البريطانية حينما تأكد السفير هندرسن من أن ثمة حشد لقوات الدولتين عند الحدود، وشدد وزير الخارجية البريطاني اللورد هاليفاكس في لقائه مع الوزير التشيكي المنتدب في لندن على ضرورة تجنب الحرب بكل الوسائل، ولو كان ذلك بواسطة تلبية المطالب المقترحة في كارلسباد، كما إستفسرت الحكومة البريطانية لدا الحكومة الألمانية عن الأهداف المتوخاة من وراء جمعها لقواتها قبالة الحدود التشيكية، رد الحكومة الألمانية جاء مطمئنا للأنجليز كون تلك التحركات لا تعدو مجال الحركة العادية للجنود، ولم يفت ربنتروب أن يذكر في رده هذا بحادث مقتل إثنين من الألمان عند الحدود التشيكوسلوفاكية، وتأكيد عزم الشعب والدولة الألمانية على الثأر لمواطنيها.[2]

حاولت الدبلوماسية البريطانية ثني الألمان عن عزمهم هذا من خلال التصريح الذي أدلى به السفير هندرسن للمسؤولين الألمان من أنه إذا إستمرت عملية حشد القوات الألمانية قرابة الحدود التشيكوسلوفاكية، فإن ذلك سيكون من شأنه جر القوات الفرنسية إلى إعلان التعبئة، وعندها لا يمكن لبريطانيا البقاء خارج الصراع لأمــد طويل[3]

من جهتها سعت الدبلوماسية الفرنسية المتخوفة كثيرا من الإجراءات العسكرية التي أقدمت برلين على إتخاذها خلال هذه الأزمة، التي عرفت بأزمة ماي 1938، إلى

---

(1)- V. Potemkine. opcit. P. 568
(2)- Les archives secretes de wilhelmstrasse T2. Doc .N ° 97. sans date.
(3). Ibid. Doc .N° 98.Berlin 21 Mai 1938.

ضمان الدعم الإنجليزي في حالة نشوب صراع مسلح بين ألمانيا وحليفتها تشيكوسلوفاكيا، وبدرجة أكبر عمل دلادي Daladier وزيره للخارجية جورج بوني لبلوغ المستحيل بغية تفادي إنزلاق الوضع إلى هكذا صراع، بحكم الوضع الإستراتيجي الذي أصبحت لا تحسد عليه، حيث كان في مقدور القوى النازية والفاشيستية مهاجمتها من ثلاث جبهات رئيسية، الشمالية الشرقية، والجبهة الشرقية والجبهة الجنوبية، بفعل الحرب الأهلية الإسبانية، وعليه دعى دلادي نظيره البريطاني لممارسة كل الضغط على براغ من أجل دفعها لإستئناف المفاوضات مع ألمان السوديت والبحث عن الحل السلمي للأزمة[1] وبدأت أولى المساعي البريطانية-الفرنسية للضغط على براغ يوم 07 ماي حيث وجهت الحكومتان نداءا إلى براغ دعوها فيه إلى مباشرة المفاوضات مع عناصر حزب هيلين، محذرين إياها من مغبة التمادي في رفضها لمطالبه، لأن ذلك سوف يجعلها تتحمل مسؤولية الحرب العامة إن تطورت الأزمة إلى تلك الدرجة والمسؤولية الأخلاقية عن تحطيم السلام الأوربي. كما ناشدت الدبلوماسية الغربية الحكومة الألمانية التدخل لدا هيلين، وممارسة تأثيرها عليه بغية حمل هذا الأخير لتليين موقفه بخصوص الحوار مع الحكومة التشيكوسلوفاكية[2].

تحت تأثير الضغوطات البريطانية- الفرنسية، ردت الحكومة التشيكوسلوفاكية يوم 13 ماي على مسعى الدولتين الغربيتين بقبولها مبدأ إستئناف المفاوضات لمناقشة مطالب كارلسباد، ومن جهتها أرسلت الحكومة الألمانية تعليماتها إلى هيلين يوم 26 ماي 1939 لمباشرة التفاوض مع براغ، وما ينبغي الإشارة إليه هنا أن هذه الإستجابة الألمانية للمطلب البريطاني لم تكن أبدا خضوعا لهذا المطلب، ولكن الأسباب الموضوعية لها تتمثل في كون الإستعدادات العسكرية للعملية الخضراء Cap. Verte التي كانت القيادة العليا للجيش عاكفة على إنجازها، والخاصة بتنظيم الهجوم المباغت والكاسح ضد تشيكوسلوفاكيا لم يتم الإنتهاء من كامل تدابيرها، وتوقع واضعوها إن تلك الخطة تكون قابلة للتنفيذ في الفترة الممتدة بين 1 و15 أكتوبر 1938.[3] أما السبب

[1] - Les archives secretes de wilhelmstrasse T2. Doc .N ° 104. Paris le 23 Mai 1938

[2]- Ibid. Doc. N° 145. Berlin. 7 Juillet 1938.

[3] - Ibid.

الثاني فهو الحرص الذي أبداه الفهرر على ضرورة تحقيق تسوية لصالح الرايخ في قضية السوديت دونما الدخول في صراع مسلح مع القوى الغربية. وبعد مرور قرابة شهر على إستئناف المحادثات بين الحكومة وحزب ألمان السوديت لم تصل تلك المفاوضات إلى أي نتيجة تذكر(*)، مما إضطر الدبلوماسية البريطانية إلى التدخل مرة ثانية في هذه الأزمـ ـ ـ ـة.

2 - وساطة وضغط الدبلوماسية البريطانية الفرنسية على بـراغ :

في منتصف شهر جويلية قام أحد اقطاب مجموعة كليفدان Cliveden، المتنفذة في الميدان المالي في إنجلترا وهو اللورد لوندوندري londonderry بزيارة برلين، حيث إلتقى بالمسؤولين الألمان[1]، وكانت ثمرة هذه اللقاءات الرسالة الشخصية التي وجهها هتلر إلى شمبرلان، والتي نقلت إلى لندن يوم 19 جويلية 1938 من قبل الكابتن فيدمان Wiedmann، وكان هذا من الضباط المقربين إلى الفهرر ، بخصوص إستعداد الفهرر التام لإقامة صداقة دائمة مع بريطانيا، لأنه لا يوجد حسبه ما يبرر قيام صراع مسلح بين الشعبين الألماني- الإنجليزي، وكذلك رغبة القائد الألماني في إيجاد تسوية سلمية للقضية السوديتية. هذه المقترحات تمت مناقشتها في باريس في نفس اليوم، حيث إلتحق وزير الخارجية البريطاني بموكب الأسرة الملكية المتواجد في باريس، وأفضت المحادثات الفرنسية- الإنجليزية التي تمت في سرية تامة إلى قبول المقترحات الألمانية، وشددت الحكومة الفرنسية على وجوب أن يكون الوفاق بين بريطانيا وألمانيا بداية حتمية لبناء وفاق فرنسي-ألماني.

ومن جهة أخرى أوصت الحكومة الفرنسية الوزير البريطاني بضرورة الضغط المستمر على حكومة براغ[2]، وبناءا على ذلك طلبت الحكومة البريطانية يوم 22

(*) بعد دراسة طويلة من نواب حزب ألمان السوديت لمشروع قانون الدولة حول الأقليات المقترح من قبل حكومة براغ والذي وعد بالإصلاح اللغوي، ورفع حصص الأقليات من الميزانية وفتح الوظائف رفض هؤلاء النواب كل بنوده أعادوا المفاوضات أنظر : إلى نقطة البدايـة.
Les archives secretes de wilhelmstrasse T2.Doc N° 80. Prague.
(1) - V. Potemkine. opcit. P. .624
(2) - Ibid , Document N° 159, Paris 22 Juillet 1938.

جويلية 1938 من الحكومة التشيكوسلوفاكية إتخاذ إجراءات حاسمة لتهدئة الوضع في أوربا، مما دفع بهذه الأخيرة إلى الإعلان عن إستعدادها لمعالجة بنود لائحة كارلسباد بما في ذلك مطالب الإستقلال الذاتي ،غير أن المشكلة لم تعد عالقة عند هذه النقطة، بل تعدت ذلك الحد. فلم يعد هيلين يرغب في تلبية مطالبه السابقة. ففي يوم 29 جويلية 1938 وبمناسبة المهرجان الذي نضمته الأقلية الألمانية في مدينة بريسلو، أعلن زعيم حزب ألمان السوديت عن تمسكه بمبادئ الرابطة الجيرمانوية Pangermanisme قائلا : «أنه ينبغي أن يخضع الألمان في كل البلاد إلى حكومة ألمانية واحدة ،وإلى قوانين ألمانية وإلى طريق الدماء الألمانية»[1].

و تجنبا لوقوع الأسوأ سارعت الحكومة الإنجليزية بإيفاد إلى براغ اللورد رنسيمان Runciman، وكان هذا وزيرا سابقا للتجارة وعضوا بارزا في حزب المحافظين، لإسداء النصائح للحكومة التشيكوسلوفاكية، والعمل من أجل توجيه الطرفين نحو الوفاق في أقرب أجل.جرت محادثات بين اللورد رنسيمان والحكومة التشيكوسلوفاكية من جهة، وبين رنسيمان وكونراد هيلين من جهة أخرى، وعلى إثر هذه المحادثات وضعت حكومة براغ مشروعا جديدا نشرته في 27 أوت، أوصت فيه بتقسيم الدولة التشيكوسلوفاكية إلى واحد وعشرون (21) دائرة، تملك كل واحدة منها إستقلالها الإداري، وكان هذا المشروع وسيلة غير مباشرة لإرضاء مطالب ألمان السوديت إرضاءا جزئيا، ولكن هؤلاء صرحوا بأن هذا الحل غير كاف، وأخفقت على هذا النحو محاولة إصلاح ذات البين [2]، وتبدل وجه القضية، فالحكومة الألمانية التي بقيت إلى هذا التاريخ تناور في الخفاء دخلت المسرح.

---

(1) - V Polemkine, Op-cit, p 578.
(2) - Les archives secretes de wilhelmstrasse T2. Doc N° 225, Prague 30 Aout 1938.

فبعد إستدعاء الفهرر لهيلين يوم 1 سبتمبر 1938 أمره برفض كل مقترحات التسوية التي جاء بها اللورد رنسيمان، والمطالبة بتسليم إقليم السوديت إلى الحكومة الألمانية بعد إجراء الإستفتاء، وتبع ذلك تعليق الحزب لكافة إتصالاته مع حكومة براغ يوم 7 سبتمبر مما شكل النهاية العملية لمهمة اللورد رنسيمـان.[1]

عززت هذه الظروف موقف المستشار الألماني، الذي ألقى يوم 12 سبتمبر 1938 خطابا بمناسبة المؤتمر السنوي للحزب النازي في نورمبارج، دعى من خلاله إلى ضرورة تمتع ألمان السوديت بحق تقرير مصيرهم[2] ولم يكن هتلار يقصد من ذلك الإستقلال الذاتي، وإنما تمكين السودتيين من الإنفصال على براغ كخطوة أولى تتلوها خطوة الإنضمام النهائي في أحضان الرايخ الثالث.

لقد حفز خطاب نورمبارج سكان الإقليم على التظاهر، وإحداث الإضطرابات الأمر الذي دفع بالشرطة إلى منع هذه الحركة الإحتجاجية، وفي يوم 13 سبتمبر طالب ألمان السوديت بضرورة سحب الحكومة التشيكوسلوفاكية لمختلف أجهزتها الأمنية من (الشرطة ودرك) من جميع الأراضي التي يشكلون فيها الأكثرية السكانية، لكن براغ لم تستجب لهذه الدعوة، مما زاد في تفاقم الأوضاع، وتوقع المراقبون وقوع حوادث دامية من حين لآخر، قد تستغلها ألمانيا لتبرير تدخلها العسكري في المنطقـة.

عندها وجدت حكومة صاحبة الجلالة نفسها مجبرة للقيام بمساعي دبلوماسية جديدة، وعلى أعلى المستويات حيث أرتئ الوزير الأول ضرورة مفاوضة هتلار بنفسه من أجل إنقاذ السلام المهـدد.

إنطلقت المحادثات الأولى بين شمبرلان وهتلار في الإقامة الجبلية لهذا الأخير في براتسجادن Berchtesgaden يوم 15 سبتمبر 1938، وخلال هذا اللقـاء أكـد

---

[1] Les archives secretes de la wilhlmastrasse T 2, Document N° 250, Prague, 8 Sept 1938.
[2] - Ibid . Doc n° 272 – 273. Londres , Paris , le 13/14/ Sep 1938.

هتلر لنظيره البريطاني عن عزمه التام بخصوص ضم الأقاليم التشيكوسلوفاكية الناطق سكانها باللغة الألمانية، ويشكلون فيها الأكثرية إلى الرايخ.[1]

وأضاف بصيغة ذات التهديد أنه إذا لم تسوى هذه المسألة بأقصر مهلة فإنه مستعد وعازم على إستعمال القوة. أمام هذا التهديد المعلن باشرت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية ضغطهما على الحكومة التشيكوسلوفاكية، حيث أرسلا إلى هذه الأخيرة مذكرتين مؤرختين في 19 سبتمبر نصحاها فيها بوجوب التخلي للألمان عن الأراضي التي كان يطالب بها هتلر. وفي ليلة 20 و21 سبتمبر ضغطت الحكومتان بشدة على حكومة براغ لإنتزاع موافقتها.

يبدو أن تلك الضغوطات قد أثمرت في ثني الإرادة المتصلبة للرئيس بيناش حيث قرر مجلس الوزراء التشيكي ليلة 21 سبتمبر بـعد نقاش ساخن الإمتثال لتلك المطـالب [2]. عند ذلك جر لقاء ثاني بين شمبرلان وهتلر، ففي 21 و إلى 22 سبتمبر توجه شمبرلان إلى ألمانيا وإلتقى بهتلر في غودسبارج Godsberg. وأثناء هذا اللقاء قدم الوزير الأول البريطاني للفهرر جواب الحكومة التشيكوسلوفاكية بما يرضي رغبات ألمانيا، ولكن هتلر أبدى مطالب جديـــدة.

قال هتلر أن التخلي عن الأراضي التي قبلت الحكومة التشيكوسلوفاكية التنازل عنها لألمانيا يجب أن تتم بدون إبطاء، كما يجب أن يخلي الجيش التشيكي هذه الأراضي في آجال زمنية لا تتعدى الفاتح أكتوبر، شريطة أن تتم هذه العملية دون إلحاق أي ضرر بالتحصينات العسكرية التي كانت تتمركز فيها هذه القوات، وفوق ذلك إشترط على التشيكيين المغادرين لهذه المناطق ضرورة ترك أموالهم وممتلكاتهم كتعويض عن الأضرار التي لحقت السكان الألمان من جراء عملية الضم القوى التي خضعوا لها طيلة 20 سنة الماضية.

---

[1] Les archives secretes de la wilhelmstrasse T 2. Doc N° 282, Berchtrogaden 15 Sept 1938.
[2] Ibid , Doc N° 318 Prague, 26 Sept 1938.

وأخيرا يجب توسيع نطاق الأراضي التي يجب أن تحول إلى ألمانيا، عن طريق إجراء إستفتاء في نقاط أربعة أخرى كانت الأغلبية الألمانية فيها مدار نقاش وجـ ـ ـ دل.[1]

في هذه المرة نقلت الحكومة البريطانية هذه المطالب الجديدة الى براغ، ولكن دون إسدال النصح لها بقبولها، وفي يوم 25 سبتمبر ردت الحكومة التشيكوسلوفاكية بالرفض على مذكرة غودسبارج.

لقد كان ذلك الرفض فرصة للفهرر ليفجر ثورة غضبه على حكومة براغ، حيث ألقى خطابا مدويا في قصر الألعاب في برلين، صرح فيه بأن تسوية المعضلة السوديتية أمر لا مناص منه، وشدد على أن هذه القضية ستكون آخر مطلب ترابي تتقدم به الحكومة الألمانية في أوربا، وفي حال تسوية هذه القضية فإن بلاده تتعهد بعدم التدخل في الشؤون التشيكوسلوفاكية « إننا لا نريد البتة ضم التشيكيين »[2].

وجدد في ذات الخطاب نفاذ صبره تجاه القمع التشيكي لبني جلدته، وعزمه على تسوية هذه القضية في أول أكتوبر، وفي الحديث الذي جرى بين هتلر والسير هوراس ولسن أحد كبار موظفي الدولة الإنجليزية، وكان قد أرسله شمبرلان ليكون على اتصال مع الفهرر، أكد هذا الأخير أن عمل ألمانيا سيبدأ في 28 سبتمبر 1938.

وفي الوقت الذي أوشكت فيه العلاقات بين البلدين على الإنقطاع، بادر الرئيس الأمريكي روزفلت صبيحة 28 سبتمبر بتوجيه رسالة شخصية إلى الزعماء الأوربيين إقترح من خلالها فكرة عقد مؤتمر دولي، ولكن دون إلزام بلاده بإدارة ذلك التحكيم[3] ومن ناحية أخرى طلب موسوليني من هتلر أن يؤجل عمله العسكري لمـ ـدة 24 سـ ـ ـ ـاعة

(1) Les archives secretes de wilhelmstrasse T 2. Document. N° 332. Godes Berg. 22 Sept 1938.
(2) Ibid . Document. N° 377.26 Sept 1938.
(3) Department of the state. Paix et guerre .la politique étrangere des états unis 1931-1941, ed (Washington 1943), P 65.

واستنفاذ كل الحلول الدبلوماسية. لقد نجحت المساعي الإيطالية في إقناع الفهرر بفكرة المؤتمر الدولي، حيث أصدرت الحكومة الألمانية بيان أكدت فيه قبولها المبدئي لعقد مؤتمر تحضره القوى الأوربية الأربعة العظمى في اليوم الموالي.

3 - مؤتمر ميونيخ ونتائجـــــه :

تحت تأثير الاعتقاد بإمكانية نشوب حرب أوربية عامة في شهر سبتمبر 1938 اضطرت الدبلوماسية الغربية (الفرنسية-البريطانية) إلى السير بخطى متسارعة نحو الرضوخ لرغبات الحكومة الألمانية، حيث شكل نجاح المسعى الإيطالي في الوقت العصيب في ثني هتلر عن الدخول الأرضي التشيكية عنوة، وتأجيل ذلك الدخول لمدة 24 ساعة ليتحقق بطريقة سلمية الحدث الأهم بالنسبة للوزير الأول البريطاني، الذي كان يلقي خطابا أمام مجلس العموم البريطاني، وما إن وصلت دعوة المستشار الألماني له للتنقل إلى ميونيخ للتفاوض المباشر، حتى انفجر غبطة وسعادة، وهو شعور قاسمه إياه أغلبية أعضاء مجلس العموم المتحمسين لفكرة الإتفاق مع ألمانيا النازية، وحتى أعضاء الحكومة الفرنسية.

وفي منتصف نهار 29 سبتمبر 1938، اجتمع كل من هتلر وموسوليني ونيفيل شمبرلان وايدوارد دالادي في ميونيخ، إن أبرز ما ينبغي الإشارة إليه عند الحديث عن أطراف المؤتمر، هو عملية إبعاد الطرف الثاني في القضية والمعني الأول بمقررات المؤتمر وهو ممثل الحكومة التشيكوسلوفاكية، بناءا على رغبة الفهرر. لقد دار الاجتماع وفق قاعدة المقترحات الألمانية(*) وانتهى بفرض الإرادة الألمانية التي حصلت على الأراضي التي كان ألمان السوديت يشكلون فيها الأغلبية والتي كانت تضم 2,8 مليون ألماني و700 ألف تشيكي، بقي بعض الألمان في الأراضي التشيكية أي

(*) رغم عدم العثور على الوثيقة التي تقدم بها الدوتشي أثناء مداخلته في المؤتمر و التي أعتبرت قاعدة للنقاش ضمن المحضر الرسمي للجلسة، إلا أن شهادة بريك كوردت I Kordt أمام المحكمة العسكرية الأمريكية الرابعة في نورمبارغ يوم 4 جوان 1948 في قضية ويزكار تكشف أصل هذه الوثيقة التي أعدت في مقر وزارة الخارجية الألمانية من قبل غورنيغ وثيرات وويزكاز وبعد قرارها من قبل الفهرر قام شميدت بترجمتها إلى اللغة الفرنسية، ومررت إلى السفير الإيطالي في برلين الذي بدوره أبلغ محتواها إلى الدوتشي الذي كان في طريقه إلى ميونيخ.

أنظـر :

W. Shirer. le troisième Reich Des origines jusqu'à la chute. Tome 1 .Ed. Paris le livre de poche 1966. p 550.

المناطق التي يألفون فيها أقلية صغرى، ولكن وجد الكثير من التشيكيين أنفسهم تحت السيطرة الألمانية.

ورأت الدبلوماسية الغربية أنها حققت نوعا من المكاسب حين قارنت بين بنود اتفاق ميونيخ والمطالب التي رفعها الفهرر في مذكرة غودسبارج، و يمكن إدراج هذه المكاسب في خانة التخفيفات التفصيلية، ومنه على سبيل المثال تمديد الآجال الزمنية لعملية احتلال المناطق التي تخلت عنها الحكومة التشيكوسلوفاكية عوض أن يتم ذلك في أول أكتوبر وفقا لما ورد في مذكرة غودسبارج، حيث مددت العملية من الأول إلى اليوم العاشر من أكتوبر كما أنه بمقتضى بنود هذا الاتفاق أصبح في إمكان التشيكيين النازحين عن الأراضي المتخلى عنها أخذ أموالهم ولهم الحق خلال مهلة قدرها ستة أشهر أن يصرحوا بأنهم يريدون الإحتفاظ بالجنسية. أما فيما يتعلق بالنقطة الأساسية وهي قضية الحصون التشيكوسلوفاكية، فقد تمسكت ألمانيا بإرادتها القاضية بوجوب ترك التحصينات التشيكوسلوفاكية المتنازل عنها دون تدمير.(1)

كما ضمت تعهد القوى الأربعة المشاركة في المؤتمر بتقديم ضمانها للحدود التشيكية الجديدة، بعد إتمام براغ كامل ترتيبات الجلاء عن السوديت وتسوية قضية الأقليات البولندية والمجرية، و أوكل المؤتمر مهمة رسم الحدود الجديدة وإجراء الإستفتاء في المناطق الغير مفصول فيها إلى لجنتين : لجنة ألمانية-تشيكية، ولجنة دولية تتألف من مندوبين عن الدول المشاركة في المؤتمر(2) (لاطلاع على مضمون الاتفاق انظر الملحق رقم 3).

وبعد معارضة وطول تردد أجبر الوفد التشيكي المتكون وقتها من وزير الخارجية والوزير التشيكي المنتدب في برلين اللذان بقي في قاعة مجاورة للقاعة التي دار فيها الاجتماع تحت ضغط الوزير الأول البريطاني ورئيس المجلس الوزراء الفرنسي على قبول بنود الإتفاق، وبذلك تكون الحكومة التشيكوسلوفاكية قد انحنت، واستقال الرئيس بيناش الذي اختار لندن منفى اراديا لـ ـ ـ ـه(3).

---

(1) Le livre Jaunes Français. Doc .n° 15 .Paris. 3 Oct 1938.
(2) Ibid.
(3) W. Shirer op-cit P 553.

أما الدوائر السياسية المتنفذة في كل من لندن وباريس فإنها أملت في رؤية نهاية للمشروع التوسعي الألماني بعد تسوية مسألة الألمان الموجودين خارج حدود الرايخ لعل أكبر الحاملين لهذا الأمل كان شمبرلان الذي اعتقد أنه يمكن الوثوق بوعود هتلر المتكررة بخصوص هذه النقطة، وكان آخرها ما أعلنه أثناء مؤتمـــر ميونيـــخ.

أما الذين كانوا واعين بالمخططات المستقبلية لألمانيا الهتارية ،فإنهم اعتقدوا بأفضلية كسب عامل الوقت، وعليه فإن مصلحة الدولتين الغربيتين وفق توجهات قادتهما كانت تأجيل الحرب حتى يتمكنوا من دخولها في أفضل الظروف.[1]

لقد ألحقت سياسة ميونيخ أضرارا جسيمة بالقيم الأخلاقية في الحياة الدولية نتيجة لما سيلحق العلاقات الدولية من فوضى بسبب التخلي عن تشيكوسلوفاكيا، وفقدان الدول الغربية لهيبتها وكرامتها. ومن ناحية أخرى فإنه رغم إجماع المؤرخين على التأكيد عن مدى أهمية الراحة حيث حققت الدول الغربية تقدم هام في الميدان الصناعي للقوات الجوية على رغم من أن هذه العملية لم يشرع فيها إلا مع نهاية سنة 1938 [2](أنظر جدول في الملحق رقم 04)،ومع أن الأعمال الصناعية قد بلغت نفس الوتيرة الموجودة في الإنتاج الحربـــي الألماني غير أن القدرات الحربية الألمانية استفادت بدرجة كبيرة بضمها للمنطقة الصناعية التشيكوسلوفاكية الكبيرة، ولا سيما مصانع سكودا[*] ذات الشهرة العالمية بزيادة لم يكن في وسع بريطانيا العظمى وفرنسا تعويضها في أجل قصير ، كما أن اختفاء الجيش التشيكوسلوفاكي لاحقا سيحرم فرنسا من الاعتماد على جيش قوامه حوالي 30 فرقة ذات تكوين وتجهيز حربي متميز، ناهيك عن فقدان استراتيجية الموقع الجغرافي للجمهورية التشيكية الجارة المباشرة لألمانيا، حيث كان هذا الموقع يقدم للفرنسيين منطلقا ميثاليا لمهاجمة ألمانيا من خلفها، وأخيرا فإن إدخال الدولة التشيكوسلوفاكية المصغرة في النطاق الاقتصادي الألماني، قد سمح للرايخ بالحصول على التفوق في المناطق الدانوبية والمناطق البلقانية.

---

[1] بيار رونوفان، الأزمات الدولية ، ص 548.
[2] مرجع نفسه .
[*] تعتبر مصانع سكود الممون الرئيسي لرومانيا ويوغسلافيا بالعتاد الحربي، كما أنها صممت وموّنـة القـوات الجويـة الفرنسية بمحركات الطائرات، وبوضع ألمانيا يديها عليها وكذا مصانع الكروب أصبحت ألمانيا الممون الرئيـسي لأوربـا الوسطى الشرقية بالعتاد الحربي.
أنظر : Le livre Jaunes Français, Document N° 80, Berlin le 19 Mars 1939.

ويجمع المؤرخون على أن عملية إقصاء الإتحاد السوفياتي الحليف الشرقي القوي لفرنسا من قبل الدبلوماسية الغربية قد شكلت أحد النتائج الخطيرة لسياسة ميونيخ، حيث أبدى الاتحاد السوفييتي تذمره من الموقف الغربي، والشعور بعدم الثقة المتزايدة في السياسة الفرنسية[1] فقد كتبت جريد لوجورنال دي موسكو Journal de Moscou في عددها الصادر يوم 4 أكتوبر 1938 ما نصه : من هو الذي لا يزال يعتقد في كلمة فرنسا ومن سيبقى حليفا لها ؟ ولماذا تقوم الحكومة الفرنسية التي ألغت بنفسها الميثاق المبرم مع تشيكوسلوفاكيا باحترام الميثاق الفرنسي-الروسـ ـ ـي ؟[(1)]

أما النتائج الاقتصادية والاستراتيجية لاتفاق ميونيخ فلا يوجد لها أي أثر في الوثائق الدبلوماسية الإنجليزية والفرنسية، مما يدل على عدم التفكير فيها من قبل القادة الغربيين.

إن الكيفية التي سارت بها أحداث هذه الأزمة تدفع المهتم إلى استفسار عن سبب عدم وجود أية مقاومة جدية لسياسة الألمانية التوسعية ؟ و سبب غياب رد فعل قوى من جانب الدول الغربية التي يهمها الأمر أكثر من غيرها ؟.

للرد على جملة هذه الأسئلة يتوجب علينا استعراض مواقف الدول العظمى من هذه المسألة.

4 - المواقف الدولية من أزمة السوديت :

- موقف الحكومة الإيطاليـ ـ ـ ـة :

لقد أقامت الحكومة الإيطالية علاقات متميزة مع ألمانيا منذ سنة 1937، أثرت بصفة مباشرة على موقف الدوتشي حيال عملية الأنشلوس، أولا: وخلال أزمة السوديت ثانيا ، والتي بدا فيها الموقف الإيطالي ثانويا ،وربما ما زاد في تأكيد هذا الطابع هو انعدام المصلحة الخاصة لإيطاليا للدفاع عن القضية التشيكوسلوفاكية، ففي المقال الذي نشره الدوتشي في جريدة البوبولو Popolo يوم 15 سبتمبر 1938ق «قال : إن

---

(1) بيار رونوفان. تاريخ الأزمات الدولية. مرجع سابق ص 549 .

الحقيقة الوحيدة التي ربما توصل إليها رنسيمان هي أنه لا وجود لأمة تشيكوسلوفاكية، ولا وجود لدولة اسمها تشيكوسلوفاكيا ... ».[1]

وتكلم عما كان يسميه عدم استقرار تشيكوسلوفاكيا العضوي ، حيث كتب « أن العرقيات المتعددة المكونة لهذا الكيان تحركها القوة النابذة Centrifuge، والارغام وحده من أبقى هذه الأطراف متوحدة، ومع توقف ذلك فإن ظاهرة تفكك تشيكوسلوفاكيا سيكون أمرا غير ممكن تجنبه ... »[2]، وفي خطابه في تريست Trieste يوم 18 سبتمبر طالب بضرورة إيجاد حل سريع لقضية السوديت، وأكد استعداده إلى الإنضمام إلى الصف الألماني في حالة تشكل جبهة أوربية معادية للرايخ [1] ومع هذا فإن الموقف الإيطالي كان يبدو عليه نوعا من الغموض، وذلك نظرا لجهل الحكومة الإيطالية بحقيقة النوايا الألمانية تجاه براغ، فقد فشلت المساعي الحثيثة للسفير الإيطالي في برلين خلال شهري أوت وسبتمبر في إقناع المسؤولين الألمان لإطلاعه بكامل حيثيات المشروع الألماني حتى تبني الحكومة الإيطالية موقفا ينسجم مع هذا المشروع، و مع ذلك فقد أقر الدوتشي جميع مواقف الفهرر خلال جلسات المؤتمر.

- موقف الحكومة البولنديـــــة :

لقد شهدت سنة 1934 ميلاد ميثاق عدم الإعتداء الألماني البولندي، وعليه كانت تلك سنة للتغير في نهج السياسة الخارجية البولندية، بغية تحويل المطامع التوسعية الألمانية صوب آفاق أخرى، وقد منحتها أزمة السوديت فرصة شعور بالنجاح في ذلك، كما أنها وفرت لها المناخ المناسب لحل خلافاتها مع براغ الموروثة عن تسويات مؤتمر السلام بخصوص إقليم تشان، وعليه كانت مواقف فرسوفيا تصب في هذا الاتجاه، فقد امتنع العقيد باك يوم 12 سبتمبر عن الإجابة عن الطلب الذي تقدمت له به الحكومة الفرنسية عما إذا كان سيقف إلى جانب فرنسا في حالة نشوب الحرب، وفي تطور لاحق في الموقف البولندي أقدمت حكومة فرسوفيا يوم 21 سبتمبر

(1) - Les archives secretes de la Wilhelmstrasse T 2. Doc .N° 283.

(2) IBID doc N° 283.

(1) بيار رونوفان تاريخ القرن العشرين مرجع سابق. ص 485.

1938 على إلغاء المعاهدة البولندية التشيكوسلوفاكية الخاصة بالأقليات، ولما بلغت الأزمة السودتية ذروتها في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر حشدت قواتها الاحتياطية على حدودها المشتركة مع تشيكوسلوفاكيا[1] وانتهت في أول أكتوبر إلى تهديد حكومة براغ بالحرب.

لقد أوقع العقيد **باك** سياسة بلاده الخارجية في مأزق خطير نظرا لضيق أفقه الاستراتيجي، ففي الوقت الذي كان مؤيدا للضغط الألماني الممارس على براغ بخصوص السوديت، يبدوا أنه تناسى إمكانية تحول المطامع الألمانية بعد السوديت صوب الدانزيغ، وذلك نظرا للثقة المفرطة التي أبداها تجاه تعهدات التي ما فتئ الفهرر يكررها على مسامعه، وحدها الأشهر القادمة كفيلة بكشف فداحة الخطأ الذي وقعت فيه السياسة الخارجية البولندية تحت قيادة باك، ومن ناحية أخرى أكد الموقف البولندي المنحاز إلى ألمانيا خلال هذه الأزمة لفرنسا استحالة اعتمادها كثيرا على تحالفها مع فرسوفيا [2]

- موقف الولايات المتحدة الأمريكيـ ـ ـة :

لقد دشنت الولايات المتحدة الأمريكية إبتداءا من سنة 1935 مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، والقائمة على مبدأ العزلة، وعدم التدخل في المشاكل الأوربية وذلك بعد تصويت الكنغرس على قانون الحياد 1935، والذي تبناه الرأي العام[*] ومع ذلك فإن الرئيس روزفلت حاول تحطيم هذا النهج في سياسة بلاده الخارجية، ففي الخطاب الذي ألقاه يوم 3 سبتمبر 1937 قال : «إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تأمل في حالة خلاف كبير بأن تبقى سليمة، ذلك لأن العالم الحديث فيه تضامن فني ومعنوي، لا يسمح لأية أمة أن تعزل نفسها عن تبدلات العالم السياسية والاقتصادية، ولذا فإنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تتجنب الدخول في

---

[1] les archives secretes de la Wilhelmstrasse T 2. Doc .N° 326 le 21 sept 1938.

[2] George Bonnet. Fin d'une Europe de Munich à la guerre. Ed. Gèneve Cheval Ailé 1948. p 137.

[*] تم التصديق على أول قانون خاص بالحياد في 31 أوت 1935 وبموجبه حضرت من خلاله الو.م.أ بيع السلاح للقوى المتحاربة في العالم، أما قانون 1936 فإنه منع تقديم القروض للدول الأوربية المتنافسة أما قانون ماي 1937والمعروف بـ Cach and Carry. والذي اشترط التسديد الفوري وتحويل البضائع من قبل زبائن و.م.أ بواسطة بواخر غير أمريكية، أنظر : Lise Pothier. Histoire des etats unis. Ed. Camando Medulo. 1987. p. 345

الحرب أن تبذل جهدها في صيانة السلام ، وتعمل باتفاق مع الأمم المدافعة عنـــــه.[1]

وجاءت سنة 1938 حافلة بالأحداث الداعمة لمبادئ وتوجهات الرئيس، فهل كانت الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة ودعم الديمقراطيات الغربية ؟

لقد صرح كاتب الدولة للخارجية في 17 مارس 1938 أن المشكل الرئيسي الذي يواجه العالم هو منهاج القوة، في إشارة واضحة إلى العدوان الألماني على النمسا، و أضاف هل أن هذا المنهاج سوف ينتصر مرة أخرى؟، أو على العكس فإن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى المسالمة الأخرى سوف تسعى دون كلل لتثبيت السلام والنظام والشرف والعدالة كأساس للعلاقات الدولية المتحضرة ؟.[2]

ولما بلغت حالة التوتر بين برلين وبراغ ذروتها في شهر سبتمبر استغل السفير الأمريكي في باريس ويليام بوليت W. BULLIT احتفال تدشين النصب التذكاري لنزول الجيوش الأمريكية عام 1918 عند رأس غراف GRAVE ليصرح بعبارات مطمئنة ،ولكن غير محددة إن بلاده يمكنها التدخل في حالة نشوب حرب أوربية إلى جانب فرنسا.[1]

لقد كان هذا الموقف كفيلا بتفجير غضب الرأي العام المناهض لفكرة التدخل في المشاكل الأوربية إلى درجة أجبرت الرئيس روزفلت إلى أن يتراجع عن مواقفه السابقة بـ 180 درجة، وصرح للصحافة يوم 9 سبتمبر بما نصه، " إن الذين يعتمدون على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حالة نشوب الحرب في أوربا مخطئون"[3]. موقف أكده الرئيس يوم 26 و27 سبتمبر حينما أوشكت الأزمة لتتحول إلى صراع مسلح، حيث اكتفى بتوجيه رسالة شخصية ناشد من خلالها القادة الأوربيين إلى ضرورة استنفاذ كامل الحلول الدبلوماسية المتوفرة بغية تجنب الحرب[4] ، ولكن

(1) Departement of the state.Opcit. p 63
(2) IBID.

(3)Les archives secretes de la Wilhelmstrasse T2. Doc. N° 260, Washington. 10 Sept 1938

(4) Department of the state .OP CIT P 76 .

دون أن يلزم حكومته بمسؤولية إدارة المفاوضات ، الشيء الذي أضفى على المبادرة الأمريكية طابع الطوبوي.

- الموقف السوفياتـــــي :

لقد ارتبطت الحكومة السوفييتية بالإلتزامات تعاقدية حيال الحكومة التشيكوسلوفاكية بموجب ميثاق التعاون المتبادل المبرم سنة 1935، الأمر الذي جعل من الموقف السوفييتي ذا وزن بالغ خلال هذه الأزمة، فقد أكد وزير الخارجية ليتفينوف litvinov خلال صائفة 1938، وفي أكثر من مناسبة استعداد بلاده للإيفاء بتعهداتها تجاه براغ إذا ما التزمت الحكومة الفرنسية بتنفيذ ما عليها من إلتزامات تجاه الحكومة التشيكوسلوفاكية، فهل تحققت كامل الظروف المناسبة لتنفيذ التعهدات السوفييتية.

لقد شهدت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والعواصم الغربية، خلال صيف 1938 حالة من التشنج بسبب أزمة الثقة الحادة التي عصفت بها جراء الانعكاسات السلبية التي خلفتها أحداث عملية التطهير الجماعي، التي لحقت بعض قيادات الجيش الأحمر من الفوضى والبلبلة داخل قيادة هذا الجيش، مما جعل المراقبين الإنجليز يستهينون بقدراته الفنية والعسكرية.

في حين أقام الفرنسيون تحفظاتهم من الموقف السوفييتي بناءا على التحليل الذي قدمه قائد أركان الجيش الفرنسي الجنرال جاملان Gamlin، والذي أكد فيه عدم إمكانية حدوث تدخل سوفييتي لحماية براغ ما لم يتم تذليل المصاعب التي كانت تطرحها مسألة العبور عبر الأراضي الرومانية والبولندية، وهي المسألة التي فشلت الحكومة الفرنسية في اقتلاع جواب ايجابي بشأنها من فرسوفيا [1] ،حيث ردت الحكومة البولندية على المذكرة الفرنسية يوم 25 ماي 1938 بخصوص فتح الأراضي البولندية أمام عبور القوات السوفياتية بالرفض، مبررة موقفها هذا بتخوفها من عدم ضمان النوايـا

[1] Les archives secretes de la Wilhelmstrasse T2. Doc. N° 277, Prague. 14 Sept 1938.

الحقيقية للجيش الأحمر، والذي سوف يستغل ذلك الدخول لنشر وتجذير الشيوعية في بولندا. [1]

كما أن المفاوضات التي أجرتها الحكومة الفرنسية مع وزير الخارجية الروماني، منذ ربيع 1938 بخصوص مسألة العبور، آلت إلى الفشل بسبب رفض الحكومة الرومانية الإنصياع للمطالب الفرنسية، وبررت موقفها الرافض بافتقارها لوسائل النقل الكافية لتفعيل عملية العبور، فذكرت أنها لا تتوفر سوى على خط واحد للسكة الحديدية، ويعاني من سوء التأهيل بالإضافة إلى الوضعية المتردية لشبكة طرقاتها البرية، مما سوف يعرقل حركة نقل القوات عبر أراضيها بطريقة لا تسمح بإنقاذ تشيكوسلوفاكيـ ـ ـا.) ([2]

ولكن الحكومة الرومانية التي تغير مسار سياستها الخارجية بعد وصول كومنان COMNENE إلى قيادة دبلوماسيتها، والتي أدخلت تعديلا طفيفا على دستورها منذ شهر مارس 1938، ربطت من خلاله حرية العبور على أراضيها بضرورة استصدار قانون محدد، كانت لديها أسبابها الخاصة، والتي تعود بالدرجة الأولى إلى تخوف بوخارست من أن يستغل السوفيات حق العبور في إعادة احتلال منطقة بيسرابيا، وتصفية خلافهم مع رومانيا بشأن هذا الإقليم[3] . والذي ظل يعكر صفو العلاقات بين بوخارست وموسكو منذ 1918، لم يفقد هذا الموقف أمل الفرنسيين في الحصول على الترخيص الروماني بمرور القوات السوفياتية، وذلك وفق رؤية جديدة، فقد دخل القائم بالأعمال الفرنسية في موسكو خلال صائفة 1938 في محادثات مباشرة مع الوزير ليتفينوف، وتم فيها الترويج لفكرة إمكانية الحصول على حق العبور، بناءا على دعوة عصبة الأمم من خلال تفعيل المادة 16 من ميثاقها، و ليس الاتحاد السوفياتي مقابل منح بوخارست كل الضمانات للحفاظ على سيادتها واستقرارها.

---

[1] Raymond Poidevin Jacque Bariety. Opcit. P. 305.

[2] G. Bonnet. De munich a la guerre. PP. 407-408

[3] - Les archives secretes de la Wilhelmstrasse T2. Doc. N° 254, bucarest. 9 Sept 1938.également Miron constantinescu et al . étude d'histoire contemporaine de la romaine II ed (l'académie de la république socialiste de la romaine)P 56

لقد رفضت الحكومة الرومانية الصيغة الجديدة، وتركت أمام السوفييت إمكانية واحدة، وهي السماح للطيران الحربي السوفياتي بالمرور في أجوائها [1] ،ولكن ألم تبين الحروب الحديثة أن سلاح طيران مهم، ولكنه عاجز على تحقيق الإنتصار النهائي ؟!. وعليه لم يجد السوفيات أمامهم سوى خيار اكتساح الأراضي البولندية دون موافقة هذه الأخيرة، لكن هذا الخيار كان مرشحا للإصطدام بالرفض الفرنسي.

وبالتالي فإن حيوية التدخل السوفياتي المسلح بقيت معطلة ،الأكيد أن هذه العقبات كانت تخدم توجهات دوائر القرار في كل من لندن وباريس، والتي كانت تسعى لإبعاد كل تدخل سوفياتي عن المسائل الأوربية، فقد أجلت الحكومة البريطانية استشارة الحكومة السوفياتية بخصوص الموقف الذي تنوي هذه الأخيرة إتخاذه ، في حال نشوب حرب بسبب أزمة السوديت إلى غاية يوم 23 سبتمبر.1938

- الموقف البريطاني

لقد تحملت الحكومة البريطانية طيلة صائفة 1938 مسؤولية الوساطة من أجل إصلاح ذات البين بين حزب المان السوديت والحكومة التشيكوسلوفاكية،وعلى الرغم من عدم توقيعها لأي إلتزام تعاقدي تجاه براغ، فقد رأى شمبرلان أنه من الواجب على بريطانيا عدم عرقلة أية خطوة من شأنها أن تقرب ألمان السوديـ ـ ـ ت من الرايخ[2].

ولما بلغت الأزمة حدها الأقصى في شهر سبتمبر، تغير هذا الموقف حينما ردت على الإستفسار الفرنسي بشأن إستعدادها للتدخل في حالة تنفيذ باريس لالتزاماتها تجاه براغ، تبعا لعدوان ألماني غير مبرر على تشيكوسلوفاكيا، حيث ردت الحكومة البريطانية يوم 12 سبتمبر بصفة مطمئنة، وأكدت رفضها لأي تهديد يمس أمن واستقرار فرنسا، غير أن هذا الجواب بقي غامضا من حيث الطبيعة والكيفية والآجال التي تتم بها هذه المساعدة[3].

وفي يوم 26 سبتمبر قبل مبدأ المساعدة الإنجليزية لفرنسا في حالة نشوب حرب بخصوص المسألة التشيكوسلوفاكية، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى الإلحاح إن كانـ ت

---

(1) G. Bonnet. De munich a la guerre. P. 409.
(2) J. leruez. J.mine surel . le royaume uni au XX siècle. ed. (Paris.ellpsés. 1997).P.73.
(3) G. Bonnet. De Washington au quai d'orsay. P. 359

تلك التأكيدات تعني دخول الجيش الإنجليزي، في حالة تعبئة عامة مباشرة بعد إعلان الجيش الفرنسي التعبئة، وأن دخوله الحرب سيكون آليا ؟.

عندها ردت الحكومة البريطانية بصفة غير محددة، وذكرت أن المساعدة الفورية التي تنوي تقديمها إلى فرنسا، خلال السداسي الأول من الحرب لا تتعدى 30 آلف جندي و150 طائرة، مع التأكيد على أن هذه المساعدة لا يمكن تحديدها إلا بموافقة البرلمان[1]

مما يتضح جليا من خلال تتبع تغيرات الموقف البريطاني، فإن الحكومة البريطانية كانت تسعى لايجاد تسوية سلمية بأي ثمن من أجل تجنب الخيار العسكري نظرا لعدم استعدادها التام لخوض مثل هذه الحرب[2]. وتشكيكها الكبير في الإمكانيات العسكرية الفرنسية، كما أنها كانت متأثرة بحالة التردد الكبير الذي ساد قطاعات واسعة من الرأي العام البريطاني، الذي كان يعادي فكرة الحرب، وهي عوامل شجعت الوزير الأول البريطاني المؤمن حتى النخاع بإمكانية التفاوض والإتقان مع الحكومة النازية لبناء سلام أوربي شامل.

لقد ساهم التردد البريطاني في أحداث حالة من الارباك على مستوى القرار السياسي الفرنسي، ومع ذلك فقد رأى بعض الباحثين أنه كان بإمكان الساسة البريطانيين الظهور بمظهر أقوى، لو أنهم وجدوا تصميما قويا للتدخل العسكري إلى جانب حكومة براغ من قبل الحكومة والرأي العام الفرنسـي.

- موقف الحكومة الفرنسيـــة :

لقد أبرمت الحكومة الفرنسية مع الحكومة التشيكوسلوفاكية ميثاقا تحالفيا منذ 16 أكتوبر 1925، وجددت إلتزاماتها بحماية براغ بعد توقيع ميثاق التعاون السوفياتي-

(1). Jacques Leruez, Jean Jamine , OPCIT P 70 .

(2) IBID . P 71.

التشيكوسلوفاكي في سنة 1935، وعليه فإن الموقف الفرنسي تجاه الأزمة التي كانت قائمة خلال صائفة 1938 كان ذو أهمية بالغة بحيث يستدعي تتبعا دقيقا.

لقد أكدت الحكومة الفرنسية منذ تأزم العلاقة بين الحكومة التشيكوسلوفاكية وحزب ألمان السوديت خلال صائفة 1938 عزمها على تنفيذ تعهداتها تجاه براغ، وذلك في العديد من المرات، لكن الواقع أثبت العكس، فلما دقت الساعة الحاسمة لتفعيل تلك التعهدات، تحركت الحكومة الفرنسية في الإتجاه المعاكس لما كانت عليه سابقا، وعمدت إلى ممارسة الضغط على الحكومة التشيكوسلوفاكية لإجبارها على قبول المطالب الألمانية بشأن إقليم السوديت، فقد هددت براغ في ليلة 20 إلى 21 سبتمبر بوقف دعمها لها إذا بقيت على موقفها المقاوم لتلك المطالب، وكان ذلك قرارا اتخذه جورج بوني بصفة فردية دون استشارة مجلس الوزراء [1] ،وفي يوم 27 سبتمبر صرح أمام أعضاء الحكومة« أنه لا يجب أن تدعم تشيكوسلوفاكيا بالسلاح» ، وانتهت الحكومة الفرنسية رغم معارضة بعض أعضاءها إلى الامتثال إلى خيار التنازل، رغبة في تجنب الصدام العسكري مع ألمانيا)2([2] ، فما هي أسباب عدم ثبات المـ ـوقف الفرنسي؟ لقد شرعت هيئة الأركان للجيش الفرنسي منذ ربيع سنة 1938، بدراسة الإمكانيات المتوفرة أمام القوات المسلحة الفرنسية لمساعدة التشيكيين في حالة نشوب صراع مسلح، بين براغ وبرلين، وخلصت في 12 سبتمبر إلى التقرير الذي عرضه الجنرال جاملان على وزير الخارجية ورفعه هذا الأخير بدوره إلى مجلس الوزراء وتوقع هذا التقرير في حالة تقديم مساعدة فعالة لتشيكوسلوفاكيا، فإنه يتوجب على الجيش الفرنسي المبادرة بالهجوم، وكان ذلك يعتبر ضربا من الخيال فقد كرر التقرير الهواجس التي أعاقت التدخل من أجل حماية استقلال النمسا، ثم أورد التقرير جملة من التنبؤات المثبطة، فقط ربط إمكانية حصول تشيكوسلوفاكيا على المساعدة الفرنسية طبقا لمعاهدة 1935، بسماح الحكومة البلجيكية للقوات الفرنسية بالعبور في أراضيها طبقا للمادة 16 من ميثاق العصبة، كما أن القيام بهذا الهجوم مشروط بمدى ضمان حالة الهدوء على الحدود الفرنسية الإيطالية، وأضاف التقرير أن فعالية هذا الهجوم متوقفة

[1] G. Bonnet. De munich à la guerre . p 401.
[2] Pierre Renouvin . OP CIT .P 130.

على الموقف السياسي البولندي والروماني في السماح للقوات السوفياتية بالمرور عبر أراضي البلدين، فهل توفرت أحد هذه الشروط لتنفيذ الالتزامات الفرنسية ؟.

أولا: بخصوص إمكانية مرور القوات الفرنسية عبر الأراضي البلجيكية، كانت أمرا مستحيلا، نظرا لاصطدام ذلك بالسياسة البلجيكية الجديدة ،التي أعلنها العاهل البلجيكي ليوبولد leobold الثالث منذ أواخر عام 1936، والهادفة إل الرجوع إلى وضعية الحياد التي كانت عليها قبل الحرب العالمية الاولى[*]. وعلى جبهة ألراين أشار التقرير إلى العائق الطبيعي والمتمثل في الغابة السوداء، والتي كانت كفيلة بعرقلة الهجوم الفرنسي[1] ،ولم يترك التقرير عدا إمكانية الهجوم ضد المنطقة الألمانية المحصنة الواقعة بين الراين والموزيل . حيث يقوم خط سيغفريد Sugfreed الدفاعي ،والذي كان يفتح أمام الألمان إمكانية تجميع عدد من الفرق يكون مساويا لعدد الفرق الفرنسية، ولذلك فإن الهجوم من هذه الناحية كان مؤهلا لأن يتحول إلى معركة سوم جديدة. [**]

لقد رسم تقرير هيئة الأركان صورة قاتمة ،بينت استحالة طرح مسألة منع غزو او هزيمة تشيكوسلوفاكيا.

و من ناحية أخرى أكد قائد أركان القوات الجوية الفرنسية الجنرال ويلمان W illmen في نفس الفترة وبصورة رسمية وعلنية، أن الطيران الفرنسي يوجد في حالة لا تسمح له بخوض الحرب ضد ألمانيـ ـا[2].

وعلى الرغم مما حمله تقرير هيئة الأركان، من مثبطات إلا أن الجنرال جاملان قد انتهى يوم 26 سبتمبر إلى القول: أنه يستحيل ترك تشيكوسلوفاكيا دون مساعدة، وتركها تتنازل عن تحصيناتها الإستراتيجية، وأكد أن الانتصار سيكون حليف الفرنسيين [3] إذا ما استطاعوا استغلال نقاط الضعف الموجودة في القوات الألمانية، ومنها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بسلاح الدبابات.

---

[*] سنعود في الفصل اللاحق إلى تعريف بالسياسة البلجيكية الجديدة.

[1] Adrien de meeus . Histoire des belges ed.(Paris Fayard 1958) P455.

[**] انطلق الهجوم الفرنسي-البريطاني في السوم 1 جويلية 1916، ودام لمدة ثلاثة أشهر ورغم فداحة الخسائر التي بلغت 246 ألف بين قتيل و جريح، فإنه لم يؤدي إلا للحصول على مراكز ارتكاز التي كانت عاجزة على تحطيم القوات الألمانية في هذه الجبهة انظر : بيار رونوفان، تاريخ الأزمات ، مرجع سابق، ص 540.

[2] G. Bonnet de washington au quai D’orsay OPCIT P 308.

[3] W. Shrer. Opcit. P. 562.

لقد دفع ضعف الوسائل العسكرية المتاحة للجيش الفرنسي الحكومة إلى التخلي عن إلتزاماتها التعاقدية تجاه براغ، والسير على خطى الدبلوماسية البريطانية نحو الإستسلام والتنازل.

إذا كان التوقيع على اتفاقيات ميونيخ قد دفع بسير دوف كوبار Douff Cooper وكان هذا يحتل منصب اللورد الأول للأميرالية البريطانية، إلى الاستقالة من منصبه احتجاجا على قرار حكومته الخاص بالتوقيع على هذه الاتفاقات(1) ، فإن الحكومة الفرنسية والتي ارتفعت فيها بعض الأصوات المعارضة للإتفاق، إلا أنها استطاعت الحفاظ على تماسكها وإجماعها الوزاري، كما أقر البرلمان الفرنسي بنود الإتفاق بـ 575 صوتا مقابل 75 صوتا ضد الإتفاق منه 73 صوتا من الشيوعيين و صوت عن حزب الإشتراكي وصوت من اليمين (2). وهللت الصحافة الفرنسية فيما عدا اليسارية(*) منها للتوصل إلى هذا الإتفاق.

ووصفت دلادي برجل السلام، كما نظمت تظاهرات شعبية كبيرة في العاصمة باريس عند إبرام الإتفاق ،واحتفالا بعودة الوفد الفرنسي، وعليه يمكن القول أن هذا الإتفاق نال تأييد قطاعات واسعة من الشعب الفرنسي.

لقد سمح البناء الديمقراطي للدولة التشيكوسلوفاكية بوجود اختلافات في الرأي على مستوى القيادة بخصوص جملة من القضايا الوطنية، ولعل أهمها السياسة التي يتوجب انتهاجها تجاه الأقليات، وخلال أزمة السوديت تأكدت عمليا هذه الخلافات، فقد كشفت الوثائق المنشورة ومذكرات الوزير الإنجليزي في براغ ،وكذا الشهادات المدلى بها أمام اللجنة البرلمانية الفرنسية، أن الضغط الذي مورس ليلة 20 إلى 21 سبتمبر

---

(1) Duff Cooper. La deuxième guerre mondiale première phase. Text français de S.W Monod ed (Paris union latine 1940) P29

(2). Patrice Buffotot, le socialisme français.La guerre de soldat citoyen à l'armée professionnelle .1871-1998. ed.(Paris Bryland et Bruxelles 1998). p. 162.

(*) يوم 1 اكتوبر وصف جون زيموسكي في مجلته la bataille socialiste مؤتمر ميونيخ بالإستقالة الدولية التي سوف تؤدي إلى عزل الديمقراطين وتسريع السباق نحو التسلح أنظر IBID .p 163.

1938 من قبل الفرنسيين على حكومة براغ كان من تدبير التشيكيين أنفسهم، وعلى وجه التحديد من جانب الدكتور هودزا، وذلك بهدف إرغام حكومته على التنازل لألمانيا عن منطقة السوديت من أجل تجنب الحرب، وكانت تلك هي قناعة حزب المزارعين[1] ، ومن ناحية أخرى فقد أمل المسؤول التشيكي من وراء ذلك، الحصول على تصريح من الحكومة الفرنسية يبرئ ساحته أمام الرأي العام التشيكي، وكذا إقناع الرئيس بيناش بضرورة قبول الأمر الواقع. وعليه رأى بعض الباحثين أن اختلافات قادة التشيك، قد أربكت الحكومة على اتخاذ موقف واضح من مطالب حزب هيلين الأمر الذي انعكس سلبا على مواقف الدول الأخرى، ولا سيما الغربية منها، لكن الوقائع التاريخية أثبتت أن سلوك حزب المزارعين لم يكن ذو أهمية حاسمة في توجيه الأحداث الوجهة التي انتهت إليها، بدليل الإستعداد الدائم الذي أبدته الحكومة طيلة عمر الأزمة لمقاومة المطالب الألمانية بقوة السلاح، لو أنها وجدت الدعم الكافي من جانب باريس، ولندن وحتى الإتحاد السوفياتي.[*]

- **موقف الرأي العام في غرب أوربا من تسوية ميونيخ**

على الرغم من التأييد الواسع للغربيين لبنود اتفاق ميونيخ، إلا أن ذلك لم يمنع من إرتفاع أصوات عديدة من على منابر البرلمانات ، وعبر صفحات الجرائد والصحف منتقدة بشدة الاستسلام المذل للحكومتين الفرنسية والبريطانية للإرادة الألمانية ، و لعل أبرز ما انطلقت منه تلك الإنتقادات كان يتمثل في إعتبار التشدد الذي أبداه هتلر في نهاية شهر سبتمبر، لم يكن سوى خدعة، وان ألمانيا لم تكن لحظتها مستعدة لخوض حرب عامة من أجل تسوية مشكلة السوديت، و من ناحية أخرى فإن هذه الأصوات أعابت على الحكومتين البريطانية و الفرنسية فشلهما في استغلال ورقة المقاومة الألمانية الداخلية.فإلى أي مدى يمكننا تصحيح هذه الإدعاءات ؟ و هل كانت الحكومتان الغربيتان مسؤولتان عن إجهاض محاولة قلب النظام النازي في ألمانيا ؟

[1] G. Bonnet de Washington au quai d'orsy P 221.

[*] خلال شهر سبتمبر انتقل النائب دافيد David عن الحزب الإشتراكي الوطني التشيكي إلى موسكو لبحث حجم المساعدات السوفياتية التي يمكن أن تصل إلى براغ، فأخبره بعض المسؤولين السوفيات أنها تقدر بـ 3 مليون جندي الأمر الذي شككت في مصداقيته القيادة التشيكية أنظر : Les archives secrètes de Wilhelmstrasse, T2, Doc N° 277, le 14 Sept 1938

لقد بدأت التحضيرات الألمانية الفعلية لتنفيذ غزو شامل و خاطف ضد تشيكوسلوفاكية إبتداءا من 18 جوان 1938 ،و ذلك تبعا للخطة الهجومية المعروفة بالخطة الخضراء، والتي تمت مناقشتها و الموافقة عليها من قبل القيادة العليا للفارمخت و بحلول شهر أوت دخلت القوات الألمانية حالة التعبئة الجزئية السرية ، ويوم 2 سبتمبر وجه الفهرر أوامره للقوات المسلحة بأن تكون مستعدة للعمل في فترة أربع أسابيع وبعد اعلان الحكومتين الغربيتين في 25 سبتمبر 1938 عن عزمهما للتدخل بقوة السلاح في حال حدوث أي عدوان ضد براغ ، فإن الفهررا ابقي على تصميمه السابق امر يوم 27 سبتمبر بإتخاذ اجراءات التعبئة التي أبقاها سرية (1) ، وهو ما كان يتناقض مع مصلحته لو كان يريد خدعة الاخرين، وعليه يكن القول أن المخابرات الفرنسية وعلى العكس من طرح بعض المؤرخين الأنجليز من أمثال ج.ب تايلور و ويليام شيرار، كانت محقة في تخميناتها من ان الفهرر كان مستعدا في شهر سبتمبر لمواجهة حرب عامة .

أما الأسباب التي كانت وراء دفعه في اللحظة الأخيرة الى قبول مبدأ الحل السلمي، يمكن ارجاعها الى العوامل التالية : ان قرار خوض حرب عامة كان يتطلب تماسكا قويا للجبهة الداخلية أي التأييد الواسع من قبل الرأي العام الداخلي لهذا القرار وهو الأمر الذي شعر الفهرر بعدم توفره بالدرجة المطلوبة، كما ان مثل هذا القرار كان يتطلب تماسكا قويا على مستوى الجبهة الخارجية، ولا يبدو ان الفهرر قد وجد عزما واستعدادا حقيقيا لدى حلفائه الإيطاليين لتنفيذ حربه الخاطفة تلك ضد براغ. ثم ان بنود الإتفاق قد منحت الفهرر تلبية كلية لمطـــالبه دون إطلاق رصاصة واحـــدة أو فقدان عنصر من عناصر جيشه القوي.

أما النقطة الثانية في طرح معارضي اتفاقية ميونيخ، فتدور حول مسؤولية لندن وباريس في افشال عملية الإنقلاب، الذي كان يخطط لها ضد هتلر و حكومته، و هذا يقودنا للحديث عن المقاومة الداخلية في ألمانيا .مما لاشك فيه أن النظام النازي لم يكن محببا من طرف كل الألمان ، بل أبدت قطاعات واسعة من الشعب الألماني استيائها ومعارضتها له .

---

(1) G.Bonnet. de Washington au quai d'orsay.OpCit. P 314.

ووجدت هذه المعارضة ابرز تعبير عنها فيما كان يعرف بالمقاومة العسكرية التي قادها مجموعة من كبار ضباط الجيش، و الذين كانوا يسعون لإسقاط الفهرر بواسطة انقلاب عسكري في حالة اقدامه على تنفيذ مخططه العسكري ضد براغ

و لعل ابرز قيادة هذه العملية كان الجنيرال باك Beek رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الألمانية ، و الذي استقال من منصبه في 18 اوت 1938 تعبيرا عن رفضه لمخططات الفهرر التوسيعية[1] ،و الجنرال فرانز هالدر F-Halder خليفة الجنرال باك في هيئة الأركان، و العقيد هانس أوستر Hans Oster رئيس مصلحة الإستعلامات و مكافحة التجسس بقيادة اركان القوات البحرية Abweher ، وبفضل مجهودات هذا الأخير و كذا مجهودات اتو جزفيوس Gisvius ، أقيم الإتصال بين العسكريين و المدنيين حيث التحق الدكتور شاخت schacht بالمعارضة، و حصل جيزي فيوس على مشاركة الكونت وولف فون هادورف Vonhelldorf Wolf رئيس شرطة برلين – و أرتيوز نبي Artiuos Nube مدير شرطة الإجرام[2] ، و كان بإمكان هذه المقاومة الاعتماد على دعم قائمة طويلة من القيادات العسكرية من أمثال الجنرال جورج توماس Georg Thomas رئيس المصلحة الإقتصادية في القيادة العليا ، و كارل انريش فون ستولبنجل Karl heinrich von stulpnegel و بول فون هاس Paul von has ، حيث كان القاسم المشترك بين هؤلاء الضباط هو المعانات من السيطرة المطلقة التي أصبح يتمتع بها الفهرر بعد التغيرات التي ادخلها على القيادة العليا للجيش في فبراير 1938 أولا ثم تقديرهم بأن المانيا لم تكن مستعدة لخوض حرب عامة لأن ذلك كما يمثل انتحارا سياسيا و عسكريا لبلادهم .وعليه فإن هذين العاملين اوجد رغبة حقيقية بين هؤلاء الضباط للتخطيط بنية القيام برد فعل قوي ضد للفهرر.

لقد امتدت هذه المعارضة الى موظفين سامين في وزارة الخارجية مثل فايزكار الذي كان يشغل منصب كاتب الدولة للخارجية ، وموظفين آخرين ردا على التغييرات

(1) Pierre Renouvin . OP CIT P138 .

(2) H. B.Gisevius. jusqu'au lie II de l'accord de munich a l' ettentat du 20 juillet 1944. ed.(calmann.1946).p.15.

الكبيرة التي كانت لها هذه الوزارة مسرحا بعد انتقال رئاستها من فون تيرات Von Neurath الى فون رينبروب في شهر فبراير[1] 1938.

و حسب شهادات الجنرال هالدر قد وضعت ترتيبات حقيقية لعملية الإنقلاب غير أنه لم يتأكد جيدا من إنضمام الجنرال فون بروختش V.Baukhtech القائد العام للجيش ، و الذي كان يحظى بمعاملة خاصة من قبل هتلر ، و عليه لا يمكن الالقاء بالمسؤولية الكاملة عن إجهاض العملية الإنقلابية للإطاحة بالنظام النازي على مواقف الحكومتين البريطانية و الفرنسية التي كان ينقصها التشدد تجاه هتلر ، و انصياعها للحلول الدبلوماسية المذلة، فعلى العكس من الطرح الذي قدمه بعض المؤرخين مثل ويليام شرار ، و هانري برنار، فإن جرار ريتر الذي Gerar Riter أرخ لهذه المقاومة فإنه رأى من الطبيعي الا تبني بريطانيا و فرنسا قراراتهما على أسس غير ثابتة إلى حد بعيد[*].

---

[1] Henri bernard. L’autre Allemagne La resistance allemande a Hitler 1933.1945 ed (Bruxelles la renaissance du livre 1976) .p.p.124.126.

[*] لقد كشفت الاتصال التي اقيمت بين الحكومة البراطانية التي بدائت منذ 18 اوت بعد انتقال والدى كايست شنزن الى لندن، و التي تجددت عدات مرات خلال شهر اوت و سبتمبر، عن عدم ثقة المسؤوليين البريطانيين في الاخبار التي كان ينقله هؤلاء المعاريضيين والتي مفادها ان المانيا غير مستعدة لدخول الحرب على جبهتين، و ان التشدد في الموقف البريطاني و الفرنسي كفيل بسماح لبهولاء الضباط المعريضيين من قلب النظام داخليا انظر:.IBID.P.P129.132

الباب الثاني : الأزمة التشيكوسلوفاكية

الفصل الثالث: ابتلاع تشيكوسلوفاكيا

1- التجزئة الثانية لتشيكوسلوفاكيا

2- مصير الضمان الدولي للحدود التشيكية

3- التجزئة الثالثة لتشيكوسلوفاكيا (استقلال سلوفاكيا وضربة القوة ألمانيا ضد براغ 15 مارس 1939.

4- تحليل الموقف البريطاني الفرنسي

الفصل الثالث: ابتلاع تشيكوسلوفاكيا:

1- التجزئة الثانية لتشيكوسلوفاكيا

لقد فقدت تشكوسلوفاكيا بمقتضى اتفاقية ميونيخ حوالي 3 مليون نسمة من قوتها البشرية لصالح ألمانيا، ومساحة تبلغ حوالي 28,600 كلم^2 , وهو ما أنجر عنه فقدنها لـ 54 % من إنتاجها للفحم, و17% من خام الحديد, و40 % من منشأتها الصناعية أمام [1] هده التضحيات الباهظة إلى أي مدى كان الكيان التشيكي الجديد قابلا للحياة؟ وهل كان هتلر جادا فعلا في الوفاء بما التزم به شفويا في مؤتمر ميونيخ من أن تشيكوسلوفاكيا قد انتهت من حسابات الدبلوماسية الألمانية بمجرد عودة إقليم السوديت إلى الرايخ؟.

يكشف الأرشيف السري للخارجية الألمانية أنه بعد مرور عشرة أيام على توقيع اتفاق ميونيخ, وقبل حتى أن تستكمل عملية احتلال السوديت, أرسل هتلر بلاغا عاجلا وفي غاية السرية إلى الجنرال كيتل Kietel و هو أحد الجنرالات المقربين من الفهرر طرح، فيه أربعة استفسارات هامة بخصوص عدد القوات اللازمة للقيام بعمل عسكري خاطف, يتم من ورائه القضاء على أي شكل عن أشكال المقاومة في ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا وكدا الفترة الزمنية لتجميع ونقل هده القوات[2].

وفي يوم 11 أكتوبر رد الجنرال كيتل على طلب قائده ببرقية تفصيلية أكد فيها وجود حوالي 24 فرقة في السوديت, وهي قوة كافية حسب تقديرات القيادة العليا للجيش لمباشرة العمليات بالنظر لحالة الضعف التي أصابت المقاومة التشيكية بفعل التغيرات الكبيرة التي حدثت للجيش التشكوسلوفاكي.

(1) W. Schirer op.cit. p 553.
(2) Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse T 5 l'Allemagne et la Pologne .doc n° 9.sans date .

ومع أن عوامل تنفيذ مشروعه العدواني على براغ بطريقة سلمية كانت لا تزال قائمة، عمد الفهرر إلى سياسة التفكيك الداخلي لهذا الكيان، وهذا عن طريق تحريض كل من الحكومة البولندية والحكومة المجرية للمطالبة باقتطاع الأقاليم التي تقطنها أقلياتها بنفس الطريقة التي تمت بها عملية التنازل عن إقليم السوديت. ومثلما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق فإن حكومة فرسوفيا قد رأت في ميونيخ الفرصة لتسوية خلافاتها مع براغ بخصوص إقليم تشان Tschen، وبعد حشد قوتها على الحدود يوم 1 أكتوبر, وجهت في اليوم التالي 2 أكتوبر مذكرة وانذارا أخيرا لحكومة براغ لتسوية هذه القضية فوريا بالرغم من أن اتفاق ميونيخ قد منح أجال ثلاثة أشهر كاملة لدراسة، وتسوية شكاوي الأقلية البولندية, وتحت وقع التهديدات البولندية إنحنت الحكومة التشيكية لمطالب فرسوفيا، وتنازلت عن ما يقارب 1700 كلم² من أراضيها و228000 من مواطنيها من بينهم 133,000 نسمة من أصل تشيكي وتم تأكيد هذه التنازلات رسميا أثناء تبادل المذكرات بين الحكومتين يوم 02 نوفمبر 1938 [(1)].

أما حكومة بوداسبت وبعد أن هددت باللجوء إلى العمل العسكري ضد براغ بعد ميونيخ تراجعت عن لهجتها، وسلم وزيرها المنتدب لدا الحكومة التشيكوسلوفاكية مذكرة للمسؤولين التشيك، طلبت من خلالها الإسراع بتنفيذ بنود مؤتمر ميونيخ بفتح مفاوضات مباشرة بغية الاعتراف بحق تقرير مصير الأقلية المجرية، وإطلاق سراح المعتقلين المجريين، وتوفير الحماية للسكان عن طريق تشكيل وحدات أمنية مختلطة القيادة مع وجوب البرهنة على حسن نيتها بالتنازل عن المدن التالية Berargssages, Kamoren, Parkarynan, Polysoy كخطوة تسبق المفاوضات التي اقترح يوم 6 أكتوبر تاريخا لبدها[(2)] ولكن نظرا للوضع الغير مستقر للحكومة التشكوسلوفاكية الجديدة، واستحالة التفاوض على ثلاثة جبهات (مع الألمان، والبولنديين والمجريين) فانه تم تأجيلها إلى يوم 9 أكتوبر 1938.

بما أن المناطق المطلوبة مجريا كانت تقع في إقليم سلوفاكيا، فإن الحكومة المركزية في براغ فوضت المسؤليين السلوفاك في الحكومة المحلية بمهمة التفاوض مع

---

(1)W. Schirer op.cit. p 461.

(2)Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse T 4 les suites de Munich 1938.1989. doc n°14 . prague. le 3 Octobre 1938

المجريين وبعد سلسلة من اللقاءات بين الطرفين توقفت المحادثات لجملة من الأسباب التي كان أهمها تباعد وجهات نظر الطرفين. فقد بنت الحكومة المجرية مطالبها على قاعدة عرقية حيث وصلت المطامع التوسعية المجرية إلى حد المطالبة بضم إقليم سلوفاكيا وأوكرانيا الكرباتية –روتينيا- بغية إقامة حدود مشتركة مع بولندا كهدف استراتيجي لضمان أمن بودابست[1].

لكن هذه الرغبة المجرية كانت تصدم من جانب أخر بمعارضة ألمانية، فعلى الرغم من حسن العلاقة التي كانت قائمة بين بودابست وبرلين إلا أن هذه الأخيرة لم تكن تسمح بتهديد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة من أي طرف كان، ورؤية حدود مشتركة مجرية بولندية كان يمثل لها النواة لتشكيل قوة إقليمية في أوروبا الوسطى تعمل في المستقبل على تقييد يدها في المنطقة. ثم الأهمية التي كان يكتسيها فصل إقليم سلوفاكيا عن الاتحاد التشيكي لاحقا بالنسبة لضمان السيطرة الألمانية على وسط وجنوب شرق أوروبا. [2] وسنعود لهذا لاحقا.

أمام المأزق الذي وصلت إليه تلك المفاوضات لجأت حكومة بودابست إلى دعوة القوى العظمى لعقد مؤتمر دولي يكون بمثابة تكملة لمؤتمر ميونيخ، وهي الفكرة التي لقيت الترحيب لدا الحكومة الإيطالية بشرط تعديلها، بحيث تكون مؤتمرا لوزراء الخارجية فقط[3]. ولكن الفهرر رفض هذه الفكرة التي كانت تتناقض مع قناعاته الشخصية وأهدافه الرامية إلى أبعاد أي تدخل للقوى الغربية في تسوية ما تبقى من المشاكل العالقة بالقضية التشكوسلوفاكية بصفة خاصة، وبمسائل أوربا الوسطى والشرقية بصفة عامة على اعتبارها مجالا حيويا للرايخ.لا يجوز فيه مثل هذا التدخل.

وبالمقابل اقترح على المبعوث المجري عرض وساطته من أجل إنجاح لقاء مباشر بين المسؤول المجري، ووزير الخارجية التشيكي الدكتور شفالكوفسكي CHAVALCOVISKI الذي كان متواجدا ببرلين[4] . لكن جهود الوساطة الألمانية فشلت في إعادة بعث المفاوضات المتوقفة، واكتفى الطرفان بتبادل المذكرات والمقترحات

(1) Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse T 4 doc. N° 27 Berlin .le 6 Oct 1939.
(2)ibid .doc.n°49.Munich. Oct 1939.
(3) ibid. doct. N° 83 vienne 2 nov 1939.
(4) Ibid doct. N° 49 Munich. Oct 1939.

و المقترحات العكسية، إلى أن رفعت حكومة بودابست يوم 21 أكتوبر 1938 دعوة طالبت من خلالها دول المحور بضرورة إجراء تحكيم تطلع به كل من ألمانيا وايطاليا لحل مشاكلها العالقة مع براغ. فلقي هذا الاقتراح موافقة جميع الأطراف المعنية، عدا اشتراط الحكومة التشيكية في حالة حضور بولندا دعوة رومانيا كذلك للحضور.

بعد الاتفاق الألماني الإيطالي المسبق بخصوص ترتيبات الاجتماع، دعي المعنيون يوم 02 نوفمبر 1938 إلى فينا بالإضافة إلى وزيري خارجية ألمانيا وإيطاليا، حيث أرسلت بودابست وفدا مكونا من وزيرها للخارجية، ووزير الأديان الدكتور تيليكي Teliki وكان هذا خبيرا في المسائل العرقية.

أما الوفد التشيكي فكان ممثلا في وزير الخارجية، ووزير التعليم كرونوKronou. وبعد انتهاء الجلسة الأولى للاجتماع، والتي عرض فيها كل وفد مطالبه وحججه في رفض مطالب الطرف أخر، بدأت الجلسة الثانية والتي شهدت إملاء قرارات اتفق عليها راعيا عملية التحكيم مسبقا، وأفضت هذه التسوية إلى إجبار براغ على التنازل عن جزء هام من أراضيها والمقدرة بحوالي 19,5 كلم^2 والتي كان يقطنها حوالي 500 ألف مجري، و272 ألف تشيكوسلوفاكي[1] ونص الاتفاق على أن عملية الاحتلال المجري لهذه المناطق تبدأ يوم 5 نوفمبر وتنتهي يوم 10 من نفس الشهر. وتركت مسألة الفصل النهائي في الحدود بين البلدين للجنة المجرية التشيكية المختلطة، على أن ترجع هذه الأخير قبل اتخاذ أي قرار بشأن عملها إلى استشارة الحكومة الألمانية لآخذ الموافقة المسبقة لهذه الأخيرة.

وعليه ضلت مسألة الحدود هذه مسألة عالقة وورقة ضغط في يد الرايخ للضغط على ما تبقى من الجمهورية التشيكية، وكذا الاتفاق على اعتبار المسألة المجرية التشيكية قضية مسواة بصفة لا تقبل المراجعة وهو تأكيد لن يدوم طويلا[2].

أما الدبلوماسية البريطانية و الفرنسية ورغم عدم مشاركتها في ترتيبات العملية التحكمية، إلا أنها لم تتأخر عن ضم تأييدها لعملية التحكيم كونها رأت فيها لبنة أساسية في طريق تحقيق الأمن والاستقرار في هذا الجزء من القارة الأوروبية.

---

(1)Les archive secrets de la wilhelmstrasse.T 4 .doc. N° 83 Vienne .le 2 Nov 1938.
(2)Ibid .

بتنفيذ براغ لكامل التزاماتها اتجاه كل من ألمانيا وبولندا والمجر كانت قد استوفت كل الشروط التي تمكنها من الحصول على الضمان الألماني والإيطالي لحدودها الجديدة طبقا للنص الملحق رقم واحد من اتفاقيات ميونيخ. فهل كانت ألمانيا جادة فعلا في احترام ذلك ؟ وما هو مصير هذا التعهد؟.

2- مصير الضمان الدولي للحدود التشكوسلوفاكية

بعد توقيعها على الاتفاق المجري التشيكي ليوم 21 نوفمبر 1938 والذي يعتبر أخر ورقة في سلسلة الاتفاقات الترابية. رأت الحكومة التشيكية أنها أقدمت على إنجاز كامل التعهدات المطلوبة منها للحصول على الضمان الألماني الإيطالي لحدودها الجديدة. غير أن الرد الألماني جاء مناقضا لهذه الرغبة، وأكدت برلين على أن قضية الضمان ليس لها أية علاقة بالتسوية الحدودية، وأن ثمة الكثير من المسائل العالقة بين البلدين على درجة أكبر من الأهمية من مسألة الضمان الدولي، وتنفيذها يمكن براغ من التوصل إلى مطلب بناء علاقات حسن الجوار بين البلدين.

وفي نفس اليوم الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق السالف الذكر كانت القيادة العليا للجيش الأماني قد أقرت مشروعا لإعادة تنظيم الجيش التشيكوسلوفاكي يجعل منه جيشا تابعا للقوات الألمانية، حيث نص هذا المشروع على ضرورة إلغاء كامل التحصينات العسكرية الفاصلة بين حدود البلدين، وحضر إجراء المناورات في هذه المنطقة، وحدد هذا المشروع الجيش التشيكي بـ 20 ألفا جندي مع إخضاعه من حيث التركيبة والتسليح للموافقة الألمانية المسبقة،وذلك بتوحيد نماذج السلاح والذخيرة لديه [1].

كما استغلت الحكومة الألمانية تقاربها الدبلوماسي من القوى الديمقراطية في هذه الفترة والذي تمخض عنه إبرام الاتفاق الجرماني البريطاني ليوم 30 سبتمبر1938 والفرنسي الجرماني يوم 6 ديسمبر 1938 والذي نص على تأكيد الصفة النهائية لحدود البلدين وإقرار مبدأ التشاور بين الحكومتين في المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك[2] في تشديد ضغطها واملائاتها على براغ.

[1] Les archives secrets de la wilhelmstrasse.T 4 .doc. N° 113.Berlin 21 nov. 1938.
[2] le livre jaune français .doc n°28 et 29 .Paris le 6 dec 1938.

فأجبرت هذه الأخيرة على حضر نشاط الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي يوم 24 ديسمبر، وتسريح كل الأساتذة ذوي الأصول اليهودية من المدارس، والمعاهد التشيكوسلوفاكية[1] وهي إجراءات لم تكن تخدم مصلحة الوحدة التشيكية التي كانت بحاجة ماسة إلي تماسك جميع الأحزاب والطوائف المكونة للمجتمع التشيكي.

ومن جهة أخرى أقر الفهرر تعليمة سرية جديدة وهي تكملة لتعليمة يوم 21 نوفمبر، حيث نصت على ضرورة إسناد مهمة إنهاء ما تبقى من الجمهورية التشيكية إلى القوات الرابطة تحت الأعلام في أوقات السلام، ودون اللجوء إلى تعبئة[2] جديدة، وحينها يمكن تبرير ذلك التدخل أمام الرأي العام الدولي على أنه عملية تهدئة، وليس عدوانا عسكريا. من خلال هذه التعليمة يبدوأن الحكومة النازية كانت قد فصلت في مسألة السيادة والاستقلال التشيكوسلوفاكي، ولم يبقى أمامها سوى إيجاد الحجج المبررة لعدوانها اللاحق.

لقد باشرت الأوساط النازية التابعة للأقلية الألمانية المتبقية في الأراضي التشيكية والموجهة من قبل برلين تحريك عناصرها للاحتجاج ضد الوضع المزري الذي كانوا يعانون منه نتيجة تسلط حكومة براغ،والذي كانوا يرجعونه حسبهم إلى بقاء العديد من الهيئات والوظائف المهمة في دولة تحت تأثير ونفوذ أنصار الرئيس" بيناش". وبلغت تلك الاحتجاجات درجة الهيجان الاجتماعي الذي دفع بقيادة تلك التظاهرات إلى مطالبة أنصارها بالتريث والصبر. ففي الاجتماع الذي عقد يوم 14 ديسمبر 1938 في براغ أكد النائب كندت Kundt وهوأحد نواب حزب ألمان السوديت Deutsh hairs للمجتمعين أنه يتوجب على ألمان تشيكوسلوفاكيا الذين ظلوا معادين للكيان السياسي التشيكي مدة 20 سنة ما عليهم الآن إلا التحلي بالصبر لبضعة أشهر فقط. وخلص في الدراسة التي أعدها بخصوص ظروف حياة هذه الأقلية،ومطالبها بخصوص الالتحاق بالرايخ، وإنهاء ما تبقى من الجمهورية التشيكية إلى أن تلك العملية لم يبقى أمامها سوى أجل زمني قصير جدا [3].

[1]Les archives secrets de la wilhelmstrasse.T 4 doc. N° 122 prague 24 déc 1939.
[2]Ibid, doc. N° 127. Berlin.le 23 jan 1938.
[3]ibid doc. n° 124 prague.le 12 jan 1939

أما المفوضية الألمانية في براغ والتي كانت بمثابة لسان حال حزب هلين خلال أزمة السوديت، فإنها شرعت في لعب الدور نفسه في عملية تفكيك ما تبقى من الكيان التشيكوسلوفاكي، حيث يكشف الأرشيف السري للخارجية الألمانية عن جملة التقارير الموجهة إلى برلين و التي أوصت من خلالها الحكومة الألمانية بالاستمرار في الضغط على براغ عن طريق تزييف الحقائق وتضخيم الوقائع الخاصة بوضع الأقلية الألمانية.

وكان العنوان الكبير لهذه الحملة التي قامت بها المفوضية، هو الاستياء الكبير من عودة أساليب "بيناش"، وتأثير العناصر اليهودية على مؤسسات الدولة. فما هورد فعل حكومة براغ اتجاه هذه التطورات؟.

تحت تأثير حالة الخوف، والقلق الذي أحدثتهما هذه التهديدات،زائد العزلة الدولية الشبه التامة التي كانت عليها الحكومة التشيكية، انتقل وزيرها للخارجية خلال شهر جانفي 1939 مرتين إلى برلين، ليؤكد لنظرائه الألمان مدى التزام حكومته بتنفيذ المطالب الألمانية السابقة، ومطالبة السلطات الألمانية بوقف حملات الإثارة والتشويش التي كان تقوم بها العناصر النازية داخل التراب التشيكي. وما دام أن تنفيذ الأوامر يقابله رفع لائحة الحقوق فإن أكبر هدف كان من وراء زيارة وزير الخارجية التشيكي إلى برلين هو مطالبة الحكومة الألمانية بتنفيذ التزاماتها بخصوص ضمان الحدود التشيكية الجديدة [1].

الرد الألماني على هذا الطلب جاء يوم 21 جانفي 1939،حيث أكد الفهرر لشفالكفسي أن الأمور لا تزال في بدايتها مادام أن ثمة جملة من المسائل العالقة بين البلدين، ونصت المذكرة الألمانية التي حملت هذا الجواب على قائمة من الاملاءات الجديدة في شتى الميادين، فمثلا على صعيد السياسة الخارجية أصبح لزاما على براغ تبني سياسة خارجية منسجمة تماما مع تلك التي تبنها الرايخ، كضرورة انخراطها في الميثاق المعادي للكمنتارن، وانسحاب براغ من عصبة الأمم، واعتبار جميع القوى المعادية لألمانيا قوى معادية لبراغ.[2]

---
[1] Les archives secrètes de la wilhelmstrasse.T 4 doc. N° 127. Berlin 23 jan 1939
[2] Ibid.

أما على الصعيد الداخلي فإن المذكرة الألمانية قد ركزت على ضرورة تسخير الاقتصاد التشيكي لخدمة الاقتصاد الألماني بإلزام براغ بالتخلي عن جزء هام من احتياطها من الذهب وما تبقى من صناعتها للرايخ، وفتح الأسواق التشيكية أمام الصناعة السودتية مع حضر أي مجهود من شأنه خلق صناعة تشيكية تكون قادرة على منافسة الصناعة الموجودة في هذا الإقليم، واستبدال العملة الصعبة التشيكية الواردة من بلاد السوديت بمواد أولية تشيكية[1] .قد مثلت هذه الاملاءات الإنهاء الاقتصادي لاستقلال الدولة التشيكية.

مباشرة بعد عودته إلى براغ، واجتماعه بمجلس الوزراء نقل الوزير "شفالكفسي" لحكومته حالة الأستياء والريب الكبير الذي أبداهما الفهرر، ووزيره للخارجية، ونفاد صبر الحكومة الألمانية تجاه براغ، فشرعت هذه الأخيرة في اتخاذ تدابير جديدة لإرضاء الرغبة الألمانية، حيث اعترفت بحكومة الجنرال "فرانكو" مع نهاية شهر جانفي،وأصدرت الأوامر لصحافتها لتبني موقف أكثر إيجابية من الرايخ .كما منعت جريدة Narodni osvobazeni عن الصدور، وكانت هذه الجريدة معروفة بتمسكها بتقاليد الجمهورية التشيكية، وأصدرت وزارة الخارجية مرسوما تنفيذيا ربطت من خلاله قبول عضوية الصحافيين في جمعية الصحافيين الأجانب في براغ، بالموافقة المسبقة للمفوضية الألمانية في براغ بهدف تصفية الجمعية من كل الأقلام الصحفية المناوئة للرايخ.[2]

وبخصوص الحرب على العناصر الموالية لرئيس " بيناش" أبعدت الحكومة الجنرال Ludwijikreji، قائد أركان الجيش التشيكي بإجباره على تقديم استقالته من المنصب الذي شغله مند سنة 1934، وبالموازاة مع هذه الإجراءات، تم الاعتراف الرسمي بتنظيم نشاط الحزب النازي على التراب التشيكي يوم 28 جانفي 1939 وعينت لجنة عليا برئاسة وزير العدل أوكلت لها مهمة بحث شكاوي واحتجاجات الأقلية الألمانية[3]

---

[1] Les archives secrets de la wilhilmastrasse. T 4 doc. N° 127 berlin 23 jan 1939.
[2] ibid . doc. n°129 prague.le 27 jan 1939.
[3]ibid.

إن إقدام الحكومة التشيكية على تنفيذ الاملاءات الألمانية كان دافعا أساسيا لتحرك الحكومتين البريطانية والفرنسية دبلوماسيا يوم 8 فيفري 1939 لتذكير حكومة الرايخ بوجوب تطبيق التزاماتها الخاصة بالضمان الدولي للحدود التشيكية المنصوص عليها في الملحق رقم 01 من اتفاقيات ميونيخ من خلال المذكرة الشفوية التي تقدم بها سفيرا البلدان إلى وزير الخارجية الألماني والتي أكدت على توفر كامل الشروط اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام.[1]

ومن جهة أخرى شجع هذا المسعى الغربي حكومة براغ لتقديم هي الأخرى مذكرة مشابهة من حيث المحتوى إلى حكومة الرايخ يوم 12 فيفري 1939. لكن ألمانيا التي كانت على وشك التهام ما تبقى من هذه الدولة، لم تكن مستعجلة في الرد على المساعي الغربية مادام أنها قررت مسبقا إنهاء ما تبقى من تشيكوسلوفاكيـا إمـا بالوسـائل السلمية أو حتى العسكرية إذا استدعت الضرورة لذلك،وضلت تبرر موقفها الرافض لتنفيذ تلك الالتزامات بعدم إتمام عملية ترسيم الحدود الموجودة على الخرائط مع ألمانيا أو المجر على أرض الواقع، وهو الأمر الذي لم تكن برلين متحمسة لإنهائه في أقرب الآجال ففي الاجتماع الذي جمع "ريبنتروب" بأعوانه بوزارة الخارجية يوم 12 فيفري 1939. انتهى اللقاء إلى نتيجة هي انه لا توجد أية مصلحة لألمانيا من وراء الإسراع بإنهاء الأعمال المتعلقة برسم الحدود الجرمانية التشيكية [2].

وعليه لم يأتي الرد الرسمي الألماني على تلك المساعي الغربية إلا بعد مرور قرابة شهر أي يوم 2 مارس 1939 حينما لم يبقى من عمر الجمهورية التشيكية إلا أياما معدودات، وكان جوابا مختزلا في نقطتين الأولى هي اعتذار حكومة الرايخ عن عدم إمكانية الانضمام إلى الالتزام الدولي كونه لم يستوفى كامل شروطه[3] ،وبذلك تكون ألمانيا قد أقرت رسميا بفشل تحكيم فينا الذي اعتبرته حين توقيعه أفضل وسيلة لتسوية النزاع الحدودي المجري التشيكي بصفة نهائية، بينما جاءت النقطة الثانية في الجواب على شكل احتجاج شديد اللهجة ضد تدخل الدول الغربية في شؤون أوربا الوسطى تحت غطاء الضمان الدولي للحدود التشيكية، ورأت فيه أنه تدخل سيكون مضرا أكثر منه نافعا لأن

---

[1] Le livre jaune français . doc.n° 64 .le 8 Ferv 1939.

[2] Les archive secrets de la wilhelmstrasse.T4 doc. n° 133. berlin.le 12 fev 1939.

[3] Le livre jaune français . doc.n° 51 . berlin .le 2 mars 1939.

من شأنه زيادة تفاقم النزاع بين براغ وجيرانها من غير الرايخ - أن حكومة الرايخ لا ترى في توسيع التزام الضمان الدولي للقوى الغربية أي عمل من شأنه تهدئة النزاعات الداخلية في المنطقة. كل هذا الجزء من أوروبا ينبغي تركه لألمانيا، ليس فقط لكونه ينتمي إلى الرايخ من وجهة النظر التاريخية فحسب، إنما كذلك من وجهة النظر الجغرافية والاقتصادية [(1)].

كان هذا الجواب بمثابة المسمار الأخير في نعش الالتزام الألماني لضمان الحدود التشيكية، ولكن ألم تكن ألمانيا أثناء إنجازها لضربة القوة الثانية في أوروبا بحاجة إلى من يلعب دور هيلين جديد يعنى بتفكيك الاتحاد التشيكوسلوفاكي؟.

4- التجزئة الثالثة لتشيكوسلوفاكيا (استقلال سلوفاكيا وتنفيذ ضربة القوة الألمانية ضد براغ 15 مارس 1939.

إن الحديث عن فصل سلوفاكيا عن الاتحاد التشيكوسلوفاكي عمل ما كان ليتم لولا المجهود المتواصل للدبلوماسية الألمانية من أجل التوصل إلى هذا الهدف، نظرا لحالة شبه الانسجام التام التي ضلت تطبع العلاقة بين العنصر التشيكي، والعنصر السلوفاكي طيلة الفترة الممتدة من سنة 1918-1938، رغم وجود عدد هام من السلوفاك الذين كانوا غير موافقين على أشكال التعايش التي كانت قائمة آنذاك، واندفاعهم لتبنى مواقف راديكالية كانت تذهب إلى ما وراء فكرة إعادة التوازن للنفوذ السلوفاكي في تشيكوسلوفاكيا [(2)] وكغيرهم من قادة الأقليات الأخرى المكونة لكيان الدولة التشيكية. شرع قادة الحركة السلوفاكية الانفصالية منذ بداية سنة 1938 بتكثيف اتصالاتهم مع الحكومة الألمانية خلال أزمة السوديت.

لقد حفزت هذه الحكومة السلوفاك على ضرورة تنسيق أعمالهم مع حزب ألمان السوديت،غير أن الاهتمام الدبلوماسي الألماني بالمسألة السلوفاكية بدا كبيرا فيما بعد توقيع اتفاق ميونيخ. فتحت ضغط برلين اضطرت الحكومة التشيكية إلى اعتماد دستور 17 أكتوبر 1938، والذي حول النظام السياسي المركزي التشيكي إلى نظام فيدرالي حيث

(1)Le livre jaune français doct. N° 51. Berlin le 2 mars 1939.
(2)M zinovieff fthnal . chemimements Tchécoslovaquie. ed (Paris publication sud 1991). p.68

تشكلت حكومة إقليمية في سلوفاكيا اتخذت من مدينة براتيسلافا عاصمـة لهـا، وعين تيسوMgr tisso على رأس الجهاز التنفيذي بعد استقالة الوزير سارماكSermark المعين منذ فترة وجيزة من قبل الحكومة المركزية، وصدر أول بيان عن هذه الحكومة يوم 16 أكتوبر 1938،أطلق عليه اسم بيان سيلان Silein والذي حضى بموافقة جميع القوى الوطنية والدينية [1]، وركز من خلاله تيسوعلى ضرورة توفير الحماية الدولية للأقلية السلوفاكية.

لقد رأينا أثناء المفاوضات التشيكية المجرية كيف رفضت الدبلوماسية الألمانية إقرار المطامع التوسعية المجرية على حساب إقليم سلوفاكيا. والواقع أنه خلال تلك الفترة كان الفهرر قد أعد تعليمة سرية حدد من خلالها شكل النظام السياسي الذي ينبغي منحه لهذا الإقليم وفق ما يتلائم مع المصلحة الألمانية، وكانت الخطة الألمانية تهدف إلى منح هذا الإقليم الاستقلال الذاتي في المرحلة الأولى،وينتهي بحصوله على الاستقلال التام عن الاتحاد مع التشيك [2] .

وبعد مرور بضعة أيام على إعداد هذه المذكرة، التقى اثنان من القادة السلوفاك بالمارشال غورنيغ يوم 17 أكتوبر 1938، حيث أكد هذا الأخير لضيوفه أن الرغبة الألمانية الكبيرة تتمثل في تحقيق الاستقلال التام لسلوفاكيا، التي ينبغي عليها أن تتبنى علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متميزة مع الرايخ. وجدت هذه الرغبة كل الترحيب عند القادة سلوفاك، فحسب المذكرة السرية الصادرة عن وزارة الخارجية الألمانية في ذات اليوم، فإن غورنيغ قرر وجوب تحقيق استقلال سلوفاكيا نظرا للأهمية الاستراتيجية التي يمكن لألمانيا أن تحصل عليها من وراء هذه العملية. فهي لا تضع ما تبقى من الدولة التشيكية تحت رحمة الرايخ فحسب. وإنما تقدم لبرلين نقطة ارتكاز حقيقية لفرض هيمنتها على كامل أوروبا الشرقية و الوسطى، وموقعا متقدما لمواجهة الزحف الشيوعي المحتمل بإقامة قاعدة جوية على التراب السلوفاكي تكون بمثابة صمام الأمان لضمان عملية التوسع الألماني في اتجاه أوروبا الوسطى والشرقية[3].

---

[1] M zinovieff fthnal . op .cit . p . 70 .
[2] Les archives secrets de la Wilhelmstrasse .T4 doc. n° 32 berlin. le 07 oct 1938
[3] Ibid doc. n° 55 sans date.

وفي صياغ التنسيق الكبير ما بين حكومة الرايخ، والقادة السلوفاك جاء اللقاء الذي جمع هتلر بالدكتور توكا V.tuka زعيم الرادكالين السلوفاك يوم 12 جانفي 1939 وخلال هذا اللقاء حرض الفهرر نضيره السلوفاكي على ضرورة العمل الداخلي السلوفاكي للوصول إلى الاستقلال الذي بمجرد إعلانه سوف يحضى بضمان كامل، وتام في جميع الميادين من جانب الحكومة الألمانية[1] .

لقد كان هذا الموقف كفيلا بزيادة حالة التوتر في العلاقة بين براغ وبرافيسلافا، والتي سرعان ما بلغت درجتها القصوى مع بداية شهر مارس. وأمام ضراوة الاضطرابات في الإقليم وجدت الحكومة التشيكية نفسها في موقف حرج للغاية، وأمام خيارين أحلاهما مر. فكان عليها إما أن تغض الطرف عن ما كان يقع، والاستسلام للفوضى التي تكون بداية التفكك الكلي لكيان الدولة التشيكية،وإما خيار القمع وتحمل انعكاساته لان هذا الخيار معناه فتح المجال واسعا أمام التدخل العسكري الألماني المباشر في براغ.

وبعد طول تردد وفقط لما بلغت أعمال الشغب مستوى لا يطاق، اختارت الحكومة التشيكية الحل الثاني، فأقدم الرئيس هاشا على حل الحكومة السلوفاكية يوم 6 مارس 1939، وفي اليوم التالي أمر بتوقيف بعض الوزراء السلوفاك وعلى رأسهم تسيو، وتوكا، وديركنيسكي، وأعلن القوانين العرفية في الإقليم. غير أن هذه المبادرة الشجاعة من جانب الحكومة المركزية والتي ضلت مستبعدة من قبل برلين لم تؤخر انفجارا الكارثة التي سوف تقضي على ما تبقى من جمهورية مازاريك وبيناش.

لقد أدرك الفهرر أن ساعة الحسم مع براغ قد دقت وحان وقت الهزة العنيفة التي يمكن أن يحدثها تحريك سلوفاكيا نحو الاستقلال التام. فخلال الاجتماع الأول وسيكون الأخير لحكومة كارل سيدورKarl sider -معين خلفا لتيسويوم 12 مارس 1939 - قطعت أشغال هذا الاجتماع بفعل الدخول المفاجئ لكل من اسياس انكوارث وجوزاف بيركال Bierkel مرفوقين بخمسة من الجنرالات الألمان، حيث أمروا الوزراء السلوفاك بضرورة إعلان استقلال سلوفاكيا وإن هم رفضوا ذلك فان الفهرر الذي قرر التسويـة

[1] Les archives secrets de la wilhelmstrasse.T4 doc. n° 135 berlin .Fev 1939.

النهائية والمباشرة للقضية التشيكوسلوفاكية سيهمل مصيرهم [1].وبينما حاول الوزير سيدور المعادي لفكرة الانفصال النهائي عن براغ ربح بعض الوقت قبل إعطاء الجواب النهائي، انتقل تيسوالذي كان يوجد في حالة فرار إلى برلين، وتلقى هناك التعليمات الضرورية للاستدعاء الفوري لمجلس الديات Diete السلوفاكي لإقرار إعلان استقلال سلوفاكيا، وإلا فإن الإقليم سوف يخضع لسيطرة القوات المجرية المعسكرة على الحدود المجرية السلوفاكية.

وعليه تم إعلان استقلال سلوفاكيا صبيحة 14 مارس 1939 [2]،وسرعان ما انتشرت أحداث سلوفاكيا إلى إقليم روتينيا التي كانت تتمتع هي الأخرى منذ 7 أكتوبر 1938 باستقلال ذاتي، حيث أعلنت الحكومة المحلية فيها، والتي كانت تحت رئاسة فولزن Mgr volsin استقلالها معتمدة في ذلك على وعود قدمها لها هتلر [3] ، غير أن الحكومة المجرية سارعت إلى إرسال قواتها لاحتلال بعض الإجراء من هذا الإقليم الذي كان يمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة التوسع المجرية.

لقد أوجدت هذه الأحداث الظروف و المناخ المناسب لحكومة الرايخ لكي تنفذ ضربة القوة الثانية في هدوء تام. ففي مساء ذات يوم 14 مارس 1939 قبل الفهرر طلب المقابلة التي تقدم به إليه الرئيس هاشا، والذي انتقل في مساء اليوم إلى برلين حيث حضي أثناء استقباله بكامل المراسيم البروتوكولية المخصصة لرئيس دولة متمتعة بكامل سيادتها. لكن حفاوة الاستقبال لم تستمر طويلا فمباشرة عند انطلاق المحادثات بين الطرفين بدأت فصول مفاوضات دراماتيكية بعد تهديد الفهرر لضيوفه بسحق العاصمة براغ بداية من الساعة 9 صباحا من يوم 15 مارس إن هما رفضا الخضوع لإرادته. وبعد مقاومة عنيدة من جانب الرئيس هاشا الذي ونظرا لظروفه الصحية وتقدمه في السن وسوء المعاملة التي اخضع لها في ضيافة المستشارية حيث تلقى العديد من الحقن على يد الطبيب الشخصي للمستشار.[4] استسلم هذا الأخير وأمضى على الوثيقة المعدة مسبقا من قبل

---

[1] w. shirer op.ct .p.534 .
[2] Le livre jaune français. doc.n° 65. Berlin le 14 mars 1939.
[3] Ibid doc. n° 66. Berlin 14 mars 1939.
[4] Ibid. également. Paule Schmidet. Op.cit. P190.

الحكومة الألمانية والتي وضع من خلالها بلاده تحت الحماية الألمانية في وقت، كانت القوات الألمانية قد دخلت التراب التشيكي، وأنهت غزوها السلمي في حـدود الساعة 9 من صبيحـة يوم 15 مـارس،وفي مساء ذات اليوم انتقل الفهرر إلى براغ ليقضي ليلة في قصور- هارتشن قصور ملوك بوهيميا-، ومنها نشر بيان الحماية الذي اعتبر من خلاله أن بوهيميا ومرافيا كانتا منذ ألاف السنين مجالا حيويا لألمانيا، وأنها منذ الآن فصاعدا تابعة للرايخ في إطار نظام الحماية. وأوكل المهمة التنفيذية لسير هذه المحمية إلى حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي تحت رئاسة فون نيرات (وزير خارجية الرايخ السابق) [1]، وهوخيار راهن من ورائه الفهرر على محاولة امتصاص ردود فعل الحكومات الغربية الغاضبة نظرا للسمعة الطيبة التي كان يتمتع بها هذا الوزير لدا الأوساط السياسية البريطانية والفرنسية.

ومن التداعيات المباشرة للتدخل الألماني في براغ،دخول الحكومة السلوفاكية تحت الحماية الألمانية بعد مرور أقل من 48 ساعة على إعلان استقلالها، بطلب من رئيس حكومتها تيسو،كما استكملت القوات المجرية يوم 16 مارس عملية غزوكامل الأراضي الروتينية بعد حصولها على الضوء الأخضر من جانب برلين، التي رفضت قبول طلب الرئيس فولزن القاضي بوضع بلاده تحت الحماية الألمانية. [2]

ومنذ هذا التاريخ أصبح لبودابست حدود مشتركة مع بولندا بعد أن توغلت بعض الوحدات المجرية بضعة كيلومترات داخل التراب السلوفاكي، وسيطرة على خط سكة الحديد الرئيسي شمال جنوب الرابط بين المجر وبولندا عبر الأراضي السلوفاكية .وهكذا شيئا فشيئا أصبحت القوة وسيلة شرعية لحل المشاكل الدولية. فبعد بضعة أيام من ضربة القوة الألمانية ضد براغ وتحديد يوم 22 مارس وتبعا لإنذار أخيرUltmatun تنازلت الحكومة الليتوانية عن مدينة وميناء ميمل لألمانيا[3]،وفي اليوم التالي أبرمت برلين اتفاق

(1) Le livre jaune français doc. N° 65. Berlin le 16 mars 1939.
(2) ibid.
(3)les archives secrètes de la Wilhemstrasse.T3.l'Allamagne et la Pologne .ed. (Paris plon 1954).doc n°346 au 353. du 16 au 22 mars 1939.

اقتصاديا مع الحكومة الرومانية نص على فتح استغلال حقول البترول أمام الشركات الجرمانية الرومانية لمدة 5 سنوات وعليه أصبح الرايخ الممون الأول لرومانيا مـ ـ ـ ن الحاجيات الصناعية بنسبة 23%، وزبونها الأول في استراد البترول بـ 24 % [1]

لقد كان التدخل الألماني في براغ أول عمل يلحق من خلاله الفهرر أراضي غير ألمانية إلى الرايخ، مما جعل منه الانطلاقة الفعلية لسياسة غزو المجال الحيوي، طبقا لما عبر عليه المستشار الألماني في مؤلفه " كفاحي"،كما أنه شكل كذلك صفعة عنيفة لسياسة الوفاق والتهدئة التي طالما دافع عنها الوزير الأول البريطاني.

ولكن ألم تقدم ألمانيا بفرضها لسياسة أمر الواقع وعدم الاكتراث باحترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي شاركت في صنعها الفرصة المناسبة أمام الدول الغربية الملتزمة منذ توقيع اتفاق ميونيخ بضمان الحدود التشيكية الجديدة، اتخاذ موقف حازم لردع العدوان الجديد؟.

5- الموقف البريطاني الفرنسي من ضربة القوة لـ 15 مارس 1939.

في أثناء تنفيذ الحكومة الألمانية لاعتدائها السافر على براغ، وتحديدا يوم 14 مارس 1939 طرح النائب العمالي أتلي Attlé في مداخلته أمام مجلس العموم البريطاني سؤالا على الوزير الأول بخصوص المناورات السياسية الألمانية التي أدت إلى فصل سلوفاكيا عن الجمهورية التشيكية، وعلاقة ذلك بتنفيذ الضمان البريطاني الممنوح إلى براغ بمقتضى اتفاقية ميونيخ ضد أي اعتداء غير مبرر.

رد الوزير الأول كان مباشرا: إن الضمان البريطاني لا يدخل حيز التنفيذ إلا في حالة العدوان ولا أرى أن شيئا من هذا قد حدث[2] .

ولكن بعد يوم 15 مارس ألم تتوفر كل الظروف التي تستدعي تنفيذ هذا الالتزام ؟ لقد جاء رد الفعل البريطاني الدبلوماسي ضعيفا ولم يتعدى مستوى عبارات الشجب التي أدلى بها السفير هندرسن خلال لقائه بوزير الخارجية الألماني يوم 15 مارس1939[3]

---

[1]George Castellain. Histoire de la Roumanie. ed.(Paris Presse universitaire 1984).P.87.
[2]w. shirer . op.ct .p.567 .

أما الحكومة الفرنسية وإن لم يتعدى هي الأخرى موقفها الاحتجاج، فانه ورد في عبارات شديدة اللهجة طالب من خلالها السفير الفرنسي كولوندر الوزير ريبنتروب بالإفصاح عن الظروف الحقيقية التي أخضع لها الرئيس التشيكي لإرغامه على قبول الاتفاق الجرماني التشيكي ليلة 15 مارس 1939[1].

ويوم 18 مارس 1939 تقدم السفيران البريطاني والفرنسي بمذكرة شفوية مشتركة اعتبرت من خلالها الحكومتان البريطانية والفرنسية العمـل الألماني، خرقا صارخا لكل المواثيق التي أبرمتها مع كل من لندن وباريس، وانتهت هذه المذكرة إلى رفض الاعتراف بالوضعية الناشئة في الأراضي التشيكوسلوفاكية.[2] ولكن دون اتخاذ أي موقف عملي لتأكيد هذا الرفض على أرض الواقع، فما هي الأسباب التي كانت تقف وراء هذا الموقف المتخاذل؟.

لقد شهدت سنة 1935 النهاية الفعلية لنظام الأمن الجماعي الذي تبنته عصبة الأمم، الأمر الذي دفع جميع الدول الأوروبية إلى اللجوء إلى إبرام تحالفات فيما بينها، ولعل من أبرز هذه التحالفات أهمية كان الحديث عن وجود تضامن فرنسي بريطاني، وتأكيدا لهذا صرح رئيس الدبلوماسية البريطاني انتوني ايدان يوم 21 نوفمبر 1936 "إن الأسلحة البريطانية الناتجة عن عملية استئناف برنامج التسلح البريطاني يمكن استخدامها في الدفاع عن فرنسا وبلجيكا ضد أي عدوان لم تسببا فيه". [3]

ومن جانبها لم تتأخر الحكومة الفرنسية عن تأكيد علمها بالتصريح البريطاني، وألزمت نفسها بوضع كامل قواتها المسلحة للدفاع عن بريطانيا وذلك طبقا لما صرح به وزيرها للخارجية أمام البرلمان، ومع هذا فإن حكومة صاحبة الجلالة استمرت في نهجها السياسي التقليدي المعارض لفكرة تحمل أعباء منطقة أوروبا الشرقية والوسطى، حيث أكد اللورد هاليفاكس عزم بلاده على عدم تبني مواقف مسبقة بخصوص التحديات التي كانت تطرحها أوربا الوسطى. وهوما معناه عدم استعداد الحكومة البريطانية لتدخل في الحروب

[3] Les archive secrets de la Wilhelmstrasse. T4 doc. N° 191 berlin . 15 mars 1939.
[1] Le livre jaune français doct. N° 70. Berlin le 16 mars 1939.
[2] Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse. T4 doc. N°195 berlin . 18 mars 1939 .
[3] J.B duroselle.op.cit.P.227.

التي كانت يمكن أن تنجرا إليها القوات الفرنسية لحماية حلفائها الشرقيين من أي اعتداء سافر. واقتصار المساعد البريطانية على حالة واحدة وهي الدفاع عن الأراضي الفرنسية إذا ما تعرضت للغزو، وأكدت الحكومة البريطانية توجهها هذا حينما أوشك برميل البارود الأولى على الانفجار بفعل المنحى الذي وصلت إليه أحداث أزمة السوديت حيث أعلن الوزير الأول عن أن بلاده لن تتوانى عن مساعدة فرنسا إذا أصبحت هذه الأخيرة في خطر.

وفي الوقت الذي كانت فيه إمكانيات التدخل البريطاني في حالة نشوب صراع أوربي عام قائمة دفاعا عن أمن وسلامة فرنسا. إلا أن ذلك لم يكن من أولويات شمبرلان الذي كان مؤمنا حتى النخاع بجدية سياسة التهدئة. والحالم بإمكانية التوصل إلى اتفاق شامل مع ألمانيا الهتارية تصف من خلاله مسألة الأقليات الألمانية الموجودة خارج حدود الرايخ. وتلبى بعض المطالب الاقتصادية والاستعمارية لألمانيا. وفي هذا الصياغ عبر اللورد هاليفاكس أثناء زيارته إلى برلين في 19 نوفمبر 1937 للمسؤولين الألمان عن استعداد بلاده لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الألمانية بخصوص هذه المسائل [1]

يبدو أن هذا التوجه قد أعطى ثماره لأول مرة بعد التوقيع على معاهدة ميونيخ، حيث استغل شمبرلان تلك الفرصة للتوقيع مع هتلر على التصريح البريطاني الجرماني ليلة 31 ديسمبر 1938. والذي تعهدت من خلاله الحكومتان على إبقاء باب التشاور مفتوحا من أجل بناء سلام دائم[2]. وبغية تفعيل هذا التقارب السياسي، جرت عدة اتصالات لإحداث تقارب اقتصادي. فقام الدكتور شاخت مدير بنك الرايخ Reichbankبزيارة لندن خلال شهر ديسمبر 1938،حيث لم يلمس نية جدية لدا البريطانيين لفتح ملف المسائل الاقتصادية للمناقشة بين البلدين. وتأكيدا لصدق إرادتها كلفة الحكومة البريطانية وزيرها للتجارة ستنالي Stanly بمهمة تحضير ملف التعاون التجاري والذي كان سيعرضه على نضرائه الألمان في برلين يوم 17 مارس 1939 [3]

[1] Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse. T1 doc. N°09 berlin. le 20 Nov 1937.
[2] Ibid.T4.doc n°202 Berlin, 1er Octobre 1938 et doc. N° 251. Londres le 24 fév 1939.
[3] Ibid.doc n°128.le7 Dec 1938.

ومن ناحية أخرى بذلت حكومة صاحبة الجلال خلال خريف سنة 1938 مجهودا كبيرا لإحداث انفراج في العلاقات الفرنسية الألمانية، أفضى إلى التوقيع على التصريح الفرنسي الجرماني يوم 6 ديسمبر 1938، اعترفت من خلاله الحكومتان بالصفة النهائية لحدودهما المشتركة وتوقع حدوث مشاورات متبادلة بين الطرفين في حالة بروز مصاعب إقليمية تهم البلدان، وكفيلة بأن تتحول إلى أزمات دولية.

لكن الاتفاق الذي لم يدم عمره أقل من أربعة أشهر يبدوأنه كان محل تفسيرات متناقضة بين البلدين. فقد ترجمه الألمان على أنه اعتراف من فرنسا بتخليها لألمانيا عن الاهتمام بقضايا أوروبا الوسطى والشرقية وإطلاق ليد هذه الأخيرة في المنطقة،مبررين تفسيرهم هذا بعبارة أدلي بها جورج بوني لنضيره ريبنتروب أثناء توقيع التصريح[1] الأمر الذي فندته الحكومة الفرنسية واحتجت عليه بقوة، حيث قال بوني أن الادعاءات لألمانية لا يوجد لها أي أثر سواء أثناء الاجتماع أوفي التصريح الصحفي الذي أدلى به الوزران في أعقاب التوقيع على الاتفاق. وصرح السفير الفرنسي في برلين أن الحكومة الألمانية لم تكن لديها النية الصادقة لاحترام ما التزمت به، وأنها استغلت الاتفاق وسيلة لتغطية نفسها عن الغرب[2].

ولعل الغاية الثانية المترجاة من هذا الاتفاق كانت رأب الصدع الذي ضلت تعاني منه العلاقات بين باريس وروما. فهل كان هذا أمرا ممكنا؟.

لقد كشف اتفاق ميونيخ ضعف النظام الفرنسي، ورأيه العام أمام الحكومة الإيطالية التي أدركت درجة الهوان، وتأكد الدوتشي أن الفرصة التي طالما انتظرها من أجل تحقيق مكاسب جديدة في كل من تونس والبحر الأحمر قد حانت، وعليه شهد شهر ديسمبر 1938 حملة صحفية منظمة طالت حتى مبنى البرلمان، الذي انطلقت منه أصوات النواب الفاشستين عالية يوم 30 نوفمبر مطالبة بضم كل من تونس وكورسيكا، وحتى نيس إلى الإمبراطورية الفاشيستية[3] وعلى الرغم من عدم تبني الحكومة الإيطالية لتلك الدعوات حيث أدرجتها في إطار الرأي، فإنها أقدمت في نفس الشهر، على إلغاء الاتفاقية الإيطالية الفرنسية المبرمة عام[4] 1935الحدثان كشفا عن نية إيطالية مبيتة لجس، رد فعل الحكومة الفرنسية، قبل الإقدام على مواقف أكثر تصلب تجاه باريس.

---

[1] livre jaune français. doc. N° 80. berlin le 19 mars 1939.
[2] IBID
[3] V .Potemkine .op cit p 672 .
[4] Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse T 4 . doc. n 297. déc 1938.

الفرنسيون بدورهم أدركوا، أنه لا يجوز التساهل مع الدوتشي، فألقى جورج دلادي يوم 4 ديسمبر 1938 خطابا قويا، كان بمثابة رد فعل مباشر على المواقف الإيطالية، حيث أكد فيه عزم حكومته على عدم التنازل لإيطاليا عن ما قيمته بوصة واحدة، من أراضيها. وأشار إلى أن بلاده في أتم الاستعداد لخوض الحرب، إذا استدع الأمر ذلك. وفي تصريحه يوم 26 جانفي 1939، ذكر أن بلاده لن تتخلى عن أي حق من حقوقها. في عبارة واضحة عن رفض بلاده لأية صيغة تفاوضية بخصوص التنازل عن خط سكة حديد جيبوتي أديسا بابا، أو إعادة فتح المفاوضات بشأن تسوية وضعية الإيطاليين المقيمين في تونس[1]. وأقر هذا التشدد الحكومي من قبل البرلمان، فهل سوف تصمد الحكومة الفرنسية على موقفها المتشدد ؟.

لقد كذبت الأيام اللاحقة، صدق الموقف الفرنسي، فقد تراجعت الحكومة الفرنسية عن تشددها هذا، وأعلنت عن استعدادها لمنح بعض الإرضاءات الاقتصادية لإيطاليا، وذلك بفعل التأثير الكبير الذي مارسته عليها الحكومة البريطانية[2] التي انتقل وزيرها الأول يوم 14 جانفي 1939 إلى روما، وهي الزيارة التي تزامنت مع توتر كبير كانت تعيشه العلاقات بين روما وباريس .وانتهت الحكومة الإيطالية إلى تقييم المبادرة الفرنسية بأنها هامة ولكن غير كافية[3]، وعليه فإن ذلك شكل الانتكاسة الثانية لمشروع التقارب الودي بين الديمقراطيات الغربية، ودول المحور وخيبة أمل الإنجليز والفرنسيين على حد السواء.

وإذا كانت المحاولات البريطانية الفرنسية لبناء السلام الدائم مع ألمانيا وإيطاليا، قد باءت بالفشل. وصعدت إلى الأفق بوادر صراع مسلح بين هذه القوى، ألم يكن يتوجب على الدبلوماسية الغربية ربح معركة التنافس لكسب ولاءات بقية الدول الأوربية الأخرى؟ ثم هل هي نجحت في ذلك ؟

---

[1]Les archives secrètes de la wilhelmstrasse T4 doc. N°297. Dec 1938.

[2]-C.ciano . le journal politique 1939.1943 .ed.(paris presse française 1946). p 31.

[3]بيار رونوفان. تاريخ الأزمات الدولية .مرجع سابق ص 568.

لقد فقدت الدول الغربية طبقا لاتفاقات ميونيخ، أهم حليف استراتيجي لها في أوروبا الوسطى، والمتمثل في تشيكوسلوفاكيا. حيث دخل هذا الكيان منذ هذا التاريخ بيت الطاعة الألمانية، وخرج من رهانات القوة التي كانت تتمتع بها الدول الغربية في المنطقة، وخاصة فرنسا.

وفي حرب المواقع تلك، التي كانت مشتعلة في القارة الأوروبية أخفق الفرنسيون في الحفاظ على بلجيكا حليفا مجاورا مثلما نصت عليه اتفاقية التعاون المشترك لمواجهة أي عدوان غير مبرر، المبرمة في 7 سبتمبر 1920. والضمان الممنوح للحدود البلجيكية الناشئة عن تسويات مؤتمر الصلح [*]، وطبقا لمعاهدة لوكارنوفي 1925. غير أن هذه الروابط التحالفية المتينة التي كانت تشد العلاقات بين البلدين بدأت تعرف الفتور تبعا لنتائج انتخابات 1932 والتي بينت إن قطاعا واسعا من الشعب البلجيكي لا يرغب بالتحالف العسكري الفرنسي البلجيكي وتبعا لخطاب الملك ليوبولد الثالث يوم 14 أكتوبر 1936، وإعلانه عن نية بلاده الإلغاء التحالفات، التي كانت تقيمها بلاده بما فيها الدفاعية منها، والعمل على تبني سياسة خارجية مستقلة لا تتحكم فيها إلا المصلحة البلجيكية المحضة[1].

مما لا شك فيه أن التوجه البلجيكي الجديد، كانت لديه مبرراته الداخلية، وكذا الاستراتيجية التي فرضتها الجغرافيا والظروف الدولية. فمنذ سنة 1919 اكتست الدولة البلجيكية طابع الدولة ثنائية القومية Binational نظرا لوجود اثنيتين الوالون Wallone والفلامند Flamand الذين برزت فيهم احزاب توتونية (نسبة الى جرمانيا الشمالية) مؤيدة لألمانيا، وكانت الجهاز المناسب لزرع الفوضى في الدولة البلجيكية [2].

---

[*] طبقا لهذا الاتفاق حققت بلجيكا بعض التوسع الترابي على حساب ألمانيا بحصولها على مقاطعتين أوبن وماليدي Eupen malmedy أنظر A-toynbée , et al. Le monde le 15 mars 1939. trad. Anne Marie Todd. Ed France Gallimard 1958. p.200

[1] Adrien. de Meeus.op.cit.P.P.455.456.

[2] A-towynbé et al.op.cit . p.p.202.203.eglement jean dhondt. Histoire de la Belgique ed.(Français publication).P.P.117.119.

أما الجغرافيا فقد جعلت بلجيكا دائما ضحية للغزوالألماني وهوالتهديد الذي أحيته عملية إعادة احتلال رينانيا من قبل القوات النازية، التي أصبح بإمكانها ممارسة ضغط مباشر على الحدود البلجيكية. وعليه رغبة بروكسل في تجنب إمكانيات جرها إلى حرب بين جيرانها الكبار[1].

وتأكيدا لهذه السياسة الجديدة، وردا على طلب الحكومة الألمانية في شهر سبتمبر، حول تحديد الوضعية الدولية لبلجيكا، وخاصة فيما يتعلق بمسألة العبور وفق ما كانت تقتضيه المادة 16 من ميثاق المنظمة الدولية. أقدمت الحكومة البلجيكية على توقيع اتفاق ثاني مع الحكومة الألمانية يوم 13 أكتوبر 1937، حصلت بموجبه على تعهد ألماني باحترام والحفاظ على سلامة أراضيها مقابل تعهد بروكسل بعدم فتح أراضيها لمرور أية قوات معادية لألمانيا. وبذلك تكون بلجيكا قد قطعت الشك باليقين حيال موقفها من حق عبور القوات الفرنسية لإنقاذ تشيكوسلوفاكيا طبقا لما تنص عليه المادة 16 من ميثاق العصبة، حيث أوضح وزيرها للخارجية في شهر مارس 1938 أن بلاده سترد بالسلب على أية محاولة لتفعيل تلك المادة[2].

والواقع أن الرفض البلجيكي لحق العبور، كان يستند إلى حسابات عسكرية محظة بينت استحالة قدرة الجيوش الغربية (الفرنسية والبريطانية) على تحقيق الانتصار السريع، والكامل ضد الألمان.

ومن ناحية أخرى، أخفقت الدبلوماسية الغربية في استثمار ورقة الاتحاد السوفياتي الذي تبنى سياسة مدافعة عن مبدأ الأمن الجماعي منذ سنة 1934، فعلى رغم الامتعاض الشديد الذي أبداه من سلوك الدولتين الغربيتين أثناء مؤتمر ميونيخ، وشعوره بعدم الثقة والتخوف الكبير من رؤية تفكك آلي لنظام التحالفات التي كانت قائمة بعد التوقيع على التصريح الفرنسي الجرماني. إلا أن رئيس الدبلوماسية السوفياتية باشر اتصالاته بالسفيرين الفرنسي، والبريطاني المعتمدين في موسكومنذ شهر فيفري 1939. وجدد لهما عزم بلاده في العودة إلى نظام الأمن الجماعي[3]. إذا ما توفرت الرغبة الصادقة لدى كل

---

[1]Adrien. de Meeus.op.cit.P.P.455.456

[2]- J B duroselle. Op. cit .p.p 226.227.Egalement pierre renouvin et jaques willéquet les relations militaires franco-belge de mars 1936 au mai 1940 travaux d'un colloque d'historiens belges et francais Ed (paris centre national 1988) p.65

[3] V. potemkine . op cit .p.628

من باريس ولندن للعودة إلى ذلك، لكن المبادرة السوفياتية لم تلقى آذانا صاغية من جانب الغربيين.

أما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبالنظر لتفوقها الاقتصادي والعسكري[*] كان بإمكانها الإحلال محل الدولتين الغربيتين واحتواء الخطر النازي الفاشيستي بتفعيل مكانتها الدولية، وهوأمر لم يكن غائبا عن أذهان القادة الأمريكان،فقد حاول كل من الرئيس روزفلت ووزيره للخارجية هول Hull في خريف 1937،تجاوز عقبة قوانين الحياد. حيث رأى فيها الرجلان أنها تتناقض إلى حد كبير مع مبدأ الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ذكر روزفلت يوم 15 أكتوبر أن الحرب إذا تمكنت من هدم أوروبا والشرق الأقصى فلا أحد يمكنه ضمان سلامة أمريكا، وأضاف أنه على الرغم من تصميمنا على البقاء خارج حلبة الصراع الأوروبي، فإنه لا يوجد ما يطمئننا بخصوص النتائج الخطيرة للحرب.[1]

ويوم 26 أكتوبر 1937 وجه مذكرة إلى مساعديه اقتراح من خلالها توجيه نداء إلى قادة الدول للإتفاق على قائمة من المبادئ، والمناهج التي ينبغي أن تبنى عليها العلاقات الدولية، وفتح باب إعادة النظر فيما كان قائما من المعاهدات الدولية المنبثقة عن مؤتمر السلام، ولكن الرئيس الأمريكي رفض ربط بلاده بأي التزام يجعلها الراعي الأول لهذه السياسة الجديدة[2].

لقد كان لزاما على مبادرة القيادة الأمريكية تخطي العقبتين الداخلية والخارجية، فقد فجر أنصار التيار الانعزالي القوي حملة صحفية واسعة، أتت أكلها بصفة سريعة حيث أبدى 85% من الرأي العام الأمريكي رفضهم لفكرة التدخل الأمريكي في الحروب الأوروبية [3]. وهوما كان يشكل خطرا على مستقبل الرئيس السياسي، كما أن ألمانيا التي

---

[*]- * - لقد كان الانتاج الصناعي الأمريكي يمثل 35,11 % من إجمالي الإنتاج العالمي وبلغت القدرة الحربية 41,7%، ذلك الإنتاج كان يعطي تفوقا بارزا للولايات المتحدة الأمريكية. أنظر. A.toynbee et al op. cit .p 542

[1]Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse.T1. doc n° 18 .Washington. le 15 Oct 1937.

[2] بيار رونوفان. تاريخ الأزمات الدولية، مرجع سابق ص 578.

[3]Les archives secrètes de la Wilhelmstrasse.T 4. doc n° 190. le 07 déc 1937.

أصبحت منذ سنة 1938 تشعر بتفوقها العسكري في القارة الأوروبية كانت لا تؤمن بالخيارات السلمية أمام هاتين العقبتين، تراجعت الإدارة الأمريكية عن مواقفها وسارت على خطى الحكومة البريطانية.

ومما زاد في إضعاف الموقف الدبلوماسي للدول الغربية ذلك الانفصام الخطير بين التزاماتها الخارجية وضعف قدراتها العسكرية بسبب الخلل الكبير الذي وقع في موازين القوى بين طرفي الصراع، وبالغة الأرقام فإن الإنفاق العسكري في سنة 1938، تشكلت صورته على النحو التالي: 16,6% بالنسبة لألمانيا و12,7 % لإيطاليا 7,9% بالنسبة لكل من فرنسا وبريطانيا [1]. فإن هذا التفاوت بين القطبين يقود لتتبع الوتيرة التي سارت عليها عملية إعادة التسلح لدى كل دولة على حدى منذ انطلاقتها في سنة 1936.

لقد استطاعت الحكومة الهتارية إعادة بناء قوتها العسكرية في ظرف قياسي، فبحلول عام 1938 بلغت تلك القوات 42 فرقة، وبلغ تعداد القوات اللازمة لوقت السلم 1510000 جندي وكان الجيش الألماني يتمتع بمهارات قتالية عالية نتيجة التكوين الجيد والتحكم العلمي في استخدام الآلات العسكرية، وخاصة التفوق في ميدان الطيران الحربي، حيث كانت تحصي أكثر من 3000 طائرة مقاتلة[2].

ومما لا شك فيه أنه لم يكن بإمكان ألمانيا بلوغ تلك الدرجة لولم تعمد منذ سنة 1935 إلى توجيه اقتصادها الوطني وجهة اقتصاد الحرب تحضيرا لخوض معركة غزوالمجال الحيوي، حيث أعدت الحكومة الألمانية برنامجا محددا زمنيا، أطلقت عليه تسمية الخطة الرباعية الثانية[*]، وكلف الماريشال غورينغ بإنجازه . لقد ركزت أولوياتها على الصناعة التعدينية مستفيدة من التوسع على حساب كل من النمسا والسوديت، وأخيرا منطقتي بوهيميا ومرافيا، وتم التركيز على تعويض النقص للمواد الأولية باستخراج البنزين

[1] Pierre Renouvin . op.cit.P 145.

[2] بيار رونوفان .تاريخ الأزمات الدولية .المرجع السابق ص 552.

[*] تم تكليف المارشال غورينغ بهذه المهمة خلفا للدكتور شاخت نظرا لخلاف هذا الاخير مع الفهرر، حيث رأى أن الاهتمام البالغ بالصناعات الحربية من شأنه الإضرار باستقرار العملة. وكذا القدرات التصديرية للإقتصاد الألماني وفق الظروف العالمية المحيطة.أنظر. Martin brazart l'etat hitlerien l'origine et l'evolution des structures de troisieme Reich Trad .Patrick morou Ed (paris bruxelle la naissance de livre 1985). p 434.

الصناعي، والمطاط الصناعي، والقطن الصناعي، كما سمحت تلك الخطة بإعادة التوزيع الاستراتيجي للمناطق الصناعية التعدينية في مواقع جديدة، أكثر أمنا من الغارات الجوية مثل مركزي هانوفر وبرانزفيج.[1]

أما إيطاليا فهي الأخرى عرفت فيها مشاريع إعادة التسليح قفزة نوعية، حيث أصبح الجيش الإيطالي بحلول سنة 1938 يتوفر على 50 فرقة في خط النار، مدعومة بـ 14 فرقة من القوات الخاصة، وقوات الجبال، وفي حين بلغ أسطولها الجوي الحربي 2000 طائرة مقاتلة بعد ما كان لا يتعدى 100 في سنة 1932، وعمد الجنرال دوهي douhet إلى تلقين نظرياته حول استعمال الطيران في المعارك[2]،وكانت القوات البحرية تتشكل من 8 بوارج كبيرة وأربعة طرادات.

ومن ناحية أخرى، فإن عملية إعادة التسليح الفرنسية جاءت كرد فعل على قرارات ألمانيا الخاصة بإعادة بناء قوتها العسكرية منذ 1935، واحتلالها لمنطقة رينانيا، حيث أصدرت الجبهة الشعبية قرارها الخاص بإعادة التصنيع الحربي في 12 أوت 1936. وتبعا لذلك أعدت هيئة الأركان خطة عمل لا تتعدى الأربعة سنوات من أجل بناء القوات البرية بالدرجة الأولى، وقدرت تكاليف تلك العملية بـ 14 مليار فرنك، ورفعت بعد ذلك إلى 31 مليار[3]، الأمر الذي جعلها تصطدم منذ الوهلة الأولى بعقبات مالية بالدرجة الأولى، ثم اقتصادية واجتماعية بالدرجة الثانية،فقد واجهت مطالب هيئة الأركان بخصوص وضع ميزانيات جديدة في شهر جولية 1937 معارضة شديدة من جانب وزارة المالية[4] .

الجدول التالي يبين تطور الانفاق الحكومي على الصناعة والصيانة الحربية

(الوحدة 1000000فرنك)

السنة	1935	1936	1937	1938	1939
النفقات العسكرية	6,652	7,941	11,812	15,227	56,887
نفقات الصناعة والصيانة الحربية	1977	3046	5497	7065	2074

[1] - بيار رونوفان. المرجع نفسه. ص 552 .

[2] Pierre ordeoni . op.cit .p . 352.

[3] patrice buffotot . op.cit .p 136.

[4] Philipe Fouaquet. Histoire de l'armée française .ed.(Paris. Presse universitaire 1986).P.77

ولم يكن المناخ الإجتماعي يشجع كثيرا على مضاعفة العمل في الصناعات الحربية حيث كانت الأفكار النقابية تعرف انتشارا واسعا بين العمال، الأمر الذي أجبر الحكومة على استبدال قاعدة 60 ساعة عمل أسبوعيا بـ 40 ساعة، وهوما قلص أوقات العمل في الصناعات الحربية البرية بنسبة 16% و11% في مصانع الطيران، وقدر التأخر الناجم عن تعدد الاضرابات ما بين 2 و3 أشهر[1].

كما كان على المجهود الفرنسي لإعادة التسلح تخطي عقبة عقم فكر هيئة الأركان بخصوص النظرة الاستراتيجية، وذلك بسبب هيمنة المفاهيم الكلاسيكية على هذه الهيئة،والتي بقيت متمسكة بنزعتها الدفاعية التي بنتها على جملة الأفكار الحربية المستخلصة من معارك الحرب العالمية الأولى، والثقة المفرطة في الميزات الدفاعية التي كانت تقدمها التحصينات العسكرية، وعلى الرغم من إنشاء الحكومة في 14 أوت 1936 للمدرسة العليا للدفاع الوطني، والتي كانت تجمع هيئات الأركان الثلاث للجيش بغية تطوير النظرية الاستراتيجية.

وكذا معارضة الضباط الشباب من أمثال الجنرال ديغول لتوجه الدفاعي للجيش[*] إلا أن الحرس القديم في هيئة الأركان بقيادة المارشال بيتانPUTAIN ظل متشبثا بتوجيهاته ومتحكما في زمام الأمور[2]. ومع أن فرنسا كانت تسعى إلى لعب دور دفاعي في القارة من حيث الحفاظ على الأمن والاستقرار طبقا لتحالفاتها مع الدول الصغرى في وسط وشرق أوربا، فإن توجهها هذا أفقدها الوسائل العسكرية الفعالة لأداء هذا الدور.

ومن ناحية أخرى لم تكن وتيرة العملية التسلحية البريطانية تسير بزتم اسرع من ذاك الذي كان في فرنسا على الرغم من توفر عامل الاستقرار السياسي، والاجتماعي لحكومة المحافظين. فلم تعترف هذه الأخيرة بالنقص الكبير في قواتها البرية والجوية إلا في شهر نوفمبر 1936 تبعا لإصدار كبار الموظفين في وزارة الدفاع كتابا أبيضا في مارس

---

(1) Patrice buffotot.op.cit . p. 146

(2) Ibid. P.P . 234.235.

(*) - عبر الجنرال ديغول عن توجهاته الخاصة بضرورة تحديث الجيش الفرنسي من خلال توجيهه إلى الحرفية وتجهيزه بأحدث المعدات الحربية التي ابتكرتها الصناعة الحديثة ولاسيما في ميدان الدبابات والطائرات وذلك في مؤلفه (نحوجيش مهني) الذي أصدره في سنة 1931 . أنظر A- twynbee et al. Op.cit. p . 233.

1935،وجه للفت انتباه الحكومة لإستعجالية مشاكل الدفاع القومي(1)، وكذا ضرورة بذل مجهود هائل لاستدراك هذا النقص، وعليه صوت مجلس العموم يوم 16 فيفري 1937 على برنامج إعادة التسلح، رغم معارضة حزب العمال للإعتمادات المالية، حيث حددت القيمة المالية لهذا البرنامج بـ 1,5 مليون جنيه استرليني، لفترة زمنية قدرها 5 سنوات(2)

غير أن تطبيق الخطة اصطدم بمصاعب جمة، لعل كان أبرزها الخلافات الدائمة في تطبيق البرنامج بصفة فعالة قبل سنة 1939 (3)، والجدول التالي يبين نسبة الإنتاج الوطني الخام المخصص للصناعة الحربية 1935-1938.

السنة	1935	1936	1937	1938
فرنسا	5,8	6,3	7,1	8,6
ألمانيا	8	13	13	17
بريطانيا العظمة	2	4	6	7

ومع هذا فإن أهم نتيجة لضربة القوة الألمانية ضد براغ، كانت الثورة السياسية الإنجليزية حسب تعبير جارتون هاردي GARTHONE HARDY(4) ، حيث اقتنع الوزير الأول البريطاني أن الفهرر غير مستعد لإيقاف طموحاته التوسعية، بعد استعادة المناطق الآهلة بالسكان الناطقين بالألمانية، بل إنه عازما على منح شعبه مجالا حيويا باستبعاد الشعوب الغير ألمانية في أوروبا الوسطى والشرقية، وهوما صدم الرأي العام البريطاني في مشاعره الديمقراطية المؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي شعوره التقليدي بخصوص التوازن الأوروبي المحطم بفعل السياسة التوسعية الألمانية ذلك أبرز ما احتواه خطاب شمبرلان يوم 17 مارس 1939 في بيرمنجهام الذي خاص فيه إلى

(1) Jaque leruez jeamine surel le royume uni xxe siecle, ed (Paris illepso 1997)-p 70.

(2) Ibid.

(3) Rolant Max. Histoire de l'angleterre. ed (France 1999).P.570

(4) JB Duroselle. Op.cit. p 266.

استحالة التفاوض مع هتلر، الأمر الذي مثّل تغيرا مباشرا في الموقف الرسمي البريطاني الذي صار منذ هذه اللحظة يؤمن بإمكانية الحرب [5].

وبإتفاق مع فرنسا شرع في إعطاء سلسلة من الضمانات للبلدان التي كانت أكثر عرضة للعدوان الألماني، فهل التوجه الجديد في السياسة البريطانية سوف ينجح في وقف العدوان؟.

[5] Sécrétariat d'Etat .le livre bleu Anglais 1 documents concernant les relations germano-polonaises et les débuts des hostilités entre la grande bretagne et l'Allemagne 03 sep Trad Ed (paris 1939) .doc. N°9 . londres 17 Mars 1939.

الباب الثالث : الأزمة البولندية

الفصل الأول : قيام الجمهورية البولندية 1918 -1939.

1- المعركة من أجل الحدود.

2- تحول الجمهورية البولندية إلى ديكتاتورية.

3- السياسة الخارجية لدولة البولندية.

الخاتمة .

مقدمة

بعد نجاح الحكومة الألمانية في فرض سياسة الأمر الواقع خلال أزمتي النمسا وتشيكوسلوفاكيا، وجد الفهرر نفسه على خلاف كبير مع جيرانه البولنديين بخصوص جملة من المطالب التي تعود أصولها إلى بقايا معاهدة الصلح، وأمام هذه العلاقة المتوترة بين الطرفين كان التساؤل المطروح، هل ستلجأ الحكومة الألمانية في صراعها هذا إلى إثارة مبدأ حقوق القوميات في تقرير مصريها مثلما جرت به العادة مع الأزمتين السابقتين ؟.

وإذا كانت تدرج نزاعها مع فرسوفيا في خانة أولويات، غزوالمجال الحيوي، فقد بدا لها جيدا حدوث بعض التغير في مواقف الدولتين الغربيتين، أمرا كان يوحي من أن التصادم مع البولنديين كفيل بالتحول إلى صراع أوروبي عام، وهوما يدفعنا إلى الاستفسار كيف استطاع الفهرر إقناع الإيطاليين بالتحالف العسكري الهجومي ؟ وكذا إقناع السوفيات بالتزام الحياد ؟ إنجازات دبلوماسية إستراتيجية سوف تحرر القادة النازيون من كل الحسابات التكتيكية التي كانت تفرضها احتمالات الهزيمة بدخول الحرب على جبهتين (غربية، وشرقية).

1- المعركة من أجل الحدود:

بعد خضوعها لسيطرة الإمبراطوريات الثلاث، الروسية، والنمساوية الهنغارية، والألمانية، طيلة 120 سنة، أعادت معادة فرساي بعث الدولة البولندية، وهو ما كان معناه طرح إشكالية حدودية جديدة، بين الكيان الجديد، والدول المجاورة، ففي يوم 22 نوفمبر 1918 أعلن جوزاف بلسيدسكي J. Pialsudski (*) استقلال بلاده، وعمد تحت ضغط الحلفاء إلى صهر حكومته مع حكومة المجلس الوطني البولندي، الواقعة تحت نفوذ دول الوفاق، بداية من شهر جانفي 1919 بفضل الوساطة التي قام بها عازف البيانوالبولندي الشهير اجناص بادرفسكي Ignace Paderwski وأنهى البولنديون عملياتهم العسكرية ضد الألمان ابتداء من يوم 16 فيفري تحت ضغط الحلفاء [1] .

في نفس الوقت واصل البولنديون حربهم ضد الأوكرانيين، وتمكنوا من بسط سيطرتهم على مدينة ليفوف LWOW، وفشلت لجنة الحلفاء في وقف الحرب، حيث رفضت الحكومة البولندية الشروط المقترحة عليها من قبل هذه اللجنة يوم 12 ماي، وغزت قواتها كامل غاليسيا الشرقية، الأمر الذي دفع بمؤتمر باريس 27 ماي إلى التلويح بقطع التموين على فرسوفيا.

كما أن الجبهة الشمالية ضلت ملتهبة. فقد واصل البولنديون حربهم ضد القوات الروسية، ففي ماي 1919 احتلوا الحدود الممتدة إلى غاية منسك Minsk، ويوم 22 ديسمبر 1919 اقترح السوفيات على حكومة فرسوفيا السلام على قاعدة الاستقلال التام، والالتزام بعدم تجاوز الخطوط التي كانت تتوقف عندها القوات البولندية. من جانبهم توقع الحلفاء رسم حدود بولندية محضة فأنشئوا لجنة خاصة بدراسـ ـة القضايـ ـا البولندية

(*). أحد ابرز الشخصيات البولندية السياسية ولد في ليتوانيا سنة 1867، بعد تخرجه من معهد الطب بكراكوفي التحق بالحزب الاشتراكي البولندي 1892، قاد خلال الثور ة الروسية 1904-1905، حملة الأعمال الإرهابية في بولندا، وبعدها بقليل كون الميلشيات الثورية التابعة للحزب الاشتراكي البولندي والتي كانت تطالب باستقلال بولندا، وهي التنظيم الذي تحول في 6 أوت 1914 إلى ما يعرف الفيالق البولندية التي حاربت إلى جانب الإمبراطوريات المركزية أنظر . Le grand la rousse encyclopidique.n° 8.

(1)- J.B · Duroselle. Op.cit.P. 37.

على مستوى مؤتمر باريس، والتي حددت هذه الأقاليم ونشر كليمنصوClémanseau يوم 8 ديسمبر بيانا أعرب من خلاله عن الرغبة الصادقة للحلفاء فإن تمر الحدود البولندية عبر غردنوا وفالفكا ونينوروف Nenoroves, valvka, Grodno والى شرق براست ليتوفاسك Berstlitovesk [1].

غير أن البولنديين قابلوا المقترحات الغربية لجديدة برفض قاطع، وراهن الكثير منهم على استعادة حدود سنة 1772، وحتى غزوكامل اكرانيا.

وفي يوم 25 افريل 1920 استأنفت القوات البولندية هجومها على المواقع السوفياتية غير أنه بعد تحقيق بعض الانتصارات الأولية، كإحتلال مدنية كياف يوم 06 ماي توقفت حركة الهجوم البولندي بفعل الهجوم الذي قاده القائدان السوفيتيان توكاشيفسكي Toukhachevski وبوادنيي Boidienney الذين تمكنا من استعادة منسك Minsk، وفلينا Villna وغرودنوGrodno وBerst litovesk كما تمكن السوفيات من قطع الطريق الحديدي الرباط بين فرسوفيا ودانزيغ، ووافق الألمان والتشيك والنمساويين على منع مرور السلاح[1] والذخيرة عبر أراضيهم لتزويد البولنديين، أما بالنسبة للحلفاء الذين كانوا مجتمعين في هذه الأثناء في مؤتمر سبا SPA لم يكن لهم موقف موحد فقد راء الإنجليز وكانوا متأثرين بأفكار خبيرهم الاقتصاد كينياس Keynes إن بولندا تعتبر بلادا منهكا وغير قابل للحياة من الناحية الاقتصادية وعليه اقترح اللورد كيرزون Curzon يوم 12 جويلية، على الحكومة السوفياتية فكرة إبرام هدنة تتوقف بموجبها قواتها على بعد 50 كلم إلى الشرق من الخط المحدد في ديسمبر 1919، من قبل الوفاق[3] على أن يستتبع ذلك باجتماع في لندن، يجمع ممثلين سوفيات، وبولنديين وممثلين عن البلدان الباطيقية.

في يوم 17 جويلية 1920 ردت الحكومة السوفياتية على المقترح البريطاني بالرفض، وبالمقابل اقترحت فكرة إجراء مفاوضات مباشرة وذلك يوم 22 جويلية طلبت بولندا الهدنة، وإقترح السوفيات على البولنديين إيفاد مفوض كامل الصلاحيات إلى

(1) V.Potemkine. Op.cit. p. 90.
(2) - Ibid. P.P 88-90.
(3) - JB. Duroselle , op.cit , P .38

موسكوليوم 30 جويلية لكن الحكومة البريطانية هددت السوفيات بالحصار وشجعت البولنديين على قبول شروطها[1] وهو ما أدى إلى تشكيل بولندا الشيوعية.

من ناحية أخرى، وجد قسم أخر من البولنديين الذين كانوا يحبذون المقاومة الدعم من جانب حكومة ميلليران التي تعهدت بتسليحهم وتزويدهم بالأطر العسكرية، مثل الجنرال ويغان Waygan، ففي يوم 15 أوت قومت معركة فرسوفيا الوضعية، حيث أخذ البولنديون، زمام المبادرة في الهجوم، وتمكنوا من دفع قوات الجيش لاحمر إلى مسافة تزيد عن 400كلم. فبعد فشل تام تحولت بولندا في ظرف أيام معدودات إلى مسرح الانتصارات المشهورة، وقضت بذلك على محادثات السلام [1] حيث لم يبقى هنالك مجال للحديث عن خط كيرزون، فتنازلت اللجنة التنفيذية المركزية السوفياتية بدورها عن شروطها السابقة التي وضعتها في شهر أوت، وباشرت مفاوضات جديدة يوم 12 أكتوبر والتوقيع على تمهيدات السلام، والتي بفضلها أصبح لبولندا حدود تقع على بعد 150 كلم من خط كيرزون، ضامت إليها المناطق المأهولة بلأكرانيين والبيلوروسيين. لقد تحولت تمهيدات السلام إلى سلام نهائي بعد توقيع الحكومتين السوفياتية والبولندية يوم 12 مارس 1921 على معاهدة ريغا.

وعلى الجبهة الجنوبية عاشت بولندا حالة من الصراع مع الحكومة التشيكوسلوفاكية، بخصوص مقاطعة تشان Tchen والتي كانت تقطنها أقلية بولندية تقدر بحوالي 140 آلف نسمة، والتي اكتسحتها القوات التشيكوسلوفاكية في شهر سبتمبر 1919، وفشلت محاولات البولنديين في سبيل استرجاعها سنة 1920.

بفعل اهتمامهم بتطورات الحرب مع السوفيات، ورفض الحكومة البولندية التنازل عنها نهائيا طبقا لما خرج به مؤتمر السفراء ولكن هذا التنازل لن يمر دون أن يحدث في نفوس العديد من الساسة البولنديين الشعور بالإحباط، شعور كانت له انعكاسات محسوسة في سنة 1938، كمـــا كـــانت الحكومة البـــولندية قد حصلت طبقا لمعاهدة فرساي

(1) V Potemkine. Op.cit. P.P. 91.93
(1) JB. Duroselle. OP.CIT. P.38

على منفذ على البحر تمثل في ميناء الدانزيغ الذي ربط بالأرض البولندية بممر (كوريدور) عرضه 25 كلم، مقسما الأراضي البروسية الشرقية إلى شطرين. في حين حولت مدينة الدانزيغ الألمانية إلى مدينة حرة تحت إشراف عصبة الأمم، وأوكلت مهمة الإشراف الجمركي فيها إلى المفتشين البولنديين، وعلى الرغم من توقيع الحكومة البولندية يوم 9 نوفمبر 1920 مع السلطات المحلية للمدينة على اتفاقية حددت طبيعة العلاقة بين المدينة وفرسوفيا، وعززت باتفاق ثاني يوم 24 أكتوبر 1921[1] . فإن ذلك لم يمنع من حدوث صراع مسلح بين الطرفين، كان ينذر بإمكانية إنفجار الوضع إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك.

2- تحول الجمهورية البولندية إلى دولة ديكتاتورية:

إلى جانب المعركة من أجل الحدود، عرفت الحياة السياسية الداخلية للدولة الفتية حالة من الاستقرار فبعد فشل النظام البرلماني (1919-1926) بفعل التنافس الشديد بين الأحزاب السياسية تحولت البلاد إلى قبضة العسكريين بعد الانقلاب الناجح الذي قاده ماريشال بيلسدسكي في شهر ماي 1926 بمباركة كبيرة من الحزبين الشعبوي الراديكالي والاشتراكي[2]. والذي أعقبه اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهامة كتلك التي لحقت عملية تطهير القيادة العليا للجيش، والادارة العمومية.

بعد انتخابات 4 مارس 1928 والتي أحرزت فيها الأحزاب المشكلة للكتلة المتعاونة مع الحكومة فوزا ساحقا على خصومهم في تحالف اليمين بـ 122 صوت أي دون الحصول على الأغلبية الساحقة داخل البرلمان مال الماريشال بيلسدسكي إلى تغليب رأي العقيد سلافيك Slaweck زعيم العسكريين، والذي أوصى بضرورة القيام بإصلاح دستوري جذري، وإنشاء نظام ديكتاتوري، ففي يوم 19 مارس 1930 أقال الماريشال وزيره الأول بارتال Bartel وشكل سلافيك Slaweck حكومة جديدة سيطر عليها العسكريين[3]، وتزامن ذلك مع بداية معانات البلاد من الآثار السلبية للازمة الاقتصادية

---

[1] Montfforh Hernide. Danzdig port de la pologne dans le passé et le présent 8ème .ed (paris 1939). PP 77.81.
[2] Jobert Ambroise . Histoire de la Pologne .ed.(Paris Pubhcolion inversitaire française 1953). PP 103.107.
[3] Ibid.P. 109.

العالمية التي دفعت بشريحة واسعة من الشعب إلى انتقاد سياسة الحكومة بإقدامها على تحطيم مخطط الإصلاح الزراعي الذي باشرت تنفيذه منذ سنة 1920 وتم تعديله سنة 1925 حيث تم توزيع أقل من 200000 هكتار طيلة الفترة الممتدة بين سنة 1926 - 1928[1].

لقد حاولت أحزاب المعارضة بما فيها أحزاب الوسط، واليسار استغلال حالة الهيجان الشعبي، فنضمت مؤتمرا لها في مدينة كراكوفي Krakowi دعت من خلاله إلى ضرورة الدفاع عن القانون وحرية الشعب، وطالبت من ناحية أخرى برحيل الماريشال بلسيدسكي، وإنهاء الحكم الديكتاتوري. لكن بيلسيدسكي الذي كان يمثل الرجل القوي في بولندا، عمد يوم 3 أوت إلى حل البرلمان بغرفتيه، وزج بقيادة تحالف الوسط، واليسار في محتشدات براست ليتوفاسك يوم 10 سبتمبر بحجة الاعتداء على أمن الدولة[2].

وبعد إجبار قادة المعارضة على الهجرة، وإغتيال العقيد براكي Puraki في جوان 1934، ثبت أنصار الماريشال اللجنة الدستورية القائمة على القانون الجديد الصادر في 1935، حيث تم تعيين مجلس مشكل من مندوبين عن البلديات والتنظيمات الاقتصادية على مستوى كل دائرة، وبالتالي إجبار الناخبين على إختيار المرشحين المقدمين من قبل المجلس. لكن يبدوا أن هذه الخطة لم تلقى ترحيبا كبيرا لدا الرأي العام، فبعد أن كانت نسبة الامتناعات في سنة 1930 لا تتجاوز 25%،فإنها بلغت في سنة 1935 ما نسبته 54% [3] واستطاعت المعارضة بفضل 1 مليون استمارة لاغية أن تحرم الحكومة من الحصول على الأغلبية الساحقة.

كما أعطى دستور سنة 1935 لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة من ذلك، الفيتوالتشريعي، وحق الحل وتعيين 1/3 أعضاء المجلس.

---

(1) Jobert Ambroise . op.cit . P 105.
(2) IBID. P. 110.
(3) IBID. P. 111.

وبعد وفاة الماريشال بيلسيدسكي تم تعيين موزوسيسكي MOSCICIKI على رأس الجمهورية والذي حافظ على نفس خط سلفه وهوما معناه احتفاظ العسكريين بالمناصب الوزارية الحساسة حيث اقتصر تواجد المدنيين في الحكومة على الوزارات الاقتصادية.

لقد ساهمت حالة الانقسام داخل الرأي العام البولندي في أضعاف مواقف الحكومة البولندية أمام التهديدات الهتارية.

3- السياسة الخارجية للحكومة البولندية:

لقد دفع الموقع الجغرافي الحساس - مجاورة قوى معادية لاستقلالها – الحكومة البولندية إلى تبني سياسة خارجية قائمة على مبدأ التحالفات العسكرية، فأبرمت في سنة 1921 م معاهدة التعاون العسكري المتبادل مع فرنسا، وكان ذلك بمثابة تأمين لوحدة الدولة الناشئة من أي عدوان خارجي، ولاسيما من قبل ألمانيا،وروسيا السوفياتية . غير أن التطورات السياسية التي عرفتها الساحة الأوروبية في السنوات اللاحقة، ولاسيما توقيع معاهدة لوكارنوزادت في حالة القلق لذا البولنديين على سلامة أرضهم، واستقلالهم فقد رأوا فيها أنها وقعت على حساب أمنهم، وأحدثت تمييزا خطيراً بين حدودهم الشرقية والغربية[1] وعليه عهد الماريشال بيلسيدسكي وبتوجيه من وزير خارجيته العقيد باك إلى محاولة تعويض الميزات التي لم تقدمها معاهدة لوكارنوبالمعاهدات الثنائية مع جيرانه الأقوياء، فبعد مفاوضات بين الوزير باك ونظيره السوفياتي ليتفينوف تم التوقيع على ميثاق عدم الاعتداء بين البلدين يوم 25 جويلية 1932،وحددت مدة صلاحيته بخمسة سنوات قابلة للتجديد، ونص الاتفاق على التزام الحكومتين بعدم خرق أي من بنود معاهدة ريغا وبالخصوص المادة الثالثة منها[2].

وبعد مرور سنتين على ميلاد هذا الميثاق جددت الحكومتان مدة صلاحيته إلى 31 ديسمبر 1945، وذلك بعد التوقيـ ـع على البروتوكـ ـول الممـ ـدد لهـ ذا الاتفاق في 05 ماي 1934.

---

(1) W . Shirer .op.cit. p. 670..

(2) - la république de Pologne, ministère des affaires étrangères. les relations Polono- Allemandes et Polono-sovietiques au cours du période de 1933-1939. recueil de document officiel . ed.(Paris.flamarion1940) . doct n° 15 Moscou 5 Mai 1934.

غير أن أهم إنجاز أقدمت عليه الحكومة البولندية في أطار سياستها الخارجية الجديدة تمثل في توقيعها يوم 26 جانفي 1934 على ميثاق عدم الاعتداء مع الحكومة الهتارية، والذي حددت مدة صلاحيته بعشر سنوات. جدير بالذكر أن عملية تحضير الظروف المناسبة لهذا التوقيع كانت قد تمت في سرية تامة، فمنذ خلاف العقيد باك الوزير زالسكي Zaleski في سنة 1932 على رأس الدبلوماسية البولندية فإنه عمد إلى تحدي المناهج الديمقراطية، فقد كان جد قلق بفعل ميثاق الأربعة الذي ابعد بولندا عن محفل القوى العظمى، وبعده فشله في إقناع الحكومة الفرنسية بمقترحه السري القاضي بضرورة القيام بعملية وقائية ضد الحكومة الألمانية الهتارية، بسبب رفض باريس التدخل في الشؤون الداخلية لبرلين فإنه لم يجد بدلا من التقارب والتفاهم مع جيرانه الألمان، وعليه اقترح يوم 24 ماي 1933 فكرة إبرام اتفاق بين البلدين[1] .

ومن جهته أعلن الفهرر للصحافة أنه اجرى محادثات هامة مع المندوب البولندي في برلين فيسوكي Wysoki، على الرغم من حوادث العنف المتكررة التي وقعت خلال سنة 1933 بين عناصر الأقلية الألمانية والسلطات البولندية، ولاسيما بعد إقدام حكومة فرسوفيا على تعزيز ثكناتها في شبه جزيرة، واستار بلاتوWester platto الواقعة في الأرض الدانزيغية يوم 6 مارس 1933.

لقد سمحت عملية استبدال المندوب فيسوكي، والذي يعتبر صديقا لفرنسا بمندوب جديد هو ليبسكي Lipski بالتسريع بالمفاوضات التي تمخض عنها إصدار إعلان 16 نوفمبر 1933، والذي نص عن امتناع البلدان عن استعمال القوة في علاقاتهما الثنائية، وقدم المشروع يوم 27 نوفمبر 1933 إلى الماريشال بيلسيدسكي من قبل مندوب ألمانيا في فرسوفيا، فون ملتكي V.Moltké، ويوم 9 جانفي 1934، قدم المندوب البولندي في برلين مشروعا بولنديا عكسيا تمت مناقشته من قبل العقيد باك مع القادة النازيين أثناء توجهه إلى جنيف [2] وقد راهنت الحكومة البولندية، على معالجة القضية بسرية تامة

[1] J.B Duroselle. op.cit. P. 315.
[2] Ministère des affaires étrangères polonais . docs n° 15.16.17.

وذلك بفعل تمسك الرأي العام البولندي بصداقته للفرنسيين من جهة، وتجنبا لا ثارت الاحتجاجات من جانب بعض الأوساط الروسية المناوئة لبولندا من جهة أخرى.

إن الاتفاق الذي اعتبره الماريشال بيلسيدسكي حين توقيعه المعيار الوحيد للتأكد من صدق النوايا الألمانية اتجاه بولندا، وإن لم يكن موجها في حد ذاته ضد فرنسا إلا أنه شكل من الناحية السيكولوجية، مبادرة غير ودية من جانب فرسوفيا تجاه حلفائها الفرنسيين، مثلما لاحظ ذلك السفير الفرنسي في برلين فرانسوا بونصي الذي كتب : " إن الموقف البولندي تجاهنا ولاسيما موقف العقيد باك سيكون دائما موقف الخصم بدلا من أن يكون موقف الصديق"[1].

كما أنه شكل البداية لمرحلة ضعف عصبة الأمم ومبدئها الخاص بالآمن الجماعي، ذلك علاوة على أنه مثل البداية الحقيقية لتحول السياسة الخارجية بقيادة العقيد باك للإنفتاح أكثر على ألمانيا الهتارية والسير في فلكها.

أما بالنسبة للجانب الألماني، فإن الاتفاق شكل انتصارا دبلوماسيا هاما لسياسة الحكومة النازية التي كانت قد باشرت سنة 1934 مشروعها الخاص بإعادة التسلح دون أن تتمكن من وضع يدها بصفة محكمة على المؤسسة العسكرية. كما أنه كان بداية ناجحة في مسار تفكيك التحالفات الفرنسية في أوروبا الوسطى والشرقية، وحمل التهديد لنواي الإيطالية بشأن المنطقة الدانوبية، ومهد لبرلين الطريق للقيام بضربات القوى ضد كل رينانيا،والنمسا،والتشيكوسلوفاكيا.

إن أكبر خطر ظل يهدد الاستقلال البولندي هواحتفاظ المدينة الحرة وميناًئها والممر بوضعهم القانوني الذي سنته معاهدة السلام، فمنذ انتخابات نوفمبر 1930 لإختيار أعضاء برلمان المدينة VOLKASTAG والذي يعتبر من أهم الوسائل لفهم التطور الداخلي لهذه المدينة من موقف قادتها تجاه فرسوفيا. حيث استطاعت العناصر النازية المنادية بالإنظمام لألمانيا الحصول على 12 مقعد من اصل 120 مقعد واستطاعت نفس العناصر أن تحصل في انتخابات 7 أفريل 1935 على الأغلبية المطلقة في البرلمان بـ 40 مقعد من أصل 72 مقعدا[2].

[1] J.B Duroselle . OP. Cit.. p 134.
[2] Montfforh Hernide. OP. cit . P 90.

أمام هذه المستجدات وحفاظا على وحدتها واستقلالها استمرت الحكومة البولندية في تنفيذ سياسة التقارب مع برلين، فأبرمت مع هذه الأخيرة يوم 05 نوفمبر 1937 اتفاقا مشتركا بشأن قضية الأقليات، تعهدت من خلاله الحكومتان بتمكين عناصر اقليتيهما من ممارسة كامل حقوقهم المدنية،والسياسية بكل حرية. وذلك بغية ضمان التعايش المنسجم للأقليات وسط الأغلبية من أجل الوصول إلى بناء علاقات حسن الجوار بين البلدين . من جانب أخر أكد المستشار الألماني في أكثر من مناسبة خلال سنتي 1937 و1938 عزم بلاده على احترام الوضع القائم في الدانزيغ[1]. إن الالتزامات الشفوية التكتيكية مكنته من ربح مودة البولنديين الذين انحازوا إليه خلال الأزمة تشيكوسلوفاكية، فهل كان الفهرر صادقا في تصريحاته ؟.

منذ يوم 24 أكتوبر 1938 كشفت الحكومة الهتلرية النقاب عن نواياها الحقيقية تجاه الجارة بولندا، فخلال مأدبة الإفطار التي احتضنها الفندق الكبير في بريستجادان، فاتح وزير الخارجية الألماني السفير البولندي في برلين ولمدة 3 ساعات، بخصوص المقترح الألماني المعروف بالحل الجرماني- البولندي الشامل Gesmant losonio والذي نص على ضرورة إعادة الدانزيغ إلى الرايخ مع التزام هذا الأخير بضمان التسهيلات الاقتصادية في المدينة لصالح بولندا، كما كان يتوجب على فرسوفيا، كذلك قبول إنشاء الطريق السريع، وخط سكة الحديد عبر الممر البولندي، على أن يتمتع الطريقان بحق الامتيازات الدولية Exterritorialite، وبالمقابل اقترح ريبنتروب تمديد عمر الاتفاق الجرمـاني البولنـدي لسنـة 1934 إلى مدة 25 سنة، وتعهد بضمان الحدود البولندية الجرمانية، وضرورة تبني موقف مشترك تجاه الاتحاد السوفياتي في إطار الميثاق المعادي للكمنتارن[22].

بما أن المفاتحة الألمانية كانت شفوية، فإنه لم يتبع ذلك أية مذكرة لتقييد هذه المطالب. أما الحكومة البولندية والتي فجاءها التحول الكبير في السياسة الألمانية فإنها لم تضيع وقتها في التردد، فبعد مرور أسبوع جاء الرد البولندي الرافض للمقترحات

[1] Les archives secretes de la wilhelmstrasse. T5. doc N° 16 berlin. 5 nov 1937.

[2] Ministere des affaires étrangeres polonais. Doc N) 44. 25 oct 1938.

الألمانية، واقترحت بمقابل تعويض ضمان عصبة الأمم بإتفاق ثنائي بولندي جرماني حول نظام المدينة الحرة يضمن لهذه الأخيرة حرية الحياة الوطنية وثقافية لأغلبيتها الألمانية .

لم تستلم وزارة الخارجية الألمانية الجواب البولندي إلا يوم 18 نوفمبر 1938 بغية منح الوقت اللازم للبولنديين لكي يزنوا جيدا جوابهم. كما أن الحكومة الألمانية والتي كانت منشغلة في هذه الفترة بترتيب الظروف الملائمة لتنفيذ عدوانها ضد الجمهورية التيشكوسلوفاكيا اكتفت بالإعلان أن عودة الدانزيغ ستتم عاجلا أم أجلا. وإن كانت تفضل أن يتم ذلك وفق صيغة الوفاق المشترك بين البلدين.

لقد نقلت هذه التطورات العلاقات الألمانية – البولندية من حالة التقارب والوفاق إلى حالة التوتر والصراع، الذي سوف يقود العالم بعد أقل من عام إلى أتون حرب عامة دليل قاطع على فشل سياسة العقيد باك.



الباب الثالث: الأزمة البولندية

الفصل الثاني : بولندا بين ناريين

1- تشكل الكتلتين المتعارضتين في أوروبا

أ)- كتلة السلام

ب)- كتلة الحرب "المحور الحديدي"

2- السباق الغربي الجرماني لاستمالة الإتحاد السوفياتي

أ)- المفاوضات الغربية السوفيات

أ)- مفاوضات الاتفاق السياسي.

ب)- مفاوضات الاتفاق العسكري

ب)- المفاوضات الجرمانية السوفياتية " ميثاق عدم الاعتداء"

- خاتمة.

الفصل الثاني: بولندا بين ناريين

1- تشكل الكتلتين المتعارضتين في أوربا :

لقد كان لضربات القوة التي أقدمت عليها الحكومتان النازية والفاشستية في مستهل العام الجديد أن وضعت حقائق الأمور أمام الساسة البريطانيين والفرنسيين الذين كان لا يزال فريق منهم يرغب في الاحتفاظ بأمل إنقاذ السلام عن طريق الحلول الوسط. وتسببت في قيام ردود فعل دبلوماسية سريعة وقوية في كل من لندن وباريس وفكرة في الإسراع بالعمل. فما هي الآلية التي عمدت إلى توفيرها لبناء الحاجز الذي يقف أمام امتداد العدوان إلى بولندا ؟ وما هو رد فعل دول المحور تجاه السياسة الغربية الجديدة ؟

أ)- كتلة السلام :

ردا على خرق ألمانيا لاتفاق ميونيخ ،وخرق إيطاليا لاتفاق البحر المتوسط أعلن تصريح الإنجليزي الفرنسي يوم 22 مارس 1939 أن الدولتان سوف تتدخلان بالسلاح في حالة وقوع عدوان ألماني على هولندا، وبلجيكا وسويسرا(1). وأعلن رئيس الوزراء البريطاني يوم 31 مارس ردا على تهديد ريبنتروب الذي وجهه يوم 26 مارس للحكومة البولندية أن بريطانيا العظمي، وبإتفاق تام مع فرنسا حليفة بولندا ستقدم لهذه الأخيرة كل المساعدات التي في وسعها، إذا ما رأت الحكومة البولندية أن استقلالها أصبح مهددا، وعزمت على المقاومة(2).

ويوم 6 أفريل وبعد زيارة العقيد باك إلى لندن، أعلن هذا الأخير أن بريطانيا وبولندا قررتا تعويض التعهد الأحادي الجانب والمؤقت ليوم 31 مارس، بمعاهدة تحالف ثنائية(3) وهو الأمر الذي لم تتأخر الحكومة الفرنسية عن إعلان انضمامها إليه من خلال التصريح الفرنسي الصادر يوم 13 أفريل والذي نص على انضمامها إلى الضمان الممنوح إلى بولندا. وفي نفس اليوم رأت الحكومتان البريطانية والفرنسية أن بولندا ليست وحدها المهددة فلقد رغبت ألمانيا بواسطة الاتفاقيات التجارية وضع يدها على اقتصاد بلدان

(1) Le livre bleu anglais. n 1 Doct n. 11 .Londre le 23 Mars 1939.
(2) Ministere des affaires polonaise Doct n 69 Londre 31 Mars 1939
(3) -IBID. Doct n 71 .6 Avril 1939.

الجنوب شرق أوروبا (يوغسلافيا، رومانيا، بلغاريا، تركيا) وعليه مددت القوتان الغربيتان ضمانهما يوم 13 أفريل لهذه الدول[1].

وبعد مرور شهر وتحديدا يوم 12 ماي أبرمت بريطانيا مع تركيا تصريحا للتعاون المتبادل ،والتعاون في حالة نشوب عدوان يؤدي إلى اندلاع الحرب في البحر الأبيض المتوسط. في حين عرفت المفاوضات بين فرنسا وتركيا بعض التعقيدات التي كانت تطرحها قضية سنجق اسكندرونة الواقع شمال غرب سوريا، والذي كان خاضعا للوصاية الفرنسية ،وادعت الحكومة التركية أن أغلبية سكانه هم من ألأتراك ،وبالتالي طالبت بحقها في ضمه إلى بقية أراضيها الأمر الذي كانت ترفضه الحكومة الفرنسية منذ سنة 1931 ولكنها تنازلت عن هذا الموقف تحت تأثير الرغبة في ضمان التحالف التركي. بتوقيعها على اتفاق 23 جوان 1939 ،والذي أعيد بموجبه السنجق إلى أنقرة نضير التوقيع على اتفاقية التحالف البريطانية الفرنسية التركية ،والتي أبرمت يوم 11 أكتوبر 1939[2]

وفي صياغ هذا التحول في السياسة الخارجية الغربية التي اتسمت لهجتها بالتشدد الأمر الذي يدفع إلى البحث عن القوة الحقيقية لكتلة السلام ؟.

إن الدارس لسلسلة التصريحات الغربية الواردة في هذا المضمار يتبين له وفيما عدا الحالة التركية أن الكتلة الغربية قد أنشأت عن طريق تصريحات منفردة من جانب الدول التي أقامتها ، ودون أن تكون الدول التي وعدتها بريطانيا العظمى وفرنسا بتقديم الحماية لها قد طلبت منها إعطاء تعهدات متبادلة. فحكومات هذه الدول الصغرى كانت مهددة بجلب صواعق المحور عليها إذا ما أصبحت شريكة مع الدولتين الغربيتين[3].

كما شكل عدم التأكيد بالنسبة لسلوك بعض المستفيدين من الضمان الإنجليزي الفرنسي أمرا غير ملائم ، فحين اقترحت الحكومتان على بروكسل في شهر أفريل

(1) -Le livre Jaune Francais .Doc. n 99 ,le 13 avril 1939.
(2) J.B Duroselle.op.cit. P.P. 270.271
(3) بيار رونوفان. تاريخ الأزمات الدولية. مرجع سابق. ص. 84

التفاوض من أجل الوصول إلى إتفاق بين هيئات أركان الحرب يسمح بتنفيذ أسرع للتعهدات المقطوعة . كان الرد سلبيا وآثرت الحكومة البلجيكية الاستمرار في سياستها المستقلة خوفا من التورط في حرب من اجل مصالح غريبة عنها[1].

ومع هذا فإن هذه العيوب لم تكن خطيرة بالقدر الذي مثلته مساوئ غياب الاتحاد السوفياتي ،و استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في نهجها السياسي الانعزالي فرغم أن الرئيس الأمريكي حاول إعطاء نظام الضمان الغربي الصيغة الدولية من خلال الرسالة التي وجهها يوم 14 أفريل إلى كل من هتلر وموسوليني حيث اقترح عليهما التعهد بعدم ارتكاب أي عدوان خلال العشرية القادمة ضد 29 دول.

وفي حالة الرد الإيجابي فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل من أجل عقد مؤتمر دولي يدرس مسألة نزع السلاح، ومسألة الوصول إلى المواد الأولية [2]، ووعيا منه بالعيوب التي كان يفرزها قانون الحياد ومنها أن شروطه كانت تهدد بأن تعرقل في حالة نشوب حرب أوروبية تموين فرنسا وبريطانيا العظمى بالعتاد الحربي، والمواد الأولية حاول روزفلت خلال شهر أفريل، وماي 1939 دفع زعماء الكونغرس للموافقة على مراجعة هذا القانون مذكرا أن التشريع الذي وضع في أعوام 1935-1937 كان يقدم ميزة مجانية للمعتدين. هذا مع العلم بأن الانتصار الألماني كان سيضمن للرايخ السيطرة على القوات البحرية الفرنسية ،والانجليزية وسيهدد بالتالي المركز العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وربما حتى أمن القارة الأمريكية إذ أنه يمكن لألمانيا بمساعدة الأساطيل اليابانية والايطالية أن تفكر في التوغل في أمريكا الجنوبية، ولكن السيناتور بورا Borah أكد لزملائه أن ألمانيا لم تكن مستعدة للحرب .وقرر الكونغرس يوم 11 جويلية أن يؤجل دراسة إعادة النظر في التشريعات وعليه فإن محاولة روزفلت ضات بدون جدوى[3].

(1) Pierre renouvin et J. Willéquet . op.cit PP 60-65.
(2) Department of the state .Paix et Guerre. P 71.72
(3) Ibid. P 73.74

ب)- التحالف الألماني الإيطالي "المحور الحديدي"

تم التوقيع على هذا التحالف ،ونشره يوم 22 ماي 1939 ،و نص على أنه إذا ما دخلت إحدى الدولتين في صراعات حربية فانه يستوجب على الطرف الثاني دعم حليفه بكل ما يملك من قوات ،كما نص على رغبة البلدين في التدخل جنبا إلى جنب من أجل ضمان مجالهما الحيوي (1). وفي الوقت الذي تم فيه التوقيع برز هذا التحالف على أنه رد فعل لسياسة التشدد البريطانية الفرنسية ،ولكن الواقع أن المبدأ كان قد طرح قبل اتخاذ هذه السياسة بوقت طويل .فمنذ وقت طويل رغب الفهرر بتوقيع تحالف عسكري مع إيطاليا، فخلال صائفة 1938 اقترح ريبنتروب فكرة تحويل الميثاق المعادي للكمنتارن إلى تحالف دفاعي ثلاثي ،وأثناء مؤتمر ميونيخ شدد الوزير الألماني على نفس الفكرة لدى كل من موسوليني وشيانو ،و يوم 2 أكتوبر صاغ مقترحه من جديد، وتوقع له إمكانية قيام نزاع مع الديمقراطيات الغربية في سبتمبر1939. وبعد أن كان قد تهرب منذ بضعة أسابيع من العرض الألماني غير موسوليني فكره منذ يوم 4 جانفي، حيث أعلن استعداده لقبول التحالف وكان الدوتشي يعتقد في ضرورة أن يكون هذا التحالف ذو طبيعة دفاعية، بينما أعطى الدافع الألماني للمشروع مظهرا مختلفا فتحول إلى تحالف هجومي واصبحت الالتزامات بموجبه تترتب آليا (2).

ولشرح قرار المبدأ الذي اتخذه الدوتشي ذكر الكونت تشانو لنضيره ريبنتروب دافعين أولا "عمل ثقل موازي" لإمكانية عقد ميثاق عسكري بريطاني فرنسي ، وتخويف الولايات المتحدة الأمريكية لمنعها من أن تصبح في حالة نشوب حرب أوروبية الممون للدول الغربية(3)، ولكن هذه الحجج لا تبدو مقنعة إذا أنه منذ اللحظة التي كان موسوليني قد اعتذر فيها عن قبول العرض الألماني بعقد تحالف لم يكن أي حدث جديد قد طراء على الموضوع، وكانت الدوافع المرجحة مختلفة تماما عن ذلك.

---

(1) Les archives secretes de la wilhelmstresse T4. Doc 327 le 28/ Oct 1938
(2) Cont ciano .op.cit p . 14
(3) Cont ciano . l'Europe verso la catastruf Ed (Italie 1938) PP 370.372.

فالحكومة الفاشستية منذ إبرام التصريح الفرنسي الألماني يوم 6 ديسمبر 1938 قد هولت من رؤية تعاون بين البلدين، بالإضافة إلى أن هذا الاتفاق تزامن مع المطالب التي رفعتها في حوض البحر الأبيض المتوسط على حساب فرنسا وعليه ، كانت بحاجة إلى دعم الرايخ لها . فكان اهتمامها الأساسي يتمثل في ضرورة تشكيل وسيلة ضغط على باريس وحصل موسوليني على وعد أولى بعد أن أعلن هتلر في الرايخستاغ يوم 30 جانفي 1939، أن نشوب حرب ضد إيطاليا اليوم بسبب أي ادعاء ومهما كان الدافع فإنه سيجد ألمانيا إلى جانبه[1].

وإذا كان الدوتشي قد تردد يوم 19 مارس حينما رأى أنه ينبغي إهمال مشروع التحالف ،فإن ذلك كان راجعا إلى عملية ضم تشكوسلوفاكيا من قبل الرايخ دون الاستشارة الألمانية المسبقة لإيطاليا، حيث ثار الدوتشي من قلة الاكتراث التي قامت بها الحكومة الألمانية لتحطيم نتائج مؤتمر ميونيخ الذي كانت ايطاليا أحد واضعيه ،كما أصبح موسوليني يخشى كذلك من أن تقوم السياسة الهتلارية بأخـ ـذ دور مسيطر في دانـ ـوب أو توجه أنظارها صوب البحر الأدرياتيكي، ورغم نصيحة تشيانو له بضرورة التخلي عن المفاوضات مع ألمانيا إلا أن الدوتشي[2] آثر الاستمرار مادام أنه اعتقد أن الوقت قد حان للتحالف مع المنتصر، بعد أن أكدت له الحكومة الألمانية وعدها بعدم أخذ دافع في المسائل المتوسطية بما فيها البحر الأدرياتيكي.

إن التوقيع على الميثاق لم يقضي على عدم التحديد الذي كان قد ظهر أثناء المفاوضات، ففي تفكير الفهرر كان يتوقع من الميثاق الحديدي أن يعمل على إخافة بريطانيا وفرنسا ودفعهما للتخلي على بولندا، ولكن هتلر كان يفكر من أجل تسوية المسألة البولندية بكل الخيارات بما فيها الدخول في حرب عامة [3].

وعلى النقيض من هذا فان الدوتشي كان يرى أن مسألة الدخول إلى الحرب لن تطرح نفسها قبل ثلاثة أو أربعة سنوات، نظرا لحالة القوات المسلحة الإيطالية. ففي

(1) Les archives secrete de willhlmastrass T 5 Doc. N
(2) JB Duroselle .op.cit.p. 273
(3) بيار رونوفانت. تاريخ الأزمات الدولية، مرجع سابق .ص 591.

الرسالة التي وجهها إلى الفهرر أكد على أن بلاده لن تكون مستعدة لخوض الحرب إلا في سنة 1942 ،إذ أنه من الواجب عليها ليس فقط إتمام تنفيذ برنامجها الخاص بالإنشاءات البحرية، ولكن كذلك إتمام "تهدئة" أثيوبيا والبانية والقيام بإعادة ترحيل رعاياها المهاجرين في فرنسا شيئا فشيئا، كما أن هذه المهلة سوف تكون لها أهمية من جميع الأوجه إذ أنه من جانب ستكون اليابان حتى ذلك الحين قد ضمنت سيطرتها على الصين، ويمكنها استخدام جيوشها في عمليات أخرى. ومن جانب آخر، سيكون لدول المحور، الوقت الكافي لزعزعة الرأي العام في فرنسا وبريطانيا، بتسهيلهم عملية نشر الأراء المسالمة بينهم[1] ،واكتفى هتلر بالإجابة انه سيكون من الممكن بحث هذه الاعتراضات في فصل الصيف في مقابلة ثنائية.

لقد وضع هذا الاتفاق بوضوح السياسة الايطالية في تبعية تامة لسياسة الرايخ الثالث، أن مجهود الدبلوماسي للبلدان الغربية خلال الربع الأول من سنة 1939، قد ادى إلى تكريس الخلاف بين الديمقراطيات الغربية ، والمحور على درجة أن القارة ألأوروبية أصبحت منقسمة إلى كتلتين عسكريتين متعارضتين. كما أنه جعل من الحرب أمرا مقبولا لدى الطرفين، وإن كان ذلك بصفتين مختلفتين، فقد رأى فيها التكتل الفاشستي إمكانية مرجوة، و رأى فيها التكتل الغربي إمكانية يصعب التهرب منها، كما تأكد للطرفان أن ضمان الانتصار في هذه الحرب لن يتم إلا بربح ورقة الاتحاد السوفياتي إلى جانب أحد المعسكرين.

2- السباق الغربي الجرماني لاستمالة الإتحاد السوفياتي

أ)- المفاوضات الغربية السوفياتية :

لقد بينت افاق الحرب بخصوص الدانزيغ بصفة خاصة أهمية التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وليس غريبا أن تسع الديمقراطيات الغربية، وألمانيا الهتلرية جذبه إلى معسكراتهم، وإلى غاية شهر أوت لم تحدد الحكومة السوفياتية اختيارها النهائي. وقد نتج

[1] بيار روفونان ،تاريخ الازمات الدولية. مرجع سابق. ص. 592

عن ذلك قيام خطين متوازيين من المفاوضات سنتطرق إلى دراستهما بصفة منفصلة مع محاولة إظهار العلاقة التي تربط بينهما.

ولكن ما ينبغي الإشارة إليه في البداية هو أن الاتحاد السوفياتي كان منفصلا جغرافيا عن ألمانيا ببولندا و رومانيا المتمتعتين بالضمان "الانجليزي- الفرنسي" وهو الموقع الذي كان لا يضطر موسكو لإبرام ميثاق مباشر ضد المانيا.

أما من الناحية الإيديولوجية فإن الاتحاد السوفياتي لم يكن يقاسم لا مفاهيم القوى الغربية المتعلقة بالديمقراطية الليبيرالية، ولا تلك الخاصة بالهتارية ،ولا حتى المفاهيم السياسية الخاصة بالعقيد باك، وعليه فإنه كان بإمكانه التوجه صوب الحل الأكثر ملائمة لسياسته ومواقفه.

في خطابه أمام مؤتمر الحزب الشيوعي الروسي يوم 11 مارس 1939 بموسكو صرح منسلسكي Mainslsky "أن مشروع البورجوازية الرجعية البريطانية هو التضحية ببلدان جنوب شرق أوربا الضعيفة لصالح الفاشستية الألمانية بطريقة توجه ألمانيا نحو الشرق ضد الاتحاد السوفياتي، وذلك بغية تأخير تقدم الاشتراكية ،وانتصار الشيوعية في الإتحاد السوفياتي"[1].

لقد كان هذا قبل حدوث ضربة القوة الألمانية ضد براغ حيث كان الاتحاد السوفياتي يبحث التفاوض مع الدول الغربية، وفي يوم 19 مارس قدمت الحكومة السوفياتية مذكرة لدى برلين احتجت من خلالها على العدوان السافر الذي ارتكبته ضد براغ[2]، وبالمقابل شرعت الحكومة السوفياتية منذ يوم 22 مارس في تبادل المشاورات مع الحكومة الإنجليزية التي أقر رأيها العام فكرة انضمام الحكومة السوفياتية إلى المجهود الغربي لردع العدوان واقترح السوفيات فكرة عقد مؤتمر دولي خاص بجميع الدول المعنية بالوضع (بريطانيا، فرنسا، بولندا، رومانيا، تركيا، والاتحاد السوفياتي) وبالمقابل اقترحت الحكومة البريطانية التوقيع على تصريح مشترك لكل من فرنسا بريطانيا ، بولندا والاتحاد السوفياتي[3] وانتهى الأمريوم 31 مارس بإصدار تصريح بريطاني احادي.

---

[1] J.B Duroselle Op.cit . p 276.

[2] Ministère des affaires étrangères de l'URSS. L'URSS dans la lutte pour la paix à la veille de la seconde guerre mondiale. Sept 1938 Août 1939 éd URSS les éditions du progrès 1976- document n° 133 et 21 mars 1939.

[3] بيار روفان تاريخ الأزمات مرجع سابق ، ص 580.

الجانب بناءا على الرغبة البولندية التي اعتبرت من غير المناسب لها المشاركة في خطة لتطويق ألمانيا.

ويبدو أن الدافع الحقيقي لهذا الموقف هو ذلك التحليل الذي أعلنته الصحافة البولندية منذ أيام و الذي مفادوه أن انضمام الاتحاد السوفياتي إلى الجبهة الغربية كان سيتمخض عنه منح القوات الروسية حق العبور في الأراضي البولندية، وبعد دخولها إلى البلاد لن تخرج منها ويمكنها بسهولة تنظيم حركة انفصالية بين السكان الأكرانيين في غاليسا الشرقية أو بين أهالي روسيا البيضاء الذين ظموا إلى بولندا في عام 1920 ، ومع ذلك فإن هذا الرفض لم يمنع من استئناف المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي في شكل آخر[1].

أ) **مفاوضات الاتفاق السياسي :**

منذ يوم 14 أفريل اقترحت الحكومة الفرنسية مشروع تحالف يتعهد من خلاله الاتحاد السوفياتي بتقديم السلاح لفرنسا وبريطانيا إذا ما أصبحت هاتان الدولتان في حالة حرب ضد ألمانيا بخصوص المسألة البولندية ،والمسألة الرومانية .وبالمقابل يمكنه الحصول على الدعم المتبادل من قبل الدولتين الغربيتين إذا ما وجد نفسه في حالة حرب ضد ألمانيا[2] ،واقترحت الحكومة البريطانية يوم 15 أفريل مشروع تحالف أقل وضوحا وبطبيعة الحال لم يقبل من جانب الحكومة السوفياتية التي طلب منها التعهد بالمساعدة ولكن دون مقابل الرد السوفياتي على المقترحات الغربية الجديدة جاء يوم 18 أفريل وبالرغم من موافقته على المبدأ الذي اقترحته الحكومة الفرنسية إلا أن الحكومة السوفياتية قدمت مطالب عكسية، دعت من خلالها إلى التوقيع على ميثاق بين الدول الثلاثة يمدد لحماية كل البلدان المهددة باعتداء ألماني، وليس فقط الوقوف عند الحالة البولندية، الرومانية، كان هذا الميثاق يتشكل من ثلاثة نقاط رئيسية - اتفاق التعاون

[1] بيار رونوفان .تاريخ الأزمات الدولية . مرجع سابق .ص 580 .
[2] Ministère des affaires étrangères de L'URSS. Doc. n 177 .le 14 avril 1939.

المتبادل بين الدول الثلاثة - اتفاقية العسكرية – التعهد بالضمان يشمل كل البلدان الواقعة ما بين البلطيق والبحر الأسود بما فيها البلدان البلطيقية، وفنلندا[1].

استأنفت المفاوضات بالتزام البلدان الثلاثة بعدم إبرام أي سلام منفصل لكن هذه العودة للمفاوضات اصطدمت بالاستقالة الغير منتظرة لمحافظ الشعب للشؤون الخارجية السوفياتي تاركا مكانه لخليفته مولوتوف يوم 3 ماي، وكان ليتفينوف يعتبر اكبر مدافع سوفياتي على مبدأ الآمن الجماعي، وحليفا متحمسا للديمقراطيات الغربية ،ففتح هذا التغيير المفاجئ الباب واسعا أمام المراقبين السياسيين الذين أجمعوا على أن الحدث مثل الدليل على تغير ممكن في السياسة الخارجية السوفياتية رغم التصريحات الرسمية[2].

يوم 8 ماي جاء الرد الانجليزي على المذكرة السوفياتية ليوم 17 أفريل ،لكن السوفيات أبدوا تحفظهم كون الرد لم يحمل صيغة التبادلية réciprocité، التي كانوا يطالبون بها إذا لم يتوقع الانجليز الدخول الآلي للحرب لكل من فرنسا ،وبريطانيا إذا ما دخل الاتحاد السوفياتي إليها. وكان هذا أهم ما حمله الجواب السوفياتي الذي نقل إلى لندن يوم 14 ماي 1939[3].

تجنبا لوضع المفاوضات في المأزق تقدمت الحكومتان الفرنسية ،والبريطانية يوم 27 ماي بمقترحات جديدة لدا مولوتوف ،ولتوضيح المسألة اقترحتا فكرة المساعدة المشتركة في حالة اندلاع الحرب تبعا لاعتداء على بولندا ورومانيا، واليونان وتركيا وبلجيكا، ولم يذكر أي شيء بخصوص البلدان البلطيقية وبالخصوص استونيا أو ليتوانيا أو ضد فلندا والتي لم تكن ترض بذلك ،فقد نظرت إلى انضمامها إلى إحدى الكتلتين على أنه سيكون أمرا خطيرا، وكان ذلك أمرا مهما، فقد ألحت الحكومة السوفياتية على ضرورة إدراج هذه الدولة في قائمة الدول المشمولة بالضمان ، وربما كان الدافع وراء

(1) IBID. Doc n°. 184. Le 17 avril 1939
(2)The department of the state. la vérité sur les rapports Germano-soviétiques de 1939 à 1941.ed (france Empire 1948) .doc n 61 Moscou .le 5 mai 1939.
(2) Ibid .Docment. N 226. le 14 Mai 1939 3

الإلحاح هو وجود مشاريع سوفياتية مستقبلية لتمديد نفوذها إليها ،أو بغية إيجاد الحجة للتهرب من التعاون مع الغربيين مثلما رأى ذلك المكلف بالأعمال الأمريكي في موسكو[1]

وبدورها الحكومة البريطانية لم تكن تنوي منح ضمانها إلى الدول البلطيقية فوق إرادتها، والأكيد أن هذا الحذف قد سمح لمولوتوف أن يرفض المقترحات الغربية وذلك في في الخطاب الذي ألقاه يوم 31 ماي أمام مجلس السوفيات الأعلى[2] وهو الخطاب الذي أعطى الانطباع أن المفاوضات قد وصلت إلى نهايتها.

ولكن تبعا لإفاد الحكومة الانجليزية لمبعوثها وليام ستنراج W. Strang إلى موسكو لمساعدة السفير وليام سبيدس W Speeds وزميله الفرنسي ناجيار Naggiar استأنفت المفاوضات يوم 15 جوان 1939 وسرعان ما اصطدمت من جديد بنفس العائق بالإضافة إلى إصرار السوفيات على ضرورة إرفاق الاتفاقية السياسية بإتفاقية عسكرية[3]، ولا كأن الحكومة السوفياتية قد شرعت في هذه الآونة في مفاوضات سرية مع ألمانيا وعملت فقط على ربح الوقت ذلك أن المفاوضات طيلة شهر جوان لم تراوح نقطة انطلاقها.[*]

يوم أول جويلية قدمت مقترحات فرنسية بريطانية جديدة تخلت من خلالها الحكومة البريطانية عن تحفظها بخصوص تمديد ضمانها للبلدان البلطيقية ،وفنلندا. ولكن أضيفت هولندا، وسويسرا الأمر الذي لم يقبله مولوتوف[4] ،وأثار احتجاج فنلندا يوم 18 جويلية وهولندا يوم 3 جويلية ،وسويسرا يوم 7 جويلية.

ويوم 18 جويلية غادرت فرنسا وبريطانيا مشروع الضمان الممنوح إلى هولندا وسويسرا ،وبغية تسوية مشكلة العلاقة بين الاتفاقية السياسية والاتفاقية العسكرية وقبول المشروع السوفياتي الذي يعتبر العدوان الغير المباشر ضد هذه البلدان حادثا موجبا لتنفيذ التحالف" casus foederis ،ورغم اقتراب تسوية كل هذه النقاط في تفاصيلها يوم 24 جويلية لكن لم يتم توقيع على أي اتفاق يذكر.

---

[1]بيار رونوفان .تاريخ الزمات الدولية ،مرجع سابق. ص581 .

[1] Ministere des affaires etramgeres de L'URSS. Doc. N246. le 31 mai 1939

[2]- IBID. Doc. N 260. le 16 juin 1939 2-

[*]: في يوم 4 جويلية كتب القنصل الفرنسي في هامبورغ: ان الاوساط الاقتصادية لهامبورغ و هي حسنة الاطلأع في اغلب الاحوال تعتقد انه اذا لم يبرم اتفاق بين الديمقراطيات الغربية و موسكو خلال هذه الأيام فان الحكومة السوفياتية مستعدة الإبرام ميثاق عدم الإعتداء لمدة خمسة سنوات مع الرايخ انظر .le livre jaune.doc.n°155.4 juillet 1939

[3]-ibid .Doc. N 285. Doc. N 287. le 1 et 3 juillet 1939.

ب) مفاوضات الاتفاق العسكري :

في هذه الأثناء صرح مولوتوف عن استعداده لمباشرة المفاوضات الخاصة بالإتفاق العسكري في أجل قدره ثمانية أيام، وعليه أعلنت الحكومات الثلاث قرارها بالدخول في المفاوضات بين هيئات أركان جيوشها. فأوفدت الحكومتان البريطانية، والفرنسية بعثتان عسكريتان بحرية وبرية تحت إشراف الجنرال دوميناك Doumenc بالنسبة للبعثة الفرنسية، والأميرال دراكس بلنكات [*] Drax Plinkett بالنسبة لبريطانيا ومثل الحكومة السوفياتية الماريشال فورشيلوف Vorchilov ، ولم تبدأ المفاوضات إلا يوم 12 أوت نظرا لتأخر وصول البعثتين الغربيتين إلى موسكو إلى غاية 11 أوت.

ومباشرة فور بدء المحادثات طرحت إشكالية الصلاحيات الحقيقية المخولة للمندوبين الغربيين، حـــيث تأسف المفاوضون السوفيات لعدم تمتع كامل المفاوضين الغربيين بصفة كامل الصلاحيات . بينما كانت الاشكالية الحقيقية تتمثل في الرد على السؤال التالي هل ستسمح الحكومة البولندية بمنح حق مرور القوات السوفياتية عبر أراضيها[1]. فلقد رفض فور شيلوف الاستمرار في المحادثات ما لم يتم اتضاح هذه المسألة ،عندها حاول الجنرال دومانك أيفاد مساعده الجنرال فلان Valin مباشرة إلى فرسوفيا لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك.

ورغم المعرفة المسبقة بمعارضة الفكرة تم انتظار الرد الرسمي والمباشر الذي لم يأتي من فرسوفيا واجلت المحادثات يوم 17 أوت إلى غاية يوم 21 أوت وخلال ذلك وتحديدا يوم 20 أوت أرسل الكابتن بوفر Bauffre إلى فرسوفيا، وحسب بول رينو Paul Rynaud فإن الماريشال البولندي سميغلي ريدزSmigly Ridz قد صرح له بما نصه

" إنه مع الألمان نحن مهددون بفقدان حريتنا، ومع روس فإننا سنفقد روحنا"[2].

لقد مثلت تلك العبارة الرفض الرسمي البولندي لفكرة العبور وشكلت ذريعة للسوفيات لعدم استئناف المفاوضات. فقد أكد فور شيلوف يوم 21 أوت للجنرال دومانك عدم اكتفائه بالتأكيد الفرنسي حول مسألة العبور ،وضرورة الحصول على جواب مضبوط

---

[*]: إن طبيعة تركيبة البعثة البريطانية المتكونة من أميرال متقاعد وجنرالين عن القوات البرية و الطيران وعدم وجود خبيراستراتيجي كانت تكشف عن النوايا الحقيقية لهذه البعثة الهادفة إلى تقييم القيمة القيتالية للقوات السوفياتية انظر Ministere des affaires etrangeres de L'URSS. Doc N 34, le 1 Aout 1939

[1]- IBID. Doc. N 331 et 332. le 13 Aout 1939

[2]- J.B Duroselle Op.cit . p 279.

من جانب الحكومتين البولندية والرومانية ،وهو الأمر الذي فشلت الحكومة الفرنسية في اقتلاعه من حكومة فرسوفيا. ففي الوقت الذي كان فيه دلادي لا يزال يأمل في إمكانية الحصول على رد بولندي إيجابي كان ريبنتروب قد وصل إلى موسكو يوم 23 أوت لتوقيع على معاهدة عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفياتي وكان ذلك هو الفشل الذي منيت به السياسة الفرنسية البريطانية فمن يتحمل مسؤولية هذا الإخفاق ؟

مما لاشك فيه أن السياسة البولندية قد أسهمت بدور كبير في هذا الفشل فبينما أستندت الحكومة البولندية في رفضها لإمكانية تعاون يجمعها بالاتحاد السوفياتي إلى دوافع جادة، فإن سياسة حكومة صاحبة الجلالة لم تلعب الدور الذي كان ينبغي أن تلعبه من أجل التقليل من حالة القلق لدا شركائها البولنديين وبالتالي فإنها ضيعت فرصة تليين المواقف البولندية تجاه موسكو.فقد أعلن العقيد باك في شهر أفريل للورد هاليفاكس أن بلاده لا ترغب في الاعتماد على أي من الجارتين ألمانيا الهتلرية ،أو روسيا السوفياتية نظرا لصعوبة وحيوية القضية [1] الأكيد أنه لم يتم تبادل لوجهات النظر بشأن هذه القضية بين كل من فرسوفيا، وباريس ولندن.

ومع هذا فإنه لا ينبغي تحميل السياسة البولندية كامل المسؤولية عن فشل محادثات موسكو، حيث أن موقف الحكومتان البريطانية والسوفياتية هو الأخر لم يكن واضحا، فبخصوص الحكومة البريطانية والتي لم تظهر أوساطها المسؤولة رغبة كبيرة في التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي، فقد لاحظ العقيد باك خلال زيارته إلى لندن أن ونستون تشرشل وأنتوني إدان، كانا أكثر الساسة البريطانيين تحمسا لإنجاح المفاوضات مع موسكو ولكن كلاهما كان خارج الحكومة ،ومن جانب آخر فإن شمبرلان لم يخفي عدم ثقته حيال الحكومة السوفياتية ،حيث لم تتوقف إدارة وزارة الخارجية على تذكيره أن سياسة الكرملين كانت انتهازية[2].

أما الحكومة السوفياتية فقد وجدت نفسها في موقف تحسد عليه، بعد حصولها المسبق على كامل الميزات تقريبا التي كان بوسع معاهدة تحالف أن تمنحها إياها، وذلك مثلما

---

[1] بيار رونوفان .تاريخ الأزمات الدولية .المرجع السابق. ص 587

[2] المرجع نفسه، ص 587-588.

أشرنا له في بداية العرض مما يفتح المجال أمام سلسلة من الاستفسارات حول الدوافع الحقيقية وراء مجموعة الشروط التي كانت تضعها أمام كل خطوة من خطوات تقدم هذه المفاوضات بداية بالاتفاقية السياسية ثم الاتفاقية العسكرية فهل كان ذلك بغية إطالة عمر المحادثات دون أن يؤمل في نجاحها، أو من اجل إثارة الحكومة الألمانية وإجبارها على التفاوض معها ؟.

ب) المفاوضات الجرمانية السوفياتية

في خطابه أمام مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي يوم 10 مارس 1939 ذكر ستالين أنه لن يترك استفزازات الحرب تجر روسيا إلى الصراع وعلى غير عادته لم يأتي على ذكر انتقاده اللاذع للسياسة الألمانية، حيث اكتفى بتحميل الدول الغربية المسؤولية الرئيسية عن ضربات القوة الألمانية. كما لمح إلى عدم وجود أي موضوع للنزاع بين ألمانيا وروسيا السوفياتية[1] الأمر الذي دفع بالمراقبين إلى الاعتقاد أن مبادرة التقارب بين البلدين جاءت من الاتحاد السوفياتي، وان تعيين مولوتوف يوم 3 ماي في منصب محافظ الشعب للشؤون الخارجية كان هدفه القضاء على العراقيل التي كان يمكن لشخصية ليتفينوف أن تضعها أمام هذا التقارب.واملا في ذلك وتحديدا يوم 17 أفريل كاف السفير السوفياتي في برلين مركالوف Merkalove من حكومته بمقابلة كاتب الدولة الألماني فيزكار في أول لقاء به منذ توليه مهام السفارة في شهر جوان 1938. والسبب كان يتمثل في المطالبة بإنجاز بعض العقود الخاصة بالتموين بالسلاح المبرمة مع مصانع سكودا التشيكية والتي منذ وقت وجيز تحولت تحت السيطرة الألمانية. استغل السفير السوفياتي اللقاء لتحقيق بعض التقدم في الميدان السياسي، فصرح أن الاتحاد السوفياتي لم يستغل النزاع القائم بين ألمانيا والديمقراطيات الغربية، وأنه لا يوجد أي سبب يمنع العلاقات السوفياتية الجرمانية من أن تكون حسنة[2].

[1]-JB Duroselle. OP CIT. P . 275. également JB Duroselle et Pierre Renovin. Les relations germano-soviétique de 1933 –1939 recueil d'étude ed (armond colin 1953)PP 98-100.

[2] Department of the state. la vérité sur les rapports germano-soviétique. Doc. n 339. berlin. le 17 Avril 1939.

و مع أن الحكومة الألمانية لم تبدي اهتماما كبيرا لإستغلال المؤشرات الإيجابية التي طرحها السفير السوفياتي فان هذه التطورات لم تمر دون رفع حالة القلق لدا الأوساط الدبلوماسية الفرنسية في برلين

وبعد مرور شهر أي يوم 17 ماي قامت الحكومة السوفياتية بخطوة جديدة فخلال الزيارة التي قامت به استاكوف Astakove -المكاف بالأعمال السوفياتية في برلين للدكتور شنوري Schnuree الخبير الاقتصادي لوزارة الخارجية الألمانية صرح الممثل الروسي أنه لا يوجد أي سبب للعداء بين البلادين[1] وأشار هنا إلى معاهدة ربالو لسنة 1920.

بعد هذه المفاتحة السوفياتية الثانية قررت الحكومة الهتارية وعلى سبيل جس النبض السوفياتي بالبدء في المفاوضات التجارية، وكان ذلك عند نهاية شهر ماي 29 إلى 31 منه ،وحين أشار مولوتوف إلى القواعد السياسية اللازمة لنجاح هذه المفاوضات ذكرت التعليمة الموجهة إلى السفير الألماني في موسكو شولنبرغ Schulenberg " أننا قررنا الآن وعلى العكس من السياسة الموضوعة سابقا الدخول في مفاوضات محددة مع الاتحاد السوفياتي"[2]. ومع ذلك فإنه ترك المسألة تسير ببطء ،وأعلن الفهرر أخيرا يوم 26 جويلية أي في نفس اليوم الذي أعلنت فيه الصحافة الغربية قرب بدئ المحادثات العسكرية بين الديمقراطيات الغربية والاتحاد السوفياتي إلى مساعديه " أنه لا يرغب في إضاعة الوقت أكثر من أجل اللقاء الضوء على نية الروس" ومنذ هذه اللحظة أخذ في دفع المفاوضات بكل قوة بغية انجاحها " [3]. فإلى ما تعزى هذه الترددات ؟

لقد كانت سياسة القوة هي الشغل الشاغل للفهرر وان كان قد بدا مترددا فإن ذلك يرجع بلا شك إلى أنه كان يرغب في تحاشي أي حركة قبل وقوعها ،ولأنه كان يعتقد أنه في وسعه الوصول بالمفاوضات إلى نتائج أفضل بالظهور مظهر الغير مستعجل لكن خبر المحادثات العسكرية بين الدول الغربية، والاتحاد السوفياتي كان هو السبب الأساسي الذي دفعه إلى الدخول في عمق الموضوع[4].

---

[1] Department of the state . la vérité sur les rapports G-S. Doc. N 102. Moscou 22 mai 1939
[2] IBID .Doc. n 101. le 30 mai 1939
[3] بيار رونوفان .تاريخ الأزمات الدولية . مرجع سابق .ص .598.
[4]- W. shirer op-cit. P. 662

وبحلول شهر اوت تكثفت اللقاءات بين الطرفين. فقد التقى يوم 2 اوت السفير الألماني في موسكو بمولوتوف، حيث لم يفت شولنبرغ ملاحظة فظاظة مولوتوف في علاقته مع الغربيين و وديته تجاه المندوبين الألمان. وفي يوم 4 أوت التقى ريبنتروب بأستاكوف وناقش معه مسألة توزيع مناطق النفوذ حيث صرح المسؤول الألماني ان حكومته لا ترى وجود أية قضية لا يمكن تسويتها بالرضاء التام للبلادين في المنطقة الممتدة من البلطيق إلى البحر السود.

ومدام أن هتلر قد قرر مهاجمة بولندا يوم الفاتح سبتمبر فإنه كان من الواجب عليه الإسراع بالعمل، ففي يوم 12 أوت وهو نفس اليوم الذي بدأت فيه المحادثات العسكرية بين السوفيات والغربيين اقترح استاكوف فكرة قدوم شخصية ألمانية سامية إلى موسكو عندها فقط أعلان ريبنتروب عن استعداده لتلبية هذه الدعوة، فأقر مولوتوف الفكرة مبدئيا ولكنه لم يحدد تاريخا مضبوطا للزيارة. ويوم 16 أوت طلب ريبنتروب الإسراع بذلك، ويوم 18 أوت قبل مولوتوف مبدأ إبرام معاهدة عدم الاعتداء والبورتوكول السري الإضافي المحدد لمناطق نوفذ البلادين[1]، وهو العرض الذي كان يمنح لموسكو ميزة مباشرة وهامة، فقد أصبح في وسعها أن تستعيد من بولندا الأقاليم التي فقدتها في عام 1918. (بولندا الشرقية، واستونيا وليتوانيا، وبسرابيا) وتقضي على هذا الحبل الصحي الذي ظل منذ معاهدة الصلح يفصل الاتحاد السوفياتي عن أوربا الشرقية، وهو الأمر الذي لم يكن بمقدور بريطانيا وفرنسا أن تمنحه له[2].

بغية ترتيب الأمور لإبرام هذا الاتفاق التقى السفير ألماني في موسكو بمولوتوف مرتين يوم 19 أوت حيث اقترح هذا الأخير يومي 26 و 27 أوت تاريخا لزيارة ريبنتروب ولكن يوم 20 أوت تدخل الفهرر شخصيا لدا ستالين ببرقية عاجلة طلب من خلالها من المسؤول السوفياتي الأعلى تقديم تاريخ الزيارة إلى يومي 22 أو 23 أوت متذرعا بحجة التوتر الغير قابل للاحتمال بين ألمانيا وبولندا. ويوم 21 أوت أبرق ستالين قبوله تاريخ 23 أوت موعدا لزيارة ريبنتروب[3].

---

(1) Department of the state . la vérité sur les rapports germano-soviétique. Doc n°.179.182.187.le.16.18.19 août 1939.egalement P.Kleist entre Hitler et Staline1939.1945 Tra.René Jouan .ed (Paris. Le plon 1953).P.27.

(2)- Ibid.P .28.

(3)- Department of the state . la vérité sur les rapports germano-soviétique. Doc.n°.187.190.199.200.dés le19au 21 août 1939.

على أثر هذا القبول السوفياتي انتقل الوزير الألماني إلى موسكو مفوضا من جانب الفهرر بكامل الصلاحيات للتوقيع على ميثاق عدم الاعتداء فقد سمح هذا التفويض بالإسراع بالمفاوضات التي بدأت في ظهيرة يوم 23 أوت ،وتم التوقيع في سهرة تلك الليلة على الاتفاق الذي احتوى شقين، الشق الأولى تمثل في معاهدة عدم الاعتداء التي نشرت يوم 24 أوت ونصت على التزام البلدين بعدم المشاركة في أي اعتداء فيما بينهما وعدم دعم قوة أخرى تكون قد دخلت في حالة حرب ضد أي منهما، وعدم الالتحاق بمجموعة دول معادية لأي من الدولتين المتعاقدتين، وكذلك التعهد بالتشاور من اجل حل خلافاتهم عن طريق تبادل الآراء بصفة ودية أو عن طريق التحكيم. هذا الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ منذ لحظة توقيعه كانت مدة صلاحيته 10 سنوات قابلة للتجديد[1].

أما الشق الثاني والمتمثل في البروتوكول السري الإضافي[*]إنه كان أكثر أهمية فقد حمل ثلاثة بنود رئيسية فطبقا للبند الأول ألحقت فنلندا ،واستونيا، وليتوانيا بالاتحاد السوفياتي في حالة حدوث أي تغيير سياسي أرضي حيث أدرجت ليتوانيا في مجال النفوذ الألماني.

وحدد البند الثاني حدود مناطق نفوذ البلدين في بولندا والذي اتخذ له خط narew- vistule- san ،وأضاف إلى هذا البند الفقرة التي نصت على أنه في حالة وجود مصلحة لدى البلدين من خلال إبقاء الدولة البولندية مستقلة ،فإن مسألة تثبيت حدود هذا الكيان لا يمكن الفصل فيها إلا من خلال التطورات السياسية اللاحقة. وفي كل الأحوال تعهدت الحكومتان بحل هذه المسألة بطرق الوفاق الودي، أما البند الثالث فقد نص على مصلحة روسيا السوفياتية في بسرابيا التي أكد الوزير الألماني عدم وجود أي مصلحة لألمانيا فيها[2].

إن التوقيع على هذا الميثاق سجل ميلاد الوفاق بين التناقضات فالحكومة الهتلارية بعد أن كانت ومنذ يومها الأول قد وضعت النظام الشيوعي على أنه العدو المميت، قد انتهت إلى الموافقة على التعاون مع الخصم كما أن الحكومة السوفياتية قد نسيت شعارها الخاص بمقاومة الفاشستية بعد أن كانت قد استمرت في إعلانه فكيف يمكن تفسير ذلك؟

---

(1)- Ibid .P.P.79.82.

(*) لا يوجد أي أثر لنص البروتوكول السري الإضافي لميثاق عدم الاعتداء السوفياتي الجرماني سواء في الوثائق الدبلوماسية السوفياتية وكذا في مؤلف فلاديمير بوتومكين المعنون بالتاريخ الدبلوماسي.

(2)- P.Kleist.op.cit .P.42.

لم يكن هناك شك في دوافع السياسة الألمانية فكان نجاح المفاوضات العلنية بين الدول الغربية، والاتحاد السوفياتي يهدد بنشأة علاقات قوى تجبر الفهرر على التخلي عن خطة عمله ضد بولندا ولم يهدف الاتفاق السوفياتي الجرماني إلى مجرد إبعاد إمكانية هذا الخطر ، بل كان يهدف كذلك إلى وضع فرنسا وبريطانيا أمام إمكانية قد تدفعها إلى التخلي عن بولندا وتسمح في أية حالة لهتلر بأن يقوم بالحرب في ظروف ملائمة من وجهة النظر الاستراتيجية وكذلك من وجهة النظر الاقتصادية. إذ أن الاتحاد السوفياتي سيوافق على أن يبيع لألمانيا مواد التموين والمواد الأولية بشكل يجعل عملية الحصار الانجليزية الفرنسية دون تأثير يذكر.[1]

أما الدوافع السياسية السوفياتية فإنها أكثر غموض في ظل عدم التوصل إلى الوثائق الدبلوماسية الروسية فهل كانت ترغب في تشجيع هتلر على القيام ضد بولندا بحرب تتحول إلى حرب عامة يمكنها أن تترك المتحاربين منخوري القوى وتحت رحمة الدولة السوفياتية والدعاية الشيوعية الدولية ؟ يبدو أن رغبة الحكومة السوفياتية كانت تتمثل في رؤية نشوب الحرب في القسم الغربي من القارة الأوروبية بدلا من قسمها الشرقي، كما كان من حق ستالين أن يأمل في أن تكون هذه الحرب طويلة، وأن يأمل في أن يتمكن الاتحاد السوفياتي من أن يفرض تحكيمه في الوقت المناسب وأما في أن يجد الظروف الملائمة للثورة العالمية غير أن هذه النتيجة ظلت غير مؤكدة إذ أنه كان بإمكان ميثاق 23 أوت أن يجر فرنسا وبريطانيا إلى ميونيخ جديد[2] .

أم أنه كان يرغب فقط في كسب الوقت ؟ وانه لم يكن مستعد للمشاركة في حرب ضد ألمانيا [*] وكان يأمل في أن يحصل على فترة راحة وكذلك فإن مصلحته كانت تتمثل في ان يعقد وفاقا مع الرايخ يؤكد من خلاله حياد الاتحاد السوفياتي ويتفادى امتداد السيطرة الألمانية على بولندا كلها ويمكنه علاوة على ذلك من أن يبعد خطر رؤية ألمانيا تعطي تأييدها لضغط ياباني في شرق الأقصى .

---

[1]- P.Kleist.op.cit .P.43.

[2] Ibid. P.P.43.44.

[*]كتب ونستون تشرشال في مذكراته أن ستالين كانت له أيضا أسبابه العسكرية من أجل عدم الدخول إلى الحرب لم أدرك ان فرنسا و بريطانيا ليستا قادريتان على جمع أكثر من 300 وحدة في خط النار في حالة اعلان حربا ضد الألمانيا أنظر Ibid .P.31.

ومع ذلك وبغض النظر عن قرار الحكومة السوفياتية السعي لإبرام اتفاق مع الحكومة الألمانية فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل لعبت الحكومات الفرنسية والبريطانية والبولندية كل أوراقها في سبيل كسب تأييد ألإتحاد السوفياتي لمعسكريها ؟

يبدو أن الحكومة الفرنسية قد علمت بأمر وجود اتصالات سرية بين برلين وموسكو ولذلك فإنها طلبت إلى شركائها مرات عديدة خلال صيف 1939 عدم الانشغال بالمسائل الثانوية أو التفصيلية العديمة الجدوى، وقد حاولت في الفترة الممتدة بين 15 إلى 21 أوت ممارسة الضغط على الحكومة البولندية لاقتلاع موافقة فرسوفيا على منح حق العبور للقوات السوفياتية ،وفي مساء يوم 21 أوت عمدت إلى عدم الالتفات إلى الرفض البولندي وأن تعترف بهذا الحق للجيش الأحمر[1] وكان هذا على الأقل مؤشرا على وجود هذه النية.

أما الحكومة البريطانية والتي كانت أكثر ترددا، ففي الوقت الذي كانت لا تثق فيه في الاتحاد السوفياتي. كانت لا تعتقد في جدية التهديد بنشأة تقارب ألماني سوفياتي الأمر الذي بدى لها على أنه يتعارض مع الإيديولوجية الوطنية الاشتراكية. وعلاوة على ذلك كانت تقلل من قيمة فعالية المساعدة التي كان بوسع القوات السوفياتية إعطائها غيرها.[2]

أما بالنسبة للحكومة البولندية والتي كان في وسعها ألإطلاع أكثر من غيرها بإخطار الاتفاق الألماني السوفياتي، إلا أنها بقيت متمسكة بفكرة الخطر المميت الذي سيقضى عليه أن هي سمحت بمرور القوات السوفياتية، عبر أرضيها و عليه فإنها وجدت نفسها في موقف مؤسف بعد أن اعتقدت في بادئ الأمر أنه لم يكن من مصلحة ألمانيا تحطيم بولندا وتصبح بذلك جارة مباشرة للإتحاد السوفياتي، ويبدو أن فقدانها لهذا الأمل وحتى دون قبول المساعدة السوفياتية كانت تعتقد في انه يمكنها مواجهة ألمانيا إذا ما كان في وسع الجيش الفرنسي أن يمنع الهجوم الألماني على الأراضي البولندية من أن يتسع مداه. وكان من الأفضل لها على أي حال أن تنهزم أمام ألمانيا بدلا من أن تنهزم أمام الاتحاد السوفياتي.

---

(1)- G.Bonnet fin d' une Europe.PP.211.212.

(2)- بيار رونوفان .تاريخ ألأزمات الدولية . مرجع سابق .ص .602.

الباب الثالث: الأزمة البولندية

الفصل الثالث: إندلاع الحرب العالمية الثانية

1- تطورات الأحداث على الساحة البولندية خلال صائفة **1939**.

2- قرارات الألمانية المتسرعة.

3- المساعي الدبلوماسية البريطانية، لتفادي الحرب.

4- قرار إعلان الحرب.

- الخاتمة.

الفصل الثالث: إندلاع الحرب العالمية الثانية:

1- تطورات الأحداث على الساحة البولندية خلال صائفة 1939:

لقد أصبح مصير بولندا يمثل عقدة الصراع القائم بين الكتلتين. ففي يوم 28 افريل 1939 ضبط الفهرر في خطابه أمام الرايخستاغ، وفي المذكرة التي قدمت إلى الحكومة البولندية مطالبه، والتي تمثلت في ضرورة إعادة مدنية الدانزيغ الحرة إلى ألمانيا، وضمان العلاقة بين بروسيا الشرقية ،وأراضي الرايخ عبر ممر لخط سكة حديدية، وطريق سريع يتمتع بوضعية الإعفاءات والامتيازات الدولية EXTERRITORIALITE [1] ويوم 5 ماي وافقت الحكومة البولندية على فكرة بناء طريق سريع ألماني في الممر ولكنها رفضت الإعفاءات الدولية، ولم توافق على إعادة المدينة الحرة [2] .

لقد فتح هذا الرفض الباب واسعا أمام برلين لشن حرب أعصاب حقيقية ضد فروسوفيا فقد شجعت مجالس المدينة الحرة الذي وكان يسيطر عليه النازيون على التمرد بتكوين فرق المتطوعين FREIKORPS بتسليح ألماني مهرب عبر بروسيا الشرقية، كما ازداد تعدادها بوصول الآلاف من السياح الألمان منذ بداية السنة، حيث اشارت تقارير السفارات الغربية في برلين و فرسوفيا أن هذا العدد بلغ 6000 متطوع بالإضافة إلى وجود عدد مماثل من عناصر فرق الانقضاض [3] ،وكانت المهمة الرئيسية لهذه المليشيات هي عرقلة السير العادي للإشراف الذي كان المفتشو الجمارك البولنديون يمارسونه في دانزيغ طبقا لقانون المدينة الحرة حيث كانت نقاط التفتيش هذه مسرحا للعديد من الحوادث الدامية طيلة صائفة 1939.

وبدورها قامت الدعاية الألمانية تحت إشراف الدكتور غوبلز بحملة مسعورة هدفت إلى فضح تعصب وتطرف الحكومة البولندية ومحاولة النيل من عزيمتها وصلابة موقفها. فلم تتوانى عن اختلاق الحوادث التي كانت تصور فيها معاناة عناصر الأقلية الألمانية داخل بولندا أما الحكومة البولندية فقد ردت على ذلك بتأكيد عزمها على الذهاب إلى

[1] Le livre bleu anglais . Doc. n° 14. le 28 avril 1939.
[2] Ministère des affaires étrangères polonais . Doc. n° 77. Varsovie .5 mai 1939.
[3] le livre bleu anglais . Doc. n° 29 et 31 Danzdig. le 28, 30 juin 1939.egalement le livre jaune français doc.n°154.4 juillet 1939.

الحرب من أجل الدانزيغ ذلك للأهمية التي كان يكتسيها هذا الميناء والذي هو بمثابة الرئة بالنسبة للاقتصاد لاسيما بخصوص عملية التصدير والاستيراد[*].

ومما زاد في تقوية الرفض البولندي ،ذلك الموقف الذي تبنته الدول الغربية فقد جددت الحكومة الفرنسية وعودها لفرسوفيا، وحذرت خلال ثلاثة مناسبات مختلفة في الأول و21 جوان ثم في 15 أوت الحكومة الألمانية من أنها عازمة على تنفيذ تعهداتها التحالفية اتجاه الحكومة البولندية وبصفة آلية [1] . وصرح الوزير الأول البريطاني يوم 10 جويلية أمام مجلس العموم: أن الدانزيغ تمثل أهمية حيوية بالنسبة لبولندا، من الناحيتين الاستراتيجية ،والاقتصادية ولم يفته تحذير الحكومة الألمانية إن هي أقدمت على تسوية المسألة بطريقة أحادية لأن ذلك سوف يدفع بريطانيا إلى التدخل بالسلاح [2] .

أما الحكومة الألمانية وعلى العكس مما كانت تذهب إليه تحاليل السفارة الفرنسية في برلين فأنها لم تكن تخادع بل كانت تفكر في إجبار بولندا بقوة السلاح إذا لم تكن حرب الأعصاب كافية لتحقيق الرضوخ البولندي. والدليل على ذلك، واستكمالا لتعليمة الصادرة يوم 3 أفريل والخاصة بالتحضير لمهاجمة بولندا ابتداءا من الفاتح سبتمبر 1939. أعلن الفهرر يوم 23 ماي في الاجتماع الذي ضم القادة العسكريين والبحريين قراره بمهاجمة بولندا بمجرد أن تسمح الفرصة بذلك. وبحلول منتصف شهر أوت بلغ تعداد القوات الالمانية المعبئة حسب تقرير الملحق العسكري الفرنسي في برلين 2 مليون مجند ولم تكن قضية الدانزيغ في تفكير المستشار الألماني مجرد فرصة : أن الأمر يتعلق بمجالنا الحيوي في الشرق وبضمان تموييننا وتسوية مسألة بحر البلطيق.

---

[*] لقد عرفت حركة التبادل التجاري عبر هذا الميناء قفزة كبيرة بعد إلحاقه بالدولة البولندية فبينما كان حجم البضائع المصدرة عبره في سنة 1919 246.235 طن، فإنها بلغت في 1938 . ما حجمه 7.127.200 طن . أنظر .Mont fforh.op.cit. p 105

[1] le livre jaune francais doc.n°.150.1 juillet 1939.

[2] le livre bleu anglais doc.n°. 35. londres le 10 juillet 1939.

تماشيا مع هذه التعليمات لم ينقضي النصف الأول من شهر أوت حتى كانت ألمانيا كاملة التعبئة. ولكنه ورغم هذه الاستعدادات فإن الفهرر لم يفارق رغبته في أن لا تتطور هذه الحرب على بولندا إلى حرب أوروبية ولذلك فإنه سعى إلى محاولة عزل الخصم. العمل بنية الحصول على امتناع الدول الغربية.

من جانب آخر تدعوا التأكيدات الثنائية للحكومتين الفرنسية والبريطانية للاستفسار إن كانت تملك القدرة على الاستمرار في تصميمها حتى نقطة النهاية ؟.

في فرنسا و بينما رفضت بعض الأوساط اليمينية وبعض الاشتراكيين المستقلين الموت من اجل دانزيغ (*). ودون الرغبة في معرفة أن مسألة المدينة الحرة ليست هي السبب الحقيقي للصدام. أما على الصعيد الرسمي وبعد أن وقعت الحكومتان الفرنسية والبولندية في شهر ماي على الاتفاق العسكري، وحينما كان بوني بصدد التفاوض مع السفير البولندي في باريس، بخصوص الاتفاق السياسي حصل على التأكيد من الوزراء البولنديين على أن الاتفاق العسكري لا يدخل حيز التنفيذ قبل التوصل إلى توقيع الاتفاق السياسي، وهو الأمر الذي لم يتم إلا يوم 4 سبتمبر. ولم تحمل الاتفاقية العسكرية أية إشارة لتبادل الحكومات حول الخطط العسكرية بين قيادة أركان الجيشين[1].

أما الحكومة البريطانية والتي رفض رأيها العام كل محاولة تسعى للعودة إلى سياسة " التهدئة" بدى سلوك المسؤولان الأولان عن السياسة الخارجية أكثر اعتدالا " [2] فقد أعلن شمبرلان في شهر ماي أمام مجلس العموم أنه " لا يرغب في عرقلة الأماني المعقولة لألمانيا" من وجهة النظر الاقتصادية، وأشار وزيره للخارجية في شهر جوان إلى إمكانية عقد مؤتمر لبحث مسألة تحديد المطالب التوسعية الألمانية [3] ولم يتراجع الوزير الأول عن محاولة التفاوض مع ألمانيا.

---

* في عددها الصادر في 4 ماي 1939 نشرة جريدة l'œuvre مقالا للاشتراكي مرسالا ديت قال فيه انه لا يريد الموت من آجل الدانزيغ

انظر.P.Rodonio op.cit . P.395

[1] Ministère des affaires étrangères polonais . Doc. N° 139. 4 SEPT 1939.

[2] Ministère des affaires étrangères de L' URSS. Doc 210. le 3 mai 1939.

[3] le livre bleu anglais Doc. n° 25. le 29 juin 1939.

وبمناسبة وجود المبعوث وولتات wohthall وهو أحد كبار الموظفين الألمان في لندن نهاية شهر جويلية وبداية شهر أوت، وتعود أسباب الزيارة إلى لندن بغرض المشاركة في أشغال مؤتمر خاص بالمصائد (مؤتمر تقني بحث). تقدم السير هوراس ولسن، وهو أحد كبار مساعدي شمبرلان بمقترحات فريدة، فاقترح عقد اتفاق اقتصادي إنجليزي ألماني يهدف إلى إقامة سوق دولية إفريقية، وكذلك تقسيم الأسواق بين المصدرين الإنجليز والألمان وعقد اتفاق بشان تحديد التسلح، ومثاقين واحد لعدم الاعتداء والثاني لعدم التدخل. وفي حالة الموافقة على هذه الشروط فإن بريطانيا كانت مستعدة لتنازل على المعاهدات التي أبرمتها في الأزمة الأخيرة. ومستعدة لإهمال مصير الدانزيغ [1] ، هذه المقترحات أكد هوراس ولسن أن الحكومة البريطانية لم تأخذ موقفا نهائيا منها.

رغم عدم الرد الحكومة الألمانية على هذه المبادرة البريطانية التي لا تعرفها سوى تقارير السفير الألماني في لندن، فإنه مما لاشك فيها أنها برهنت للحكومة الألمانية على حالة الضعف التي كانت توجد عليها حكومة المحافظين، وربما أحيت في ذاكرة الفهرر مواقف الحكومة البريطانية 1938 حيال المسألة التشيكوسلوفاكية.

2- القرارات الألمانية المتسرعة:

لقد فتح إبرام الميثاق الجرماني – السوفياتي المرحلة النهائية للأزمة، حيث رأت الحكومة الألمانية ضرورة الاستفادة سريعا من النجاح الذي حققته دبلوماسيتها في موسكو. بغية تسوية المسألة البولندية وفق الطرق العسكرية. وقبل التوقيع على الإتفاق المذكور آنفا، ولكنه أصبح مؤكدا اجتمع الفهرر يوم 22 أوت بقادته العسكريين في أوبر سالزبارغ ، حيث صرح لهم عن عزمه على مهاجمة بولندا على أبعد تقدير يوم 26 أوت [2] مؤكدا أن الحكومتان الفرنسية والبريطانية لن تجرأ على المخاطرة بإعلان الحرب ضد ألمانيا، وسبب ذلك هو وجود الميثاق الجرماني السوفيات. وتوقع أن تتوقف الحكومتان عند نقطة تطبيق الحصار الذي سيكون دون فعالية، وذلك أن ألمانيا سوف تلجأ

---

(1) Ministère des affaires étrangères de L'URSS. Doc.n° 303 .le 21 juillet 1939.

(2) بيار رونوفان .تاريخ الأزمات الدولية.مرجع سابق. ص 603.

إلى تلبية حاجياتها من الاتحاد السوفياتي [1] كما رئ الفهرر في حالة تحوله إلى حقيقة فإنه سيكون ضعيفا وغير مقلق نظرا للاستمرار حالة التوتر بين الحكومة الفرنسية والإيطالية في البحر الأبيض المتوسط وصعوبات الإمبراطورية بريطانية.

- وخلال عرضه رسم المستشار لمساعديه لوحة كاملة عن الوضع الدولي الذي كان يبدوا مناسبا لتنفيذ تحرك ألماني مشيرا لأنه قد لا تتجدد هذه الظروف بعد عامين أو ثلاثة ولذلك قال : على ألمانيا أن تخاطر قبل حدوث زعزعة في التأييد الدولي، والذي كان يقصد به التأييد الإيطالي الياباني والأسباني [2] .

ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فابتدءا من يوم 24 أوت تعددت المعطيات التي كذبت التوقعات التي رسمها الفهرر.

بعد قرار الحكومة الفرنسية يوم 24 أوت تأكيد التزاماتها السابقة اتجاه فرسوفيا وإعلان رئيس مجلس الوزراء بعد استشارة قيادة أركان قواته المسلحة يوم 22 أوت أن فرنسا ستقف بقوة السلاح إلى جانب بولندا في حالة تعرضها لهجوم ألماني[3]. أما الحكومة البريطانية فإنها أكدت عزمها على تنفيذ ما يربطها من التزامات مع بولندا على الأقل ثلاثة مرات، ووقعت يوم 25 أوت على معاهدة التحالف مع الحكومة البولندية[4] .حيث صممت بشكل يتطابق كثيرا مع الحلف الجرماني السوفياتى و لكن دون تمديدها إلى ما كان يمكن أن تأول إليه تطورات المسألة الدنزيغية.

بدورها الحكومة الإيطالية والتي أبلغت من قبل هتلر يوم 12 أوت أثرى اجتماعه برئيس دبلوماسياتها عن قرب وقوع حرب ألمانية بولندية. فإنها قد أكدت رغبتها في تأخير وقوع الحرب العامة إلى سنة 1942 أو 1943، فقد أعلن قائدها في رسالته الشخصية الى الفهرر يوم 25 أوت، انه من السابق لأوانه إعلان الحرب نظرا لتأخر عملية إعادة بناء قواته، وأعرب عن أمله في حل المسالة البولندية بالطرق الدبلوماسية[5]. لقد كانت هذه الأنباء المثبطة الواردة من روما ولندن وراء ميلاد حركة التراجع التي عرفتها برلين،

---

[1] W.shirer.op.cit.pp 696.697

[2]- بيار رونوفان .تاريخ الأزمات الدولية.مرجع سابق. ص 604.

[3] le livre jaune francais . doc.n°.217. berlin 24 Aout 1939.

[4] le livre bleu anglais .doc. N° 19 .londres 25 Août 1939.

[5] department of the state. La verite sur les rapports G.S.doc.n°.112. le 25 août 1939.

فقد ألغى الفهرر يوم 25 أوت أوامره الخاصة بالهجوم على بولندا، و ابلغ مساعده كيتل بأنه بحاجة إلى بذل مجهود دبلوماسي جديد.

3- المساعي الدبلوماسية لإنقاذ السلام:

لقد تعددت المبادرات الدبلوماسية خلال الأسبوع الأخير من عمر السلام لفض الخلاف الجرماني البولندي بطرق سلمية، فمنذ يوم 26 أوت بدأت المفاوضات الفعلية بين الحكومة الألمانية، ونظيرتها البريطانية، عبر طريقين طريق رسمي بواسطة السفير هندرسن في برلين، وبطريقة شبه رسمية بواسطة المهندس السويدي داليروس Dahlerus والذي قام خلال ثلاثة أيام بعملية المكوك الطائر بين برلين ولندن[*].

لقد سعى الفهرر في البداية إلى ضمان حياد الحكومة البريطانية، حينما عرض عليها توقيع اتفاقية مماثلة لتلك التي جمعته بالاتحاد السوفياتي، تتعهد من خلالها ألمانيا بضمان وجود الإمبراطورية البريطانية، ووضع قوات الرايخ لخدمة هذه الإمبراطورية كما أبدى استعداده لقبول مبدأ تحديد التسلح، ولكنه اشترط لتنفيذ هذه الالتزامات التسوية المسبقة للمسالة البولندية[1] .

لقد ردت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات بالرفض، ومن ناحية أخرى وافقت على جعل قضية الدانزيغ والكوريدور موضوعا للتفاوض، بعد الحصول وبصعوبة كبيرة على الموافقة البولندية المبدئية على ذلك يوم 28 أوت، على أن تؤكد الحكومة الألمانية اشتراكها في الضمان الدولي الممنوح للحدود البولندية، وهو ما معناه التزام برلين بوقف نشاطها التوسعي في إطار ما يعرف بغزو المجال الحيوي [2]، وإتباع ذلك بفتح مفاوضات بين لندن وبرلين بخصوص إعادة المستعمرات الألمانية.

---

[*] لقد ضلت وساطة المهندس السويدي قضية سرية بين غورينغ وهتلر ووزارة الخارجية البريطانية ولم تطلع عليها حتى وزارة الخارجية الألمانية ، حيث قام هذا الوسيط بحمل المذكرة الالمانية الى لندن يوم 26 اوت و نصح السفير البريطاني هندرس بالبقاء في بلده و ان يحمل هو الجواب الى هتلر في صفتها الشبه رسمية وذلك لمعرفة ردود فعله ، و عندها تكيف الحكومة البريطانية جوابها النهائى ليوم 28 اوت بما يتلائم مع رد فعل المستشار. أنظر P.Keleist.op.cit. P.P.56.60.

[1]-Le livre bleu anglais . doc.n° 69 , berlin le 25 Août 1939.

[2] ibid. doc.n° 74. le 28 Août 1939.

لقد رفضت الحكومة الألمانية وبطريقة غير مباشرة المقترحات الإنجليزية حيث تقدمت بمذكرة مطالب عكسية جديدة نصت على ضرورة استعادة الدانزيغ وإجمالي الكوريدور، والجزء الغالب من منطقة سيليزيا العليا حيث صوت أكثر من 90% من السكان لصالح عودتهم إلى ألمانيا خلال الاستفتاء الذي نظم سنة 1921.[1]

وفي اليوم الموالي قبل الفهرر مبدأ التفاوض المباشر مع البولنديين مشترطا لذلك حضور مفاوض بولندي كامل الصلاحيات ابتدءا من اليوم الموالي لقد أضفى هذان الشرطان على المذكرة الألمانية صفة الإنذار الأخير الأمر الذي دفع السفير البريطاني لتدخل لدا الفهرر من أجل إلغاء الآجال الزمنية المحددة. غير أن المسؤولين الألمان برروا ذلك بصعوبة الظروف التي أصبح عليها الوضع بصفة عامة في المناطق الحدودية بين بولندا وألمانيا.[2].

ومن جهتها رأت الحكومة البولندية، في بداية الأمر تعذر قبول المقترحات الألمانية وأعلنت يوم 30 أوت التعبئة العامة، ولكن تحت تأثير المساعي البريطانية والفرنسية قبل العقيد باك فكرة إيفاد مفاوض عن حكومته إلى برلين دون أن يفوضه بصفة كامل الصلاحيات [3].

مما لاشك فيه أن الفهرر قد رغب من خلال جملة الشروط المسبقة التي وضعها الى اذاقت المبعوث البولندي شيئا من المعاملة التي لقيها قبله شوشنيغ، و الدكتور هاشا في ظيافة المستشارية لاسيما وأن الظروف كادت تكون نفسها، كما أنه كان متأكدا من أن البولنديين لن يبعثوا موفدا بهذا المستوى وان هم فعلوا، ورفض هذا المبعوث قبول الشروط المقترحة عليه من قبل الفهرر فإن ذلك سيوقع مسؤولية رفض التسوية السلمية على عاتق الحكومة البولندية، وعندها يمكن للفهرر عزل هذه الأخيرة عن دعم الغربيين لها.

---

[1] le livre bleu anglais . doc.n° 98. Berlin le 31 Août 1939.
[2] ibid. doc.n°.75. Berlin 28 aout 1939
[3] Ministère des affaires étrangères polonais .doc. N°108. le 31 Août 1939.

الأكيد انه في حدود الساعة 21 من سهرة يوم 31 أوت أذاعت الإذاعة الألمانية بلاغا رسميا صادرا عن الحكومة ذكر أن الفهرر وحكومة الرايخ قد انتظروا منذ يومين وصول المفاوض البولندي المؤهل. وأعلنت عن النقاط الستة عشر التي زعمت أنها كانت ستكون قاعدة للنقاش، والتي نصت على إلحاق الدانزيغ، وإجراء استفتاء في الممر في الفترة الزمنية، التي قدرتها بسنة، تتعهد خلالها بإخلائها من قواتها، وتعهد مسؤولية، إدارة الميناء في هذه الفترة إلى رئاسة جماعية ممثلة في مفوضين عن بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا والاتحاد السوفياتي شريطة أن لا يشارك الألمان المولودين والمقيمين في هذا الإقليم قبل 1 جانفي 1921 في الانتخابات، وبالمقابل اقترحت الخطة الألمانية على البولنديين الاحتفاظ بميناء غدينيا [*] شريطة أن يكون منزوع السلاح [1]

كما دعت الى تشكيل لجنة دولية للتحقيق، تضطلع بمهمة معالجة مصير عناصر الأقليات الألمانية في بولندا منذ سنة 1918، وتحديد التعويضات المستحقة عن الإهانات التي لحقت بهم.

لم يطلع البولنديون على شيء من هذه الشروط في وقتها، وان كان مجال حظوظ القبول البولندي تكاد تكون منعدمة، فإن مسار الأحداث خضع كله لإرادة واحدة، هي إرادة الفهرر، الهادفة إلى دفع البولنديين إما إلى الاستسلام، أو إعلان الحرب.

وخلال نفس اليوم 31 أوت تم الإعلان عن مبادرات أخرى لإنقاذ السلام حيث عرض موسوليني على الحكومتين البريطانية والفرنسية، فكر عقد مؤتمر دولي يجمع كلا من : إيطاليا، وألمانيا ،وبريطانيا، وفرنسا وبولندا يوم 5 سبتمبر لدراسة إجمالي الوضع الأوروبي [2] ، غير أن رفض العقيد باك الذي ورد يوم 1 سبتمبر والذي برره باندلاع الحرب حيث صرح للسفيرين الفرنسي والبريطاني في فرسوفيا: أن الوقت ليس للتفاوض وإنما لتنفيذ الالتزامات العسكرية التي قطعتهـا بـاريس ولنـدن علي نفسيهمـا اتجـاه فرسوفيا[3].

---

[*] منذ نشأته سنة 1924 عرف هذا الميناء حركة تجارية كثيفة حيث بلغ حجم صادراته 101614 طن و في سنة 1938 بلغ حجم الواردات و الصادرات المارة عبره بحولي 9174400 طن و على الرغم من ذلك فانه لم يكن كافيا لتلبية حاجيات التجارة الخارجية البولندية أنظر
Mont fforh.op.cit. p 105

[1] le livre bleu anglais . doc.n° 98. Berlin le 31 Août 1939.
[2] conte . ciano. op cit. p 145.
[3] Ministère des affaires étrangères polonais. Doc. 136.le 2 sept 1939.

كل هذا قد قلل من عزيمة الدوتشى في تثبيت مبادرتها، حيث بدى مترددا، ولما قدم هذا العرض إلى هتلر يوم 2 سبتمبر طلب هذا الأخير منحه مدة 24 ساعة لمناقشة المقترح الإيطالي، ولكن في نفس اليوم اشترطت الحكومتان الفرنسية والبريطانية لقبول المشروع الإيطالي ضرورة الانسحاب المسبق للقوات الألمانية من التراب البولندي، والعودة إلى وضع ما قبل 1 سبتمبر 1939 عندها رفض موسوليني الثبات في مسعاه ووصف الموقف الفرنسي- البريطاني اتجاه بولندا بالموقف الغير حكيم [1] إلى جانب هذا المبادرة الإيطالية نجد دعوة الرئيس الأمريكي روزفلت لطرفي النزاع من اجل تغليب لغة الحوار والتفاوض بدل لغة السلاح، ودعمه للمجهود الذي قامت به الدبلوماسية البريطانية[2]، غير أن هذه الدعوات لم تجد أذاناً صاغية في برلين.

4- قرار إعلان الحرب.

فتحت ضربة القوة الألمانية ضد بولندا باب الحرب الأوروبية العامة على مصراعيها لقد كان قرار ألمانيا بإعلان الحرب على بولندا قرار من أجل تحقيق الهيمنة الألمانية على كامل القارة الأوروبية وعلى رغم من الخطورة والتهديد الذي كان يحمله هذا القرار إلا أنه مردون أحداث حالة من ردود الأفعال بين كبار قادة المؤسسة العسكرية الألمانية الذين أبد بعضهم معارضته لهذا القرار سنة 1938. حيال المسألة التشيكوسلوفاكية [3]. كما أن مظاهر القلق التي سادت لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الألماني أثناء أزمة السوديت لم يوجد لها أي اثر حين شرع في تنفيذ العدوان على بولندا، الأمر الذي لم يفت السفير البريطاني هندرس للإشارة إليه في آخر تقاريره الى وزارة خارجية بلاده من أن الشعب الألماني كان حزينا وصامتا ومستسلما[4]. وكانت هذا المظاهر لا تترك أي مجال لشك أمام الفهرر لتحقيق انتصار مظفر في حربه ضد خصومه.

[1] conte ciano. op cit. p 145.
[2] le livre bleu anglais 1. doc. n° 122.
[3] H.b Gisivuis.op.cit.105.
[4] Sir Neville Henderson. Rapport définitif sur les circonstances qui en déterminer la fin de sa mission a berlin.20 sep 1939.ed.(paris hachette 1939.).P.35

وأن كان من الصعب معرفة النوايا الحقيقية للفهرر ، فإن هذا الأخير قد قبل مغامرة تحول الصدام مع بولندا، إلى حرب أوروبية عامة ولكن دون تخلي ولو مؤقتا عن أمله في تفادي الحرب العامة بعزل فرسوفيا عن حلفائها.

ان سلسلة القرارات التي اتخذها الفهرر خلال الأسبوع الأخير من عمر السلام تعكس السلوك الفريد الذي كان ينتهجه هذا الأخير في إدارة الدولة. ففي يوم 22 أوت وخلال المؤتمر العسكري في أوبر سالزبارج أعطى انطبعا بأن الرجل يقبل المخاطرة ببساطة، ويوم 25 أوت وحيث بدت هذه المخاطرة وشيكة الوقوع حاول إبعادها أو تأجيلها رغم ما كان يحمله ذلك من تهديد كالتأثير على ثقة القادة العسكريين في قائدهم، ومع ذلك فإنه لم يقلل من حدة مطالبه اتجاه فرسوفيا وطالبها بإجراء استفتاء في منطقة الممر، ومساء يوم 30 أوت وحسب أقوال وزير الدولة فايزكار فإنه أبدى تصميما كبيرا على ضرورة القيام بالحرب في كل الظروف، ولكنه ولما استلم الإنذار البريطاني الفرنسي الأخير يوم 3 سبتمبر فإنه أصيب بنوع من الانهيار.

أن موقف الحكومة البريطانية وحده كفيل بتفسير التناقضات التي رسمتها مواقف الفهرر خلال الأسبوع الأخير. فقد تعلق وإلى غاية اللحظة الأخيرة بأمل بقاء لندن خارج حلبة الصراع الألماني البولندي، فلعله اعتقد في أنه يوجد بين التوقيع على التحالف البريطاني البولندي يوم 25 أوت والموقف الذي اتخذته الحكومة الإنجليزية يوم 28 أوت بخصوص المسألة الدانزيغية والكوريدور شيء من التناقض استدل به على الفشل البريطاني.

ويرى بعض المؤرخين أن هتلر كان يتلقى وجهات النظر مختلفة من مساعديه فبينما كان وزيره للخارجية يلازمه اعتقاد لا يشوبه الشك لفكرة تراجع بريطانيا عن التزاماتها تجاه فرسوفيا ، كان الماريشال غورينغ على النقيض من ذلك[1]، وربما كان هذا أحد الأسباب التي أضفت على قرارات المستشار صفة عدم الوضوح، غير أن تلك الترددات

---

[1]Pierre Renouvin . op.cit .P.190.

كانت تخص الجانب التكتيكي، وليس الخط السياسي القائم على فكرة سحق بولندا من على الخريطة.

وفي إطار التشدد الذي طرأ على السياسة الخارجية للدولتين الغربيتين، فإن لندن وباريس رفضتا أية عودة إلى تجربة ميونيخ جديد، وذلك طبقا للمصالح الخاصة لكل دولة.

فالحكومة الفرنسية التي والى غاية 22 أوت كان يعوزها الإجماع التام بخصوص موقفها المتشدد وذلك ما عبر عنه وزير خارجيتها في نفس اليوم، حين ما اقترح زيادة المرونة في التحالف الفرنسي البولندي، مبررا ذلك بنصوص المعارضة القوية التي واجهت بها حكومة فرسوفيا النصائح الفرنسية بخصوص منح حق العبور للقوات السوفيتية[1].

إلا أن هذا الرأي تبدد ابتدأ من اليوم 24 أوت ، أي خلال المؤتمر الذي جمع رئيس المجلس الوزراء ووزيره للخارجية بالقيادة العليا للجيش، والذي خاص إلى ضرورة مساعدة بولندا وعدم التخلي عليها كون أن ألمانيا بعد سحقها لبولندا سوف توجه مجهودها الحربي صوب الغرب، وذلك ابتدا من ربيع 1940[2].

ومن ناحية أخرى فقد أبدت حكومة صاحبة الجلالة تصميما قويا على رفض سياسة الأمر الواقع الألماني ولاسيما بعد توقيع على الميثاق الجرماني السوفيتي، فقد أشارت تقارير وزارة الخارجية البريطانية أن الحكومة الألمانية تعمل من أجل فرض سيطرتها على القارة الأوروبية،وهو ما كان يتناقض مع نظرة لندن الهادفة إلى إيجاد توازن للقوى داخل القارة. ومع ذلك فإنها لم تتوانى يوم 28 أوت عن القيام بمساعي دبلوماسية حثيثة لتسوية النزاع الجرماني البولندي بطريقة سلمية، وأسدلت النصائح على الحكومة البولندية قصد إقناعها بضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة مع ألمانيا، لأنه كان في تقديرها أن المعضلة الدانزيغية لا ترق بأن تكون سببا يدفع الأوربيين إلى حرب عامة ، و لذلك فإنها لم تمدد ضمانها لبولندا إلى المدينة الحرة، كما أنها إمتنعت عن ممارسة أي ضغط دبلوماسي على فرسوفيا.

---

[1] – G. Bonnet. de Munich a la guerre. P.250.
[2] – G . Bonnet. de Washington au quai d'orsay.P.370 .

إن ترددات الموقف البريطاني، وعلى الرغم من تضاؤل فرص حل القضية بطريقة دبلوماسية. إلا أنها بقيت محافظة على فكرة إنقاذ السلام بالطرق السلمية إلى غاية 2 سبتمبر 1939 .

لقد افتقد هذا التشدد الغربي المتأخر إلى حيويته وفعاليته بفعل افتقاره إلى مساندة الاتحاد السوفياتي، والتي وحدها كانت كفيلة بقطع الطريق أمام الفهرر لمباشرة الحرب ذلك أن قرار الحرب قد أعلنه التوقيع على الميثاق الجرماني السوفياتي ليوم 23 أوت 1939.

أما الحكومة البولندية فقد زادت مواقفها صلابة، وذلك نظرا للمؤشرات الايجابية التي كانت تحملها الجبهة الداخلية، حيث أن اغلبية الرأي العام كانت تميل إلى تفضيل خيار المقاومة، وكذا التأييد الخارجي من جانب لندن وباريس طبقا للميثاق البريطاني البولندي ليوم 25 أوت 1939.

من الواضح أننا لا نحتاج إلى برهان لكي نثبت أن تهور الفهرر السياسي والعسكري قد قاد العالم نحوالكارثة التي حملت الخراب والدمار للإنسان وحضارته، كما أنه من الواضح أننا لا نحتاج إلى حجج وبراهين على أن معاهدة فرساي وغيرها من معاهدات السلام كانت سببا غير مباشر لاندلاع الحرب العالمية الثانية، إلا أن تتبع الأحداث الدولية الخطيرة التي عرفتها القارة الأروبية في الفترة الممتدة بين سنة 1936- 1939 يقف عند الأسباب المباشرة لهذه الأزمات، ويمكنه تحديد مسؤولية كل الأطراف الدولية فيها من خلال تباين مواقفهم فيها، ثم اضهار النتائج التي آلت إليها تلك الأزمات .

فعلى الرغم من عدم تحول الحرب الايطالية على اثيوبيا إلى صراع اروبي عام سنة 1935، نظرا لما كانت تحمله تلك الحرب من تهديدات على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدولتين الغربيتين في منطقة القرن الإفريقي، ولجوء هذين الدولتين إلى سلاح العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل عصبة الأمم، لكن أسلوب مواجهة العدوان بالحلول السلمية اثبت فشله مرة ثانية وأكثر من ذلك فإنه أكد النهاية العملية لدور عصبة الأمم ومبدأها الخاص بالأمن الجماعي، حيث أثبتت عجزها عن توفير هذه الميزة حتى لأعضائها بعد تضحيتها باستقلال وسيادة إثيوبيا التي انضمت إلى المنظمة الدولية منذ عهد مبكر، والرضوخ لسياسة الأمر الواقع الايطالية، كما إن فشلها هذا سوف يفتح الباب على مصراعيه للقوى الفاشستية والنازية لابتلاع المزيد من الدول الصغرى، والتي كانت ترى في عصبة الأمم ملاذها الأخير .

لقد تتبع المستشار الألماني تطورات المسألة الحبشية عن كتب وسمح له ذلك بإستخلاص جملة من النقاط لعل أبرزها عجز الحكومتين البريطانية والفرنسية عن التحرك العملي لوقف العدوان، وعليه أمر جيوشه بغزومنطقة رينانيا المنزوعة السلاح ومرة أخرى عجزت الحكومتين الغربيتين عن معاقبة الجاني وسمحتا لألمانيا بالتخاص من آخر التزاماتها تجاه معاهدة فرساي وتعهدات لوكارنو، وأكثر من ذلك فإن ضربة القوة الألمانية ضد رينانيا أفقدت فرنسا احد دعائم سياستها التحالفية في اروبا بإعلان بلجيكا عن تبني سياسة خارجية قائمة وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية البلجيكية، وأبدت بولندا مواقفا مخالفة لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية .

أما الحرب الأهلية الإسبانية وعلى الرغم من فداحة خسائرها البشرية والمادية فإن نتائجها على الساحة الدولية كانت محدودة ففي ماعدا انها منحت القوى الفاشستية والنازية نقاط ارتكاز لممارسة الضغط والتأثير على الحكومات الغربية في اطار التنافس الذي كان قائما بين قوى المحور والدول الغربية من اجل الهيمنة على القارة الأروبية، كانت بعيدة عن تحويل هذا التنافس الى حرب اروبية عامة نظرا لتوجه الحيادي الذي اتخذته حكومة الجنرال فرانكوخلال الحرب العالمية الثانية .

وسمحت الحرب الصينية اليابانية بتمديد النفوذ العسكري الياباني على الأراضي الصينية بصفة هددت مصالح كل القوى العالمية حيث عجزت الحكومتين الإنجليزية والأمريكية عن الحفاظ على مصالحهم الإقتصادية والسياسية في الصين، وفشل الإتحاد السوفياتي في وقف العدوان الياباني نظرا لوقوعه بين طرفي الكماشة،- تهديد ألماني لحدوده الغربية وتهديد ياباني لحدوده الشرقية .-

لقد مهدت هذه التوترات الدولية وما تبعها من مواقف متخاذلة من جانب الحكومات الغربية الطريق للحكومة الألمانية للجوء إلى سياسة العدوان لحل الخلافات الدولية وتمديد نفوذها على اروبا الوسطى والشرقية كخطوة أساسية

تسبق تحقيق الهيمنة الألمانية على كامل القارة الأروبية في أطار الرايخ الكبير الذي توقع له هتلر انه يدوم ألف سنة .

لقد كانت أولى ضحايا هذا التوجه التوسعي الألماني الجارة النمسا التي كانت تعتبر الدولة الألمانية الثانية، من حيث العنصر العرقي والثقافي، ورغم تمسك جميع الأحزاب السياسية التي مارست الحكم فيها بمبدأ أمة ألمانية واحدة ولكن في أطار دولتين في علاقتهم تجاه ألمانيا، إلا أن حالة الفوضى،والتفكك السياسي الداخلي بسبب التنافس والتطاحن بين مختلف الأحزاب والميليشيات الشبه عسكرية والذي كان ينم عن افتقار النمساويين إلى العاطفة القومية التي تربطهم بكيانهم السياسي الناتج عن تسويات معاهدة سان جرمان، يضاف الى هذا حالة التدهور الاقتصادي بسبب ارتفاع حجم التعويضات التي فرضت على فينا طبقا للمعاهدة السابقة الذكر أولا، ثم الإنهيار العام الذي لحق المنظومة الإقتصادية النمساوية من جراء الإنعكاسات السلبية للإزمة الإقتصادية العالمية، وما تركته من آثار سلبية على الحياة السياسية والإجتماعية، فقد استغل بؤس عشرات

الآلاف من العاطلين استغلالا بشعا من قبل التنظيمات النازية التي ذاع صيتها في الأراضي النمساوية بعد الإنتصار الذي حققه الحزب النازي في ألمانيا في 1933، حيث خططت هذه العناصر لقلب النظام واستطاعت اغتيال المستشار دلفوس، وعلى الرغم من الفشل في تحقيق ذلك – أي قلب النظام وتحقيق الأنشلوس - لم تغادر ألمانيا الساحة النمساوية، وعمدت إلى سلوك سبل جديدة فبعد ان استطاعت اقناع الدوتشي بالانظمام إلى صفها في إطار تكتل دول المحورإفتقدت الحكومة النمساوية إلى الغطاء الدولي

الذي كانت تتمتع به سابقا. ذلك أن الدوتشي لم يعد بعد سنة 1937 فعلا حامي إستقلال النمسا. ولم تكن مواقف لندن وباريس إلا بمثابة ضوء أخضر لألمانيا لتنفيذ عملية ضم النمسا إليها في 12 مارس 1938 حيث إكتفتا بالتنديد اللفظي وعلى مستوى الدبلوماسية فقط.

لقد إستفادت الحكومة الألمانية من عملية الاشلوس بأن زادة في قوتها الديمغرافية بـ 7 مليون نسمة. نهيك عن وضع يدها على كل مقدارت الشعب النمساوي والتي وجهت وجهة إقتصاد الحرب الذي كانت ألمانيا الهتارية باشرة تنفيذه منذ سنة 1935. وعليه استطاع هتار في ثاني خرجة له على المسرح الدولي أن يفرض سياسة الأمر الواقع على المجتمع الدولي.

ومثلما نصت عليه مذكرة هوسباغ في 5 نوفمبر 1937. من ضرورة غزوألمانيا لمجالها الحيوي في أوربا الشرقية والوسطى. وبعد تذوق نشوة الانتصار السابق باشرت الحكومة الألمانية بمشروعها العدواني ضد تشكوسلوفاكيا مستغلة في ذلك حالة التفكك العضوي لهذا الكيان السياسي بسبب تنوع عرقياته وكشف الأزمة الإقتصادية لعورة ذلك الانسجام الاجتماعي الذي كان قائما قبل سنة 1929.

لقد استطاع حزب ألمان السوديت وطيلة الفترة الممتدة ما بين 1935-1938 لعب دور القنبلة الموقوتة التي كانت تهدد استمرار هذا الكيان. وبعد إطالة عمر الأزمة كل هذا الوقت تنازل هذا الحزب عن دوره الرئيسي في الصراع إلى الحكومة الألمانية في شهر سبتمبر مما أصبغ على الأزمة طابع الصراع الألماني – التشكسلوفاكي المباشر، والذي كان كفيل بالتحول إلى صراع دولي عام يلهب كل القارة بالنظر لما كانت تتمتع به تشكسلوفاكيا من ضمانات دولية من جانب حلفائها الفرنسيين والسوفيات.

وما تكرر على لسان المسؤولين الفرنسيين عن عزمهم الكامل لتشريف التزاماتهم تجاه براغ، غير أنه لما حانت ساعة الحقيقة تراجعت الحكومة الفرنسية وبتأثير من الحكومة البريطانية عن التزاماتها التي كانت قطعتها على نفسها. حيث قبلت الحكومتان الغربيتان التضحية بأهم حليف شرقي للديمقراطيات الغربية مقابل تجنب الحرب، أوعلى الأقل نضير الحصول على هدنة محدودة تستدرك فيها تأخرهما الفادح في منظومتيهما العسكريتين فكانت بنود ميونيخ. في نظرهما صمام آمان من حدوث ضربات قوة ألمانية لاحقة نظرا لما تعهد به الفهرر أمام المؤتمرين من أن السوديت ستكون آخر مطلب ترابي لألمانيا في أوربا. فهل كان هتلر فعلا يعير وزنا لتعهداته؟ ورأى فيها أنصار سياسة التهدئة انتصارا لهم بتوجيههم التوسع الألماني وجهة الاتحاد السوفياتي.

في حين كانت سياسة ميونيخ تلك ما هي إلا انتصارا مظفرا للقوى الفاشيستية والنازية. وانهيارا للقيم الأخلاقية التي كان ينبغي أن تسود في الحياة الدولية. فقد زادت القوة العسكرية والاقتصادية لألمانيا بضمها لما تبقى من الأراضي التشيكية بما كان يزيد في هوة الاختلال في توازن القوى بين معسكر المحور ومعسكر الديمقراطيات الغربية. وتبع ذلك كذلك فشل دبلوماسي من جانب الغربيين في ضمان ثقة البلدان الصغرى التي بدأت تغير مراكز الجذب في سياستها الخارجية من باريس ولندن نحوبرلين.

وعلى أثر أزمة الثقة الحادة التي فجرها مؤتمر ميونيخ في العلاقات بين الكرملين من جهة ولندن وباريس من جهة أخرى على خلفية إقصاء الاتحاد السوفياتي من المشاركة في مؤتمر ميونيخ بناءا على رغبة البريطانيين. فإن برلين عرفت كيف تستثمر ذلك الخلاف لصالحها بالشروع في تغيير خطابها السياسي الخارجي تجاه موسكولتقرب منها ولوكان ذلك يخطئ بطيئة.

أن ألمانيا التي استفادت استفادة لا تقدر بثمن من اتفاقات ميونيخ على كل الصعد السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية أكملت سلسلة انتصاراتها العسكرية السلمية. أي دون أن تفقد أي عنصر من قواتها العسكرية يوم 15 مارس 1939 بضم ما تبق مما كان يسمى الجمهورية التشيكوسلوفاكية بنفس الكيفية ومن خلال نفس الحجج التي استعملت مع القضية النمساوية، لم يكن ذلك العدوان بمثابة خرق لبنود اتفاق ميونيخ وحدها. ولكن كان إذانا بأن الفهرر لن يتوقف عند استرجاع كل الألمان إلى الوطن الواحد الرايخ الكبير،

وأنما الانتقال من ذلك المستوى إلى مستوى فرض الهيمنة على الشعوب الغير جرمانية فلا الشعب ألشيكي ولا السلوفاكي كانا ذوعرقية جرمانية حتى يتم ضمهما إلى الرايخ الثالث. وحدها التبريرات الاقتصادية والإستراتيجية الكافية لتبرير هذا الضم.

ومرة أخرى استطاع الفهرر فرض سياسية الأمر الواقع على خصومه الغربيين الذين وجدوا أنفسهم في ظروف أسوء من تلك التي كانوا عليها في شهر سبتمبر من العام الماضي. وعليه اكتفتا الحكومتان بالتنديد اللفظي بتغيير معتبر في لهجة الوزير الأول البريطاني الذي دع لاتخاذ تدابير عملية لحماية مجموعة الدول التي كانت تشعر بالتهديد من جانب ألمانيا.

أما بولندا والتي ساهمت إلى حد بعيد في السياسة الألمانية الرامية إلى تفكيك جارتها تشيكوسلوفاكيا، فمنذ 15 مارس 1939 كانت تبدولجميع المراقبين أنها ستكون الهدف المفضل لضربة القوة الألمانية الثالثة انطلاقا من أنها تحمل نفس الترسبات السياسية والعرقية، مثل سابقتها . افلم تكن الدانزيغ ألمانية قبل 1918. وعليه فقد وجد الفهرر الباب الذي ينفذ منه إلى تحريك الجبهة الداخلية البولندية، حيث استطاعت العناصر النازية والتي تمكنت من السيطرة على أعلى هيئة تنظيمية في المدنية وهي هيئة مجلس الشيوخ أن تلعب الدور الذي لعبه عناصر حزب ألمان السوديت في السنة الماضية بإثارة الفوضى وعرقلة السير الحسن لمهام رجال الجمارك المكلفين بإدارة هذا النوع من المراقبة في المدنية. لقد كانت الأحداث التي عاشتها المدينة الحرة هي الذخيرة الحية التي استعملتها الدعاية الألمانية تحت إشراف غوبلز بممارسة حرب اعصاب حقيقية ضد البولنديين لنيل من عزيمتهم واخضاعهم للامر الواقع. عزيمة زادت تصلبا بعد إعلان بريطانيا وفرنسا تمديد ضمانهما إلى فارسوفيا . ومنذ هذه اللحظة أصبحت الدول الأوربية تسيير بخطا متسارعة نحوالحرب. ومع أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن تلك الحرب ستكون كبرى وهوما لم تكن ترغب كل القوى التي كانت تعنيها القضية البولندية بصفة مباشرة وفي مقدمتهم المانيا لآن حكومتها. كانت ترغب في حل مشكلة مجالها الحيوي على أساس تجزئة سلسلة من الحروب الصغيرة. فتناسى هتلر عدائه الكبير للشيوعية ولستالين والإتحاد السوفياتي ودخل في مفاوضات مع الكرملين في خط موازي لتلك المحادثات التي كانت تدور في موسكوبين السيوفيات والوفد البريطاني والفرنسي.

كما أنه أدرك أن عزل الإتحاد السوفياتي وضمان حياده وحده الكفيل بإزالات هاجس تحول صراعه مع البولنديين الى حرب عامة وعليه فإنه قدم تنازلات لم يكن بمقدور لندن تقديمها للسوفيات خلال المفاوضات التي كانت تجريها معهم. فقد منح لهم نصف بولندا واستعادوا بسرابيا الرومانية دون حرب، ووقع معهم ميثاق عدم الاعتداء الذي حددت آجاله بـ10سنوات قابلة للتجديد في حين أراد الانجليز دفع القوات السوفياتية إلى جبهات القتال دون مقابل. ولعل ذلك هوالسبب الرئيسي في تعثر المحادثات الغربية السوفياتية في صائفة 1939.

وزاد التصلب البولندي والروماني بخصوص مسألة العبور في توسيع الهوة بين الحكومة السوفياتية والحكومات الغربية.

لقد اعتقد هتلر سلفا ولمدا طويل وسواء كان ذلك صحيحا أم خطأ أنه من السهل عليه هزيمة الإتحاد السوفياتي عن هزيمة الدول الغربية حيث كان يراوده اعتقاد أن البلشفية قد تنهار بدون حرب. اعتقاد شاركه فيه الكثير من الساسة الغربيين وبذلك يستطيع أن يجني ثماره بدون بذل جهد وفضلا عن هذا فإنه من السهل أن يقدم « المجال الحيوي» كحرب صليبية ضد البلشفية وبهذا يستطيع كسب قلوب أوليك الذين كانوا في الدول الغربية يعتبرون هتلر بطل المدينة الغربية.

أن القبول السوفياتي المبدئي لإتفاق 23 أوت جعل هتلر يسبق الأحداث ويصدر واحدا من اخطر القرارات العسكرية يوم 22 أوت والخاص بتقديم أجل البدىء في الهجوم على بولندا من 1 سبتمبر مثلما كان منصوصا عليه في الخطة البيضاء plan blanc إلى يوم 25 أوت، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن فإن يوم 25 اوت حمل الأخبار الغير السارة للمستشار الألماني، فبريطانيا التي تعود اللين من جانبها أبدت موقفا متشددا لم يكن متوقعا وأكدت أنها وعلى الرغم من علمها بالإتفاق الجرماني السوفياتي فإنها أكدت ضمانها لبولندا، ووقعت معها اتفاقية التعاون المشترك في حالة تعرضها لأي عدوان محتمل، كما أن الدوتشي الذي كرر في العديد من المرات وولائه لصديقه الألماني لم يكن لوافق على قرار المشاركة في الحرب الألمانية ضد بولندا دون استنفاذ كامل الحلول الدبلوماسية الممكنة وبرر موقفه بعدم استعداد بلاده اللوجيستكي لخوض حرب طويلة .

وإلى جانب الأحداث الدبلوماسية ليوم 25 أوت كانت هنالك أسباب عسكرية قوية للعودة إلى التاريخ الأصلي، فكانت الحدود الغربية الألمانية يوم 25 أوت مازالت فعلا غير محصنة من الناحية الدفاعية، وربما واجه هتلر بعد ذلك الحقيقة بأن نوعا من الحرب مع الدول الغربية كانت شيئا في عرض البحر، ولكن الأكثر احتمالا أنه قال الحقيقة لكيتل، أنه كان يحتاج إلى مفاوضات وكان البريطانيون أيضا يقصدون المفاوضات فكان توقيعهم على الحلف الإنجليزي البولندي تمهيدا لهذا وليس قرارا حاسما بالحرب، وهناك دليل واضح على ان البريطانيين لم يأخذوا الحلف بجدية تامة، كان مشروعهم قد صمم ليتناسب مع الحلف الجرماني السوفياتي وهوالأمر الذي تلاشى الآن، فأثناء النقاش الطويل الذي أعقب التوقيع على ميثاق عدم الإعتداء الجرماني – السوفياتي، أصبغت عبارات عن المشروع البولندي كذلك، وتضمنت أحداهما التعهد الذي تماص منه الانجليز من قبل والمتمثل في توسيع كامل للمعاهدة بحيث تغطى دانزيغ ومع ذلك وحتى لحظة توقيع المعاهدة كتب عضوفي وزارة الشؤون الخارجية مسودة المقترحات المضادة الممكنة لهيتلر، والتي افترضت ان دانزيغ لابد ان يكون لها – الحق لتعزيز ولائها السياسي للرايخ في حدود الإعتراف بحقوق بولندا الإقتصادية .

وأخيرا اكد هاليفاكس للسفير البولندي أن الحكومة البولندية ترتكب الخطىء الكبير إذ ما سعت لإتخاذ موقف تصبح فيه مناقشة تعديل سلمي للوضع الراهن لدانزيغ، غير ذات موضوع وعليه كانت الحكومة البريطانية وهتلر خلال الأسبوع الأخير من عمر السلام قريبين للإتفاق على كيفية إنهاء الأزمة، وكان البولنديون خارج هذا النطاق، وكيفما كان الأمر فإن المشكلة لم تكن في ذلك الوقت هي كيفية الوصول إلى حل المفاوضات ولكن كيفية بدئها ولهذا السبب لم يوجد أي حل .

مما لا شك فيه أن سياسة التهدئة التي أطلقها الوزير الأول البريطاني وسارت في فكها الحكومة الفرنسية عن طواعية والرئيس الأمريكي مرغمة بسبب المقاومة الشديدة التي لقيها من جانب أعضاء مجلس الشيوخ قد ساهمت بصورة مباشرة في تشجيع القوى النازية والفاشيستية على العدوان، وتدخلوا

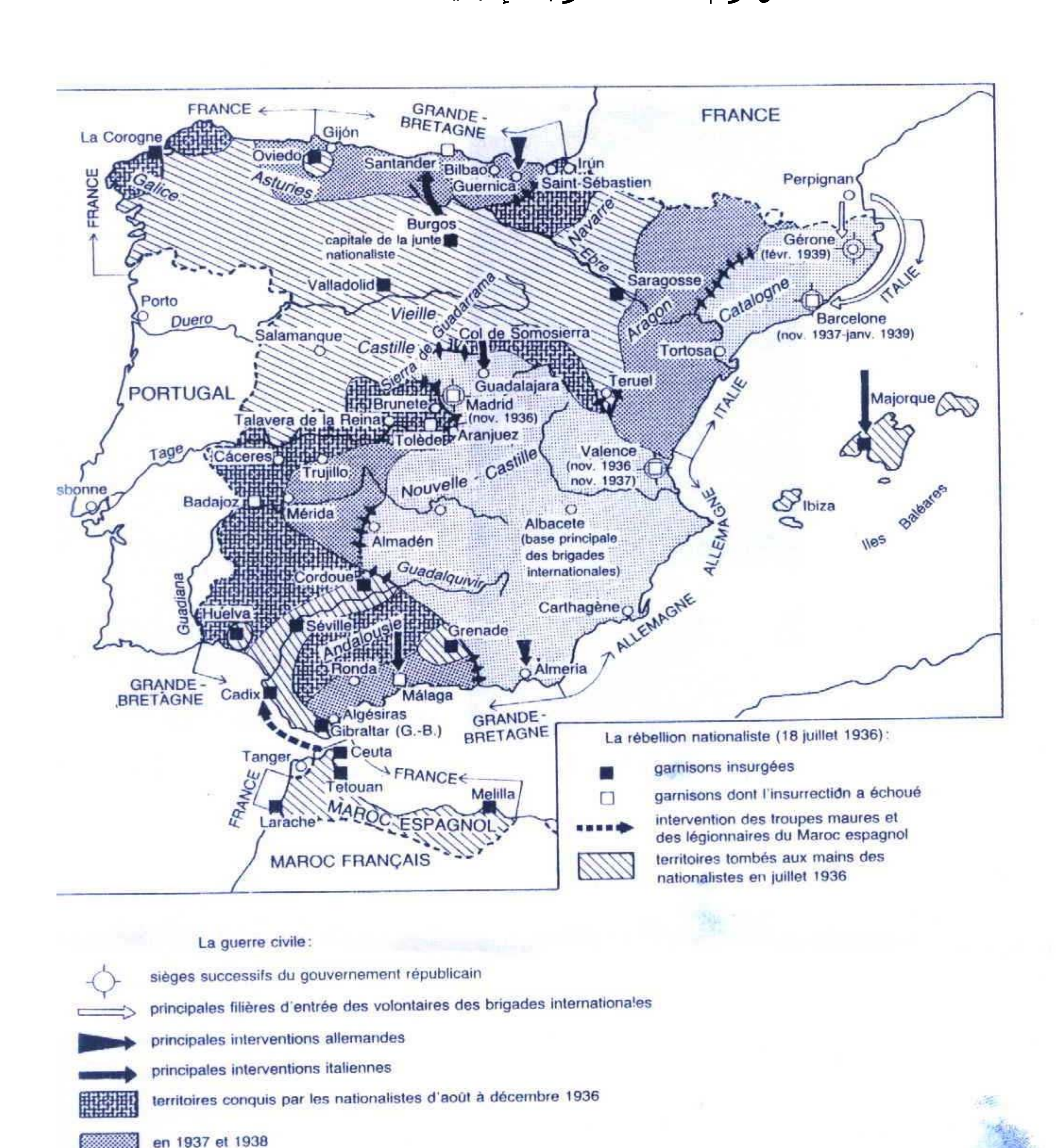
لوقف هذا الأسلوب في ظروف غير مناسبة، لكن هذا لا يمنع من القول أن انصار سياسة التهدئة كانوا يواجهون مشاكل حقيقية فقد أدركوا إن ألمانيا المستقلة والقوية لابد لها من

إيجاد طريقة ما لوضعها في المكان المناسب في اوربا، ولا اضن أن أي عاقل يمكنه التفكير بأنه كان يتوجب على الدول الغربية التدخل بالقوة المسلحة سنة 1933 للإطاحة بهتلر عندما وصل إلى السلطة بطريقة شرعية مستندا بوضوح إلى أغلبية كبيرة من الشعب الألماني، لقد بوء الألمان هتلر السلطة وهم الوحيدون الذين كانوا يستطيعون طرده منها، لقد كانت مخاوف أنصار التهدئة قوية أن تتبع هزيمة ألمانيا بسيطرة سوفياتية على الجزء الغالب من أوربا، ولم يكن أيضا من الحقيقة أن دعاة التهدئة كانوا مجموعة صغيرة لقيت معارضة واسعة في تلك الفترة، فلقد رحب الرأي العام في العواصم الغربية بالإتفاقية ميونيخ ترحيبا كبيرا، واعتبر شنمبرلان ودلاديي صانعان للسلام .

وأخيرا لقد هدف هتلر إلى جعل من ألمانيا الدولة الكبرى المسيطرة على اوربا، وربما كهدف بعيد في العالم كله، ولقد سعت الدول الكبرى الأخرى لبلوغ أهداف مشابهة ولازالت تفعل . ولازالت دول كبرى أخرى تعامل دولا اصغر منها كتوابع لها وبعض الدول الكبرى لازالت تنشد الدفاع عن مصالحها الحيوية بقوة السلاح .

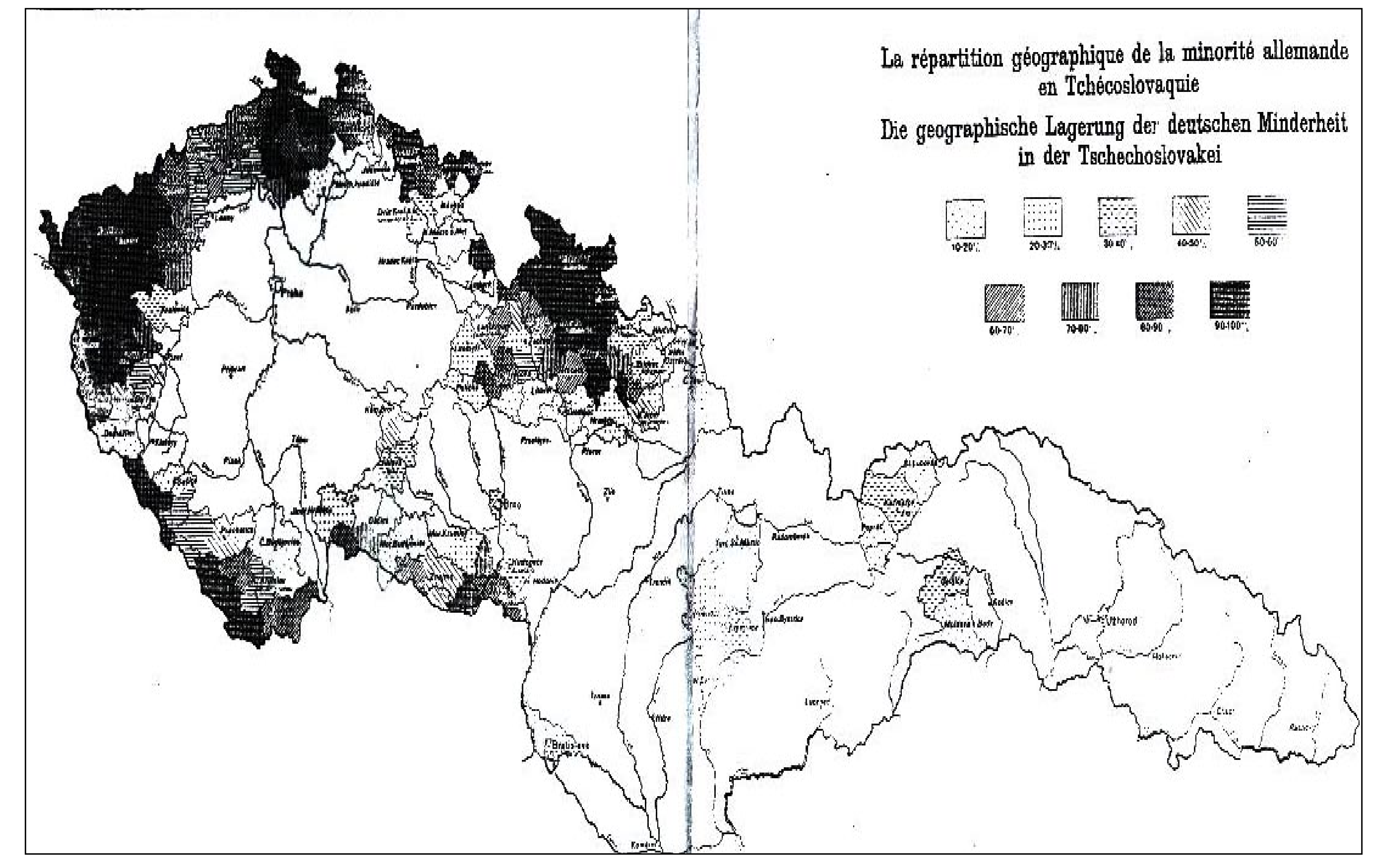

المـلاحـــــق

الملحق رقم : 01 " الحرب الإسبانية 1936-1939 "



المصدر: Bartolomé Bennasser . Op .Cit. p314

الملحق رقم 02: التوزيع الجغرافي للأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكية



الملحق رقم: 03 "إتفاق ميونيخ 29 سبتمبر 1938"

N° 12.

ACCORD *conclu à Munich le 29 septembre 1938 entre l'Allemagne, le Royaume-Uni, la France et l'Italie.*

Les quatre Puissances, Allemagne, Royaume-Uni, France, Italie, — tenant compte de l'arrangement déjà réalisé en principe pour la cession à l'Allemagne des territoires des Allemands des Sudètes — sont convenues des dispositions et conditions suivantes, réglementant ladite cession et les mesures qu'elle comporte. Chacune d'Elles, par cet accord, s'engage à accomplir les démarches nécessaires pour en assurer l'exécution.

1° L'évacuation commencera le 1er octobre.

2° Le Royaume-Uni, la France et l'Italie conviennent que l'évacuation du territoire en question devra être achevée le 10 octobre, sans qu'aucune des installations existantes ait été détruite. Le Gouvernement tchécoslovaque aura la responsabilité d'effectuer cette évacuation, sans qu'il en résulte aucun dommage auxdites installations.

3° Les conditions de cette évacuation seront déterminées dans le détail par une Commission internationale, composée des représentants de l'Allemagne, du Royaume-Uni, de la France, de l'Italie et de la Tchécoslovaquie.

4° L'occupation progressive par les troupes du Reich des territoires de prédominance allemande commencera le 1er octobre. Les quatre zones indiquées sur la carte ci-jointe seront occupées par les troupes allemandes dans l'ordre suivant :

La zone 1, les 1er et 2 octobre;
La zone 2, les 2 et 3 octobre;
La zone 3, les 3, 4 et 5 octobre;
La zone 4, les 6 et 7 octobre.

Les autres territoires à prépondérance allemande seront déterminés par la Commission internationale et occupés par les troupes allemandes d'ici au 10 octobre.

5° La Commission internationale mentionnée au paragraphe 3 déterminera les territoires où doit être institué un plébiscite. Ces territoires seront occupés par des contingents internationaux jusqu'à l'achèvement du plébiscite. Cette Commission fixera également les conditions dans lesquelles le plébiscite doit être institué, en prenant pour base les conditions du plébiscite de la Sarre. Elle fixera en outre pour l'ouverture du plébiscite une date qui ne pourra être postérieure à la fin de novembre.

6° La fixation finale des frontières sera établie par la Commission internationale. Cette Commission aura aussi compétence pour [illegible]

mander aux quatre Puissances : Allemagne, Royaume-Uni, France et Italie, dans certains cas exceptionnels, des modifications de portée restreinte à la détermination strictement ethnographique des zones transférables sans plébiscite.

7° Il y aura un droit d'option permettant d'être inclus dans les territoires transférés, ou d'en être exclus. Cette option s'exercera dans un délai de six mois à partir de la date du présent accord.

Une Commission germano-tchécoslovaque fixera le détail de cette option, examinera les moyens de faciliter les échanges de population et réglera les questions de principe que susciteront lesdits échanges.

8° Le Gouvernement tchécoslovaque libérera dans un délai de quatre semaines à partir de la conclusion du présent accord tous les Allemands des Sudètes des formations militaires ou de police auxquelles ils appartiennent et qui désireront cette libération. Dans le même délai le Gouvernement tchécoslovaque libérera les prisonniers allemands des Sudètes qui accomplissent des peines de prison pour délit politique.

Munich, le 29 septembre 1938.

S. E. le Chancelier du Reich :
Adolf Hitler.

S. E. le Président du Conseil français :
Ed. Daladier.

S. E. le Premier Ministre de Grande-Bretagne :
Neville Chamberlain.

S. E. le Chef du Gouvernement italien :
Mussolini.

Annexes à l'accord.

N° 1.

Le Gouvernement de Sa Majesté dans le Royaume-Uni et le Gouvernement français ont conclu l'accord ci-dessus étant bien entendu qu'ils maintiennent l'offre contenue dans le paragraphe 6 des propositions franco-britanniques du 19 septembre 1938 touchant une garantie internationale des nouvelles frontières de l'État tchécoslovaque contre toute agression non provoquée.

Quand la question des minorités polonaise et hongroise en Tchécoslovaquie aura été réglée, l'Allemagne et l'Italie, pour leur part, donneront également une garantie à la Tchécoslovaquie.

Munich, le 29 septembre 1938.
Adolf Hitler.
Neville Chamberlain.
Mussolini.
Ed. Daladier.

N° 2.

Les Chefs des Gouvernements des quatre Puissances déclarent que le problème des minorités polonaise et hongroise en Tchécoslovaquie, s'il n'est pas réglé dans les trois mois par un accord entre les Gouvernements intéressés, fera l'objet d'une autre réunion des Chefs des Gouvernements des quatre Puissances aujourd'hui assemblées.

Munich, le 29 septembre 1938.
Adolf Hitler.
Neville Chamberlain.
Mussolini.
Ed. Daladier.

N° 3.

Toutes les questions qui pourront naître du transfert du territoire seront considérées comme du ressort de la Commission internationale.

Munich, le 29 septembre 1938.
Adolf Hitler.
Neville Chamberlain.
Mussolini.
Ed. Daladier.

N° 4.

Les quatre Chefs des Gouvernements ici réunis sont d'accord pour que la Commission internationale prévue à l'accord en date de ce jour se compose du Secrétaire d'État à l'Office des Affaires étrangères, des trois Ambassadeurs accrédités à Berlin et d'un membre à nommer par le Gouvernement tchécoslovaque.

Munich, le 29 septembre 1938.
Adolf Hitler.
Neville Chamberlain.
Mussolini.
Ed. Daladier.

N° 13.

M. Édouard Daladier, Président du Conseil, Ministre de la Défense nationale et de la Guerre,

à M. Georges Bonnet, Ministre des Affaires Étrangères.

Munich, le 30 septembre 1938, *5 heures 30.*

Veuillez transmettre *d'extrême urgence* à Prague :

Le texte de l'accord qui a été conclu par les quatre Puissances, cette nuit.

المصدر: Le livre jaune français PP . 11.13

الملحق رقم 04: مقارنة المتوسطات الشهرية لصناعة الطائرات في إنجلترا و فرنسا خلال شهور جوان و جويلية و اوت من سنتي 1938 – 1939.

ANNÉES	1938		1939	
Moyenne mensuelle du nombre total de cellules	250		650	
Moyenne mensuelle du nombre d'avions de guerre	160 dont	30 avions de chasse dont la vitesse est comprise entre 415 et 520 km/heure; 120 avions de bombardement dont la vitesse maximum est supérieure à 400 km. 10 avions de coopération dont la vitesse maximum est supérieure à 360 km.	510 dont	130 avions de chasse dont la vitesse maximum est supérieure à 500 km.; 320 avions de bombardement dont la vitesse maximum est supérieure à 400 km.; 60 avions de coopération dont la vitesse maximum est supérieure à 400 km.
Moyenne mensuelle du nombre d'appareils d'entraînement et de types divers	90		140	
FRANCE				
Moyenne mensuelle du nombre total de cellules	83		317	
Moyenne mensuelle du nombre d'avions de guerre	59 dont	5 avions de chasse dont 4 modernes dont la vitesse maximum est supérieure à 400 km. 14 avions de bombardement dont la vitesse maximum est supérieure à 330 km.; 40 avions de coopération tous anciens dont la vitesse maximum est inférieure à 330 km.	221 dont	191 avions de chasse dont la vitesse maximum est supérieure à 500 km. 12 avions de bombardement dont la vitesse maximum est supérieure à 450 km.; 18 avions de coopération dont la vitesse maximum est supérieure à 400 km.
Moyenne mensuelle du nombre d'appareils d'entraînement et de types divers	60		96	

[1] Note explicative. — Ce tableau fut remis au début de septembre 1939 par le ministère de l'Air au ministère des Affaires étrangères, démontrant les progrès considérables réalisés dans le domaine aérien par la France et par l'Angleterre entre septembre 1938 et septembre 1939.

المصدر: george Bonnit defence de la paix de wachington au quai – d'orsay. Annexe LX

*** المصادر والبيبليوغرافيا:**

لقد كان عملنا التوثيقي موجها منذ الوهلة للأولى للبحث، في الأرشيف الصادر عن وزارات خارجية الدول الأوربية العظمى. وبصفة خاصة wilhelmstrasse.الأرشيف السري للفلهلمسترس والذي رغم غزارة توثيقه فإنه لم يخلوا من بعض النقائص كوجود انقطاعات في التسلسل ألتوثيقي للأحداث المدروسة، الإشارة إلى بعض وثائق والخرائط ولكن لا أثر لها في الأجزاء المكونة لهذا لأرشيف. بل أن هذا الأرشيف ينقطع تماما عند شهر مارس 1939 ولا نجد أي تغطية لإحداث الأزمة البولندية في الأشهر السنة المتبقية من عمر السلام.

كما أن الإصدارات الرسمية الفرنسية، البريطانية والبولندية والأمريكية والسوفياتية والايطالية وعلى الرغم من غزارة معلوماتها التاريخية إلا أنها كذلك لا تخلو من نقص معتبر في تغطية أحداث الأزمات المدروسة.

Allemagne

Les archives secrètes de la wilhelmstrasse :

-T I De Neurath a Ribbentrop oct 1937 à mars 1938 trad Michel Tournier.ed paris plon 1950.

-T II L'Allemagne et la tchécoslovaque de oct 1937 sept 1938 Trad Michel Tournier. Paris plon 1951.

-T III La Guerre civile d'Espagne oct 1936 à mars 1939 trd Michel Tournier ed paris plon 1952.

-T IV Les suite de munich du 1 octobre 1938 au 15 mars 1939 trad Michel Tournier ed paris plon 1953.

-T V l'Allemagne et la Pologne Juin 1937- mars 1939 trad Jean .R weiland ed paris plon 1954.

Angleterre

- Secrétariat d'Etat. le livre bleus anglais 1 document concernant les relations germano-polonaise et les débuts des hostilités entre la grande Bretagne et l'Allemagne 3sept trad ed paris 1939.

-Sir Neville Henderson. Rapport définitif sur les circonstance qui ont déterminer la fin de sa mission a Berlin le 20sept trad ed paris hachette 1939

Etats-Unis
-Department of the state. Paix et guerre la politique étrangère des Etats unis 1931-1941 ed washington 1943
-Department of the state. La vérité sur les rapports germano soviétique 1939-1941 trad ed France empire .1948.

France
-Ministère des affaires étrangers français.
Le livre Jaune français, document diplomatique 1938-1939 pièces relatives aux évènements qui ont précèdes l'ouverture des hostilités entre l'Allemagne d'une part. la Pologne la France et l'Angleterre d'autre part ed imprimerie nationale 1939.

La Pologne
- Ministère des affaires étrangères polonais. Les relations polono allemandes et polono soviétiques au cours de la période 1933-1939. recueil des documents officielles. Ed paris flamarion 1940.

URSS
- Ministère des affaires étrangères de l'URSS. l'URSS dans la lutte pour la paix a la veille de la seconde guerre mondiale sep1338-1939 ed l'union soviétique progrès 1976.

*** Mémoires :**
- Bonnet george. la fin d'une Europe de Munich a la guerre Genève chevale ailé 1948.

- Bonnet george défense de paix de Washington au quai d'Orsay ed Genève cheval ailé 1946.
- Comte ciano galeazzo. L'europe versa la catastrophe ed milan 1938.

- Comte ciano galeazzo. Le journal politique 1939-1943 Paris presse française et étrangère 1943.

- Hoare samuel les neufs années de crise trad andré cubcaz ed paris le livre contemporain 1957

- Le maréchel horthy. Les mémoires de l'ameral horthy regent de la hongrie ed paris hachette 1951.
- Gisivus hans band. jusqu'à lie II de l'accord de munich a l'attentat du 20 juillet 1944 calmann 1946
- Noel. Leon L'agression allemande contre la Pologne et l'ambassade à varsovie 1935-1939. ed Paris flamarion 1946-
- Schmidt paul. sur la scene internationale ma figuration aupris d'Hitler 1933-1945.ed paris plon 1950.
- Schoshnig kurt von. Requiem mémoire 1938-1940 ed paris slep 1947.
- Conflet Italo-ethiopien extrait du memerondum présente a la société des nations 1935 XIII.
- Maréchal badoglio commentaire sur la compagne d'ethiopie trad julliette bertround ed Paris grasset 1937.

-kleist peter. Entre hitler et staline 1939-1942. trad rené jouan ed paris plon

*** قائمة المراجع المستعملة:**

قائمة المراجع باللغة العربية:

-تايلور ا، ج. اصول الحرب العالمية الثانية. تر ث،ر،مصطفى،م محمد انيس. المطبعة المصرية العامة للنشر القاهرة.

-رونوفان بيار. تاريخ العلاقات الدولية، ازمات القرن العشرين 1914-1945، تر يحيى جلال، دار المعارف 1978.

-رونوفان بيار. تاريخ القرن العشرين، تر نور الدين حاطوم، دار الفكر بيروت

-خازلامون فياس سيبوميخائيل. عشية الحرب العالمية الثانية، تر فارس غصوب،بيروت.

- قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

- Abtez otto.histoire d'une politique franco-allemande 1930-1950. ed Paris stocks 1953.
-Ambroise robert. Histoire de la pologne ed paris publication universitaire1953.
- Bernger jean la tchécoslovaquie.ed France presse universitaire 1978.
- Bernare henri. l'autre allmagne la résistance Allemande a hitler 1933-1945ed …….
- Bennassar bartolomé. Histoire des espagnols XVIII-XX. Siécle ed armand collin 1985.

- Bettelhein Charles. l'économie allemande sous le nazismeT1 ed Paris Petite collection maspero 1971.
- Bruguera F.G. histoire contemporaine d'Espagne 1789-1950. ophry 1953.
- Bogdan henry. histoire de la Hongrie ed Paris presse universitaire 1966.
- Brasillach robert.histoire de la guerre d'Espagne. Suivie de lean degrelle et l'avenir de rex. ed Paris polon 1969.
- Bonnour piere histoire de la tchécoslovaquie . France presse universitaire.
- Brozat martin. L'Etat hitlerien et l'evolution structurelle du troisieme reich ed paris fayard 1985.
-brone pierre. Staline et la revolution , Le cas espagnol 1936-1939. ed France fayard
- Buffotot patrice. le socialisme français de la guerre des soldats citoyiens l'armée professionnelle 1871-1998. ed Paris bryland et bruxelle 1998.
- Castellin george. histoire de la Roumanie ed paris presse universitaire 1984.
- Chastenet jacques. vingt ans d'histoire diplomatique français 1919-1939. ed genève million du monde 1945.
- Chmelar joseph.le problème allemand en tchécoslovaquie ed tchécoslovaquie 1936

-constantiniscu miron et al. L'étude d'histoire contemporainede la roumanie Π ed la roumanie l'academie

- Coper duff.la deuxieme guerre mondiale, première phrase texte français de s w monod ed paris union latine 1940.

- Cullin michel kreissler félix. l'Autriche contemporaine ed paris armond colin 1972.

- Davy andry ethiopie d'hier et d'aujourd'hui de 1919 à nos jours ed paris le livre africain 1973.

-De meeus adrien. histoire des belge ed paris fayard 1958.

-Dihont jean. Histoire de la Belgique ed France presse.

-Droz jacques. Histoire de l'autruche ed paris presse universitaire 1969.

- Duroselle jean baptiste. Histoire diplomatique de 1919 a nos jours ed paris dalloz 1953.

- Duroselle jean baptiste renouvin pierre. Les relations germano-soviétique 1933-1939, Recueil d'étude . Paris Armand colin 1953.

- Fouquet philippe. histoire de l'armée française ed paris presse universitaire française1986.

- Fithnal zinovieff cheminment tchécoslovaquie ed paris publication sud 1991.

- Jones A.H.M et monroe. histoire de l'Abyssinie d'origines a nos jours ed Paris 1935.

- Kavka frantisek la tchécoslovaquie histoire lointaine et récente ed prague orbis 1963.

- Kreissler félix. de la révolution a l'annexion l'Autriche de 1918 à 1938 ed paris presse universitaire 1972.

-Kreisler félix. Histoire de l'Autriche ed France presse universitaire 1977.

- Ishii ryosuke. A history of political institutions in japan Tokyo presse 1980.

- Leruez jacques surel jamine le royaume UNI au XX siècle ed Paris ellipsies 1997.

- Lise pothier. histoire des etats unis ed camand medulo 1987.

- Montfforh hernride. Dandzig port de Pologne dans le passé et dans le présent ed paris 1939.

- Mousset albert. histoire d'Espagne ed paris le monde et l'histoire 1947.

- Neré jacques histoire contemporaine ed France presse universitaire 1973.
- Ordioni Pierre. le pouvoir militaire en France de la commune de paris a la liberation ed france albatros 1981.
- Poidevin raymond, jacques bariety. Les relations franco- allemandes 1815-1975.ed paris armond collin 1977.
- Potemkine vladimire. historie de la diplomatie…trad xenia pamphilova et Michel Eristov , ed Paris librairie de Mdicis 1946.
-Renouvin pierre. histoire des relations internationales T8 XX siècle ed Paris presse 1975.
-Renouvin pierre, Jaques willequet et al.les relations militaires franco-belge travaux d'un colloque d'historiens belges et français ed paris centre national de la recherche scientifique 1988.
- Roland max. histoire de l'anglterre ed Paris fayard 1993.
.
- Thanassecos luc. chronologie des relations internationales de 1914 à 1971 ed Paris mouton 1972.
- Tibal andre. la Tchécoslovaquie études économiques ed Paris armend colin 1935.
- Toynbee arnold frank T Ashton Guatkin et al. le monde le 15 mars 1939 trad anne marie todd, ed France Gallimard 1958.
- Tse toung Mao. Ecriture militaire de Mao tse toung ed pekin 1968.
-Toussain françois. Histoire du japon ed Paris fayard 1969
- Vancher paul et henri paul.l'opinion britannique, la société des nations et la guerre Italo- ethieopiene ed paris centre d'étude de la politique 1936.
- Thomson hygh. la guerre d'espagne juillet 1936- mars 1939 trad jacques prousse ed Paris robert laffond 1985.
- Vie michel. le japon contemporain ed France presse universitaire 1971.
- Zolliner Enrich. Histoire de l'autruche des origines a nos jour trad M M berger et flecher France horverth.

المعاجم والموسوعات :

-Le dictionnaire Encyclopédique. VOL1 ed France 1981.
- The Encyclopedia americana VOL 3 ed Americana corporat
- Le grand Larousse Encyclopidique T 2,3 , 4,5,8,9 ed paris 1980
- Le petit Robert 2 ed paris 1981.

الفهـرس

المقدمة: 01

I)الفصل المدخلي: مؤشرات الأزمات الحادة.............................. 06

1) الأزمة الحبشية 07

2) مسألة احتلال رينانيا.. 17

3) الحرب الأهلية الإسبانية 21

4) الحرب الصينية اليابانية 31

II) الباب الأول: الأزمة النمساوية............................... 37

1) الفصل الأول: قيام الجمهورية النمساوية.................................. 37

1) معاهدة السلام وتفكيك الإمبراطورية النمساوية 38

2) الجمهورية النمساوية من 1918-1934............................ 41

أ) عهد سبيل 41

ب) عهد دلفوس.. 48

2) الفصل الثاني: الأنشلوس 53

1) شوشنيغ والطريق الألمانية 53

2) الاستعدادات الألمانية للأنشلوس 55

3) التحضير الدبلوماسي للأنشلوس 57

4) استسلام براتشجادن وتنفيذ ضربة القوة الألمانية ضد النمسا 60

5) المواقف الدولية... 62

III) الباب الثاني: الأزمة التيشكوسلوفاكية 65

1) الفصل الأول: تكوين الدولة التشكوسلوفاكية 65

1) السياسة الداخلية وأهم المشاكل التي واجهتها........................ 67

2) مشكلة الأقلية السوديتية قبل 1935.................................... 72

3) السياسة الخارجية لدولة التشكوسلوفاكية 82

2) الفصل الثاني : أزمة السوديت 1983.................................. 86

1) محادثات الحكومة التشكوسلفاكية مع حزب ألمان السوديت قبل الوساطة الغربية 87

2) وساطة وضغط الديبلوماسية البريطانية الفرنسية على براغ....................... 98

3) مؤتمر ميونخ ونتائجه 103
4) المواقف الدولية من أزمة السوديت 106
- الموقف الحكومة الايطالية 106
- الموقف الحكومة البولندية 107
- الموقف الولايات المتحدة الأمريكية 108
- الموقف السوفياتي.. 110
- الموقف البريطاني.. 112
- الموقف الفرنسي... 113
- موقف الرأي العام في غرب أوربا من تسوية ميونخ 117
3) الفصل الثالث : ابتلاع تشكوسلوفاكيا 121
1) التجزئة الثانية لتشكوسلوفاكيا 122
2) مصير الضمان الدولي للحدود التشيكية 126
3) التجزئة الثالثة لتشيكوسلوفاكيا (استقلال سلوفاكيا وضربة القوة الألمانية ضد براغ 15 مارس 1939) 131
4) تحليل الموقف البريطاني الفرنسي... 136
IV) الباب الثالث: الأزمة لبولونية... 149
1) الفصل الأول: قيام الجمهورية البولندية 1918-1939......................... 149
1) المعركة من أجل الحدود... 151
2) تحول الجمهورية البولندية إلى ديكتاتورية 154
3) السياسة الخارجية لدولة البولندية... 156
2) الفصل الثاني: بولندا بين نارين 161
1) تشكل الكتلتين المعارضتين في أوربا 162
أ) كتلة السلام 162
ب) التحالف الألماني " المحور الحديدي"... 165
2) السباق الغربي الجرماني لاستمالة الاتحاد السوفياتي........................... 167
أ) المفاوضات الغربية السوفياتية : 167
أ) مفاوضات الاتفاق السياسي.. 169
ب) مفاوضات الاتفاق العسكري 172
ب) المفاوضات الجرمانية السوفياتية 174

3) الفصل الثالث: إعلان الحرب.. 180
1) تطورات الأحداث على الساحة البلندية خلال طائفة 1939..................... 181
2) القرارات الألمانية المتسرعة 184
3) المساعي الدبلوماسة البريطانية لتفادي الحرب................................. 186
4) قرار إعلان الحرب 189
الخاتمة 193
الملاحق 201
المصادر والبيبلوغرافيا... 207